

الليبرالية الجديدة في العالم العربي

سمير عبد الرحمن شلالده

أيار 2008

الليبرالية الجديدة في العالم العربي

NOELEPARALISM IN THE ARAB WORLD

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين"
تاريخ النقاش 26/5/2008

كاتب الرسالة: سمير عبد الرحمن عبد القادر شلالده

أعضاء لجنة النقاش

د. باسم الزبيدي مشرف الرسالة
د. مجدي المالكي عضو اللجنة
د. سمير عوض عضو اللجنة

الليبرالية الجديدة في العالم العربي

NOELEPARALISM IN THE ARAB WORLD

كاتب الرسالة: سمير عبد الرحمن عبد القادر شلالده

تاريخ النقاش 26/5/2008

تواقيع أعضاء لجنة النقاش

د. باسم الزبيدي مشرف الرسالة

د. مجدي المالكي عضو اللجنة

د. سمير عوض عضو اللجنة

شكر وتقدير

الشكر لجميع الاصدقاء والاقارب واعضاء لجنة القاش على تشجيعهم المتواصل لي وعلى ما
ابدوه من ملاحظات على مضمون الرسالة اثناء كتابتها. فلولا هؤلاء جميعا لما تمكنت من انجاز
هذه الدراسة.

تقديم

هذه الدراسة هي عبارة عن رسالة ماجستير قدمت من قبل كاتبها الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. وهي محاولة لدراسة احدى الظواهر الفكرية التي اجتاحت العالم العربي في ظل العولمة ودراسة اسقاطات هذه الظاهرة على مناحي الحياة المختلفة في المجتمعات العربية.

لقد لاحظت اثناء دراسة هذه الظاهرة قلة الدراسات التي تطرقت لها بعمق رغم انها بلغت شأنًا كبيرًا في التأثير على المواطن العربي من خلال السياسات الرسمية التي اختطتها الحكومات العربية الواقعة تحت تأثير السياسات النيوليبرالية التي فرضتها عليها القوى والمؤسسات الدولية المتحكمة بمصير العالم.

لقد سعيت من أجل دراسة هذه الظاهرة البحث في جذور الفكر الليبرالي العربي وكيفية انتقال هذا الفكر من الغرب الرأسمالي الى المنطقة العربية التي كانت تعيش تحت وطأة السلطة العثمانية الائلة للسقوط امام زحف الاستعمار الغربي على منطقتنا العربية.

ان هذه الدراسة تشكل مساهمة متواضعة في تسليط الضوء على هذه الظاهرة الامر الذي من شأنه ان يترك المجال للعديد من الدراسات التي تعالج الانعكاسات العديدة لها في ارجاء الوطن العربي والتي نعتقد انها ستفتح الباب واسعا لاستشراف التحولات الدرامية التي قد يعيشها العرب في السنوات المقبلة.

الفهرس

3	المقدمة:
14	الفصل الأول: خلفية مفاهيمية
15	• المقدمات الاقتصادية والاجتماعية.
19	• نظريات العقد الاجتماعي.
21	• الليبرالية الكلاسيكية.
24	• الليبرالية الكينزية.
27	• الليبرالية الجديدة.
32	الفصل الثاني: الليبرالية العربية
33	• الليبرالية العربية.. النشأة والتكوين.
40	• الخصائص وعوامل الأزمة.
46	• الليبرالية العربية الجديدة.
53	• الليبراليون العرب الجدد.. مواقف فكرية.
55	1. الموقف من الدين والمقدسات.
57	2. الموقف من التاريخ والماضي.
60	3. الموقف من قضايا التغيير.

64	4. البيان الاممي ضد الإرهاب.
68	5. أزمة الخطاب والممارسة.
72	الفصل الثالث: إسقاطات الليبرالية الجديدة على الواقع العربي
72	• الدولة القطرية العربية.
73	1. الدولة القطرية منتج ليبرالي.
80	2. الدولة القطرية في الخطاب النيوليبرالي.
89	• سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي.
93	1. برامج التكيف ودور الدولة القطرية.
95	2. نتائج برامج التكيف على التنمية العربية.
100	3. تنامي الفقر والغنى.
103	• الديمقراطية الجديدة!!!؟؟
104	1. الليبرالية والديموقراطية.. تداخل المفاهيم.
106	2. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.
109	3. تداعيات الديمقراطية "المقيدة".
115	• الخاتمة
125	• المراجع

ملخص لموضوع الرسالة

تتناول هذه الرسالة إحدى الظواهر الفكرية التي نشأت في السياق العربي في العقدين الأخيرين كانعكاس للتحويلات السياسية والفكرية على الصعيد العالمي، وهي الليبرالية الجديدة، حيث جرى تناول هذه الظاهرة من زاوية انعكاسها على الحالة العربية من خلال الإجابة على السؤال المركزي: ما هي الانعكاسات الفكرية والتنموية للسياسات الليبرالية الجديدة على العالم العربي؟ كما تحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة الأخرى مثل ما هي انعكاسات السياسات الليبرالية الجديدة على طبيعة الدولة القطرية العربية؟ هل استطاعت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في تحقيق تنمية شاملة في البلدان العربي؟ هل قدمت الليبرالية الجديدة نموذجا جديدا للديمقراطية يخرج المجتمعات العربية من هيمنة وسطوة النخب الحاكمة العربية؟ لماذا بقي التيار الليبرالي الجديد معزولا في المنطقة العربية ولا يحظى بالدعم الشعبي؟

أما أهمية هذا البحث فتكمن في التعرف على نتائج العولمة على العالم العربي، وما أسفرت عنه السياسات الليبرالية الجديدة من تعميق للأزمة في المجتمعات العربية في المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية. وكذلك التعرف إلى الليبراليين العرب الجدد ودرجة حضورهم في المجتمعات العربية، وأبرز أطروحاتهم وأفكارهم ذات العلاقة بأسئلة الدراسة المدرجة اعلاه. والدراسة باعتبارها تركز على التحويلات الفكرية والاقتصادية لرأس المال في زمن العولمة التي أفضت إلى بروز الليبرالية الجديدة فإنها استخدمت منهج الاقتصاد السياسي، الذي ينطلق من رؤية المقدمات الاقتصادية كأساس للتحويلات الفكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وكذلك المنظور التاريخي التحليلي، الذي يحلل الأحداث في صيرورتها وسياقها الزمني.

وتتقسم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين، المحور الأول: دراسة لمفهوم الليبرالية الجديدة في سياق التحولات التي رافقت النظام الرأسمالي، والتعرف على الليبرالية الجديدة والليبراليون الجدد في العالم العربي من خلال مساجلة أبرز أطروحاتهم الفكرية والسياسية، وكذلك التحديات التي يواجهونها، ودرجة حضورهم وتأبيدهم الشعبي. أما المحور الثاني فهو التعرف على انعكاس السياسات والمفاهيم والأفكار الليبرالية الجديدة على الواقع العربي، وخاصة على الدولة القطرية العربية، والتنمية، والديمقراطية.

وقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أبرزها ان ظهور الفكر الليبرالي في الحالة العربية كان صدى لتلك الأفكار التي رافقت ولادة وتطور المجتمع الرأسمالي في أوروبا، حيث تأثر الفكر الليبرالي العربي منذ نشأته الأولى إلى حد كبير بمراحل تطور الأفكار الليبرالية في موطنها الأصلي. في ذات السياق يمكن النظر للفكر الليبرالي الجديد في الحالة العربية، حيث نجده يتميز بكونه لم يأتي كما جاء عالميا نتيجة للقفزة النوعية لثورة المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا المتطورة، وهزيمة النموذج الاشتراكي السوفييتي. بل أنه جاء صدى للتحولات العالمية في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية متخلفة، عمقت من تبعية هذه البلدان للمركز الرأسمالي. أما تيار الليبراليون العرب الجدد، الذين حملوا وروجوا للفكر العولمي في المجتمعات العربية ذات الطبيعة التقليدية والمتخلفة اقتصاديا وسياسيا فقد جاء متناقضا يعاني من انفصالية، حيث تشكل الأسئلة والمعالجات التي تناولها، انعكاسا للمعالجات المطروحة في المجتمعات الغربية.

وخلصت الدراسة ايضا الى أن معطيات الواقع في العالم العربي تشير الى أن نتائج السياسات الليبرالية الجديدة لم تجلب الإصلاح لشعوب هذه المنطقة بقدر ما جلبت التمزيق والتفكك والصراعات والمزيد من الإفكار، بل وإخضاع أجزاء من هذه البلدان للاحتلال المباشر من قوى أجنبية. كما توصلت الدراسة ايضا الى أن الدولة القطرية العربية كانت احدى ضحايا هذه السياسات. فضعفها وهشاشتها أمام هذه السياسات عمق من أزمتها ومن تناقضاتها الداخلية ووضعها في مواجهة حادة مع المجتمع المحلي والدولي معا.

قد أشارت المعطيات المتعلقة بالتنمية العربية أن أحد نتائج برامج إعادة الهيكلة هو الخلل في هيكله الاقتصادية العربية الناجم عن التركيز على القطاعات الاستخراجية مما اسفر عن المزيد من البطالة بسبب بيع القطاع العام وإضعاف القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية، والمزيد من تراجع المنتجات المحلية أمام المنافسة غير المتكافئة مع السلع الأجنبية.

أما على صعيد العملية الديمقراطية فقد جرى اختزالها لتتناسب مع الأجندات السياسية الأجنبية على قاعدة فرض ما يسمى ب "الديموقراطية من الخارج"، ويجرى وفق ذلك تفصيل هذه الديمقراطيات بحيث تقتصر فيها المشاركة السياسية على القوى الحليفة، واستبعاد القوى المقاومة للتدخل الأجنبي بكافة تلاوينها.

Summary

This thesis addresses one of the intellectual phenomena “Neo Liberalism” (NL) which emerged and interacted in the Arab world as a result of political, social and ideological changes that took place over the last two decades.

It is a serious attempt to explore the effect of such phenomenon over the Arab situation through answering a central question: What is the developmental impact of the neo-liberalism on the Arab World??? The thesis also tries to answer another set of interrelated questions such as: What is the impact of the neo-liberalism policies on the nature of the “National Statehood”? Do, the social, cultural and economical restructuring programs were able to achieve a comprehensive development in the Arab States?? Does the neo-liberalism present a new democratic model that is able to release the Arab societies from the dominance and ascendancy of the Arab elites or the ruling regimes?? Why did the neo-liberalism’s mainstream remain isolated with no public support in the Arab- Street??

The importance of this research lies in identifying and clarifying the impact of globalization on the Arab World and to introduce the consequences of implementing the neo-liberalism policies which exacerbated the political, economic and intellectual crisis in the Arab Societies. In addition, the research introduces the neo-liberalist, their presence in the Arab Societies, their major thoughts in relation to the above mentioned questions.

As the research focuses on the intellectual and economic transformations of the capital under globalization, that produced the neo-liberalism as a political and ideological movement; it (the research) will use the political-economy as an analytical tool which view the economic factors as bases for

the intellectual, social, cultural and political transformations. In addition, the research uses the “historical analysis” tool which goes beyond the descriptive and narrative nature of history and analyzes the events in the context of their historical formation and development.

The research is divided into two main axes:

Firstly: Explores the concept of the Neo-liberalism in the context of the fundamental changes and transformations accompanied and generated in the Capitalist system in the last decades and introduce the neo-liberalism and neo-liberals in the Arab World through discussing their main thoughts, theories and political arguments as well as discussing the main challenges they face, their presence and the degree of support in local community.

Secondly: introduces the impact of neo-liberalism’s policies and concepts on the Arab community, particularly on the individual national state, the Arab development and democracy.

The research concluded set of results:

- 1- The main and dominant, is that the emergence of the liberal thoughts and ideas in the Arab world was an echo of those ideas that were generated and accompanied the birth and growth of capitalism in Europe, its origin place of birth. In the same manner, it is likely to view the birth of the neo-liberalism in the Arab situation. The neo-liberalism in the Arab countries was not the natural outcome of a revolution in the communication and information system and developed technology or the result of dramatic transformation in

social and economic structures, but it is the result of importing and applying ready and developed thoughts and theories, on and in underdeveloped political, social and economical environment, the process which has deepened the annexation of these countries to the capitalist centre. Therefore, the neo-liberal stream in the Arab world was born separated and isolated, contradicting the political, economical and moral structures of the local community.

The given results illustrate that applying the neo-liberal policies in the Arab world failed to solve or tackle the local problems, no reforms or progress were achieved, yet it brought further fragmentation, disintegration, impoverishment, disagreement and clashes.

2- The research concluded that the Arab national-state was the victim of applying such thoughts. The weaknesses and fragility of the social and political structures of such countries have deepened its crises and internal contradictions. The reforms and restructuring of the economy have led to disastrous outcomes embodied in further unemployment, weakening the non-extractive production sectors and the other local production sectors against the non-equivalent competition of the foreign commodities.

3- Democracy has been reduced and adapted to fit the foreign agendas and to strengthen the ruling elite; allies of the foreign countries, while excluding the opposition parties.

المقدمة

شهد العالم العربي منذ هزيمة حزيران عام 1967 العديد من الأحداث والحروب التي عصفت به، والتي كان لها انعكاسات واسعة وعميقة وعلى مختلف الصعد. فقد أكدت الأحداث والتحولات أن النظام العربي غير قادر على مواجهتها نتيجة فشله الذريع في إحداث نقلة نوعية على صعيد المجتمعات العربية، بما يجعل من مسألة التنمية وإشراك الناس في الحياة العامة، وإطلاق الحريات وحشد الإمكانيات للدفاع عن الأوطان، مسألة ذات أولوية. إن تكريس حالة الانقسام والعجز العربي، والتبعية للمركز الرأسمالي، والفشل في مواجهة الأزمات الداخلية، ومصادرة الحريات العامة والفقر جميعها مظاهر للأزمة التي يعيشها العالم العربي والتي تشكل عناوينها الرئيسية، غياب الديمقراطية، وفساد السلطة، وضعف الدولة، وهشاشة المجتمع المدني، وغياب التنمية الشاملة.

على صورة هذا المشهد العربي، جاءت التحولات الدولية التي عصفت بالعالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وانتصار أمريكا في الحرب الباردة وعولمة النظام الرأسمالي، وتكريس سيطرة الشركات العملاقة على أسواق العالم، وكذلك المؤسسات الاقتصادية الدولية المتمثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي تشكل أدوات تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة، التي كان من أبرز نتائجها إضعاف دور الدولة وفتح الأسواق والحدود الوطنية أمام منتجات الشركات العملاقة، بما يعمق من أزمة النظام العربي ويفاقم من مظاهرها المختلفة.

لقد أكدت هذه التحولات الدولية عجز العالم العربي وفشله مرة أخرى، عن مواجهة هذه التحديات، بل وفشله في استنهاض إمكانياته وطاقاته لإحداث تنمية مجتمعية شاملة، وكذلك

عجزه عن لعب أي دور على الصعيد الدولي، بل أن هذه التحولات قد أحدثت انعكاسات نوعية في العالم العربي سواء من الناحية الاقتصادية، أو من ناحية دور الدولة، وكذلك فشل النماذج الديمقراطية المدعومة من الخارج، وتعاضم النزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية في أكثر من دولة عربية، إضافة إلى تعزيز التشرذم والانقسامات العربية بدلا من التضامن.

في سياق دراسة موضوع الليبرالية الجديدة والإطلاع على الكتابات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع برزت مشكلة نقص الكتابات العربية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع في السياق العربي، أو تطرقت لطبيعة التيار الليبرالي الجديد في البلدان العربية بصورة مستفيضة، لتحليل طبيعة هذا التيار الجديد. وكذلك انعكاس السياسات الليبرالية الجديدة على المجتمعات العربية بكل مكوناتها. ومع ذلك فإن ما كتب يقدم مادة تكشف بعض جوانب هذا الموضوع وتشكل خلفية كافية للانطلاق منها في المزيد من البحث وإلقاء الضوء على جوانب أخرى من هذا الموضوع.

ومن مراجعة لعدد من هذه الدراسات يمكن ملاحظة أنها تنقسم إلى نوعين: الأول هي كتابات اتسمت بالطابع النظري الشمولي المناهض للفكر الليبرالي الجديد، تناولت خلاله الليبرالية الجديدة في سياقها التاريخي من تطور الرأسمالية، وارتباطها بالتحولات الدولية والنظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، وأبرزها كتابات المفكر العربي سمير أمين، الذي تناول هذا الموضوع من منظور المركز والمحيط أو نظرية التبعية في إطار رؤية الصراع على الصعيد الكوني. حيث لم يعد يدور الصراع في إطار الحدود الإقليمية والقومية، بل تحول إلى صراع بين مركز إمبريالي وبين دول المحيط الفقير والمستضعف، استباحت خلاله الحدود القومية لهذه الدول من قبل قوى السوق العالمية الممثلة في المؤسسات المالية الدولية والشركات العملاقة. ومن هذه الكتابات "الفيروس الليبرالي، الحرب الدائمة وأمركة والعالم" الذي حلل

فيه بنية النظام الرأسمالي في مرحلة العولمة، وكذلك كتاب "إمبراطورية الفوضى" الذي يكشف فيه عن غياب إمكانيات تضبيب فعل قوى السوق العالمية. ويعالج سمير أمين القضايا العربية في إطار هذا الصراع الكوني كجزء من دول العالم الثالث أو دول المحيط التي يقع عليها عبء السياسات الليبرالية الجديدة. وفي نفس الإطار التحليلي يبرز روبرت بيل في كتابه "الامبريالية الجديدة" الذي يستند فيه على منظور التحليل الماركسي في إطار من الإضافة والتجديد لإعادة الاعتبار لأدواتها التحليلية لما اسماء الإمبريالية الجديدة. ومن الكتاب العرب كان توفيق المديني في كتابه "التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب"، وهو يرى أن التوتاليتارية لم تعد صفة للدولة بل صفة للاقتصاد، وأن السلطة السياسية في زمن العولمة أو التوتاليتارية الجديدة تحولت إلى مجرد خادم في مقهى الأسواق العالمية التي آلت إليها السيادة الفعلية في العالم.¹ ويلخص محمد عابد الجابري فكرته بهذا الخصوص في السؤال الذي وضعه عنواناً لمقالة له "أوهام الليبرالية الجديدة، هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟". وهو يرى كما سابقه بأن نتائج الليبرالية الجديدة ستكون سيئة على العالم العربي.

أما نواع تشومسكي الذي يقف في نفس الاتجاه العام في تناول هذه المسألة، فإنه يحدد في كتابه "الربح فوق الشعب، الليبرالية الجديدة والنظام العولمي"، أن الليبرالية الجديدة هي مجموعة من المبادئ ذات توجه يخدم السوق صممتها حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات المالية التي تسيطر عليها إلى حد كبير في المجتمعات الأكثر ضعفاً على شكل برامج إصلاحات هيكلية. كما أنه يرى أن الديمقراطية المزعومة التي تدعي الليبرالية الجديدة

¹ توفيق المديني . 2003. التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب. منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق. ص

انتصارها في ظل العولمة ما هي إلا "ديمقراطية من أعلى إلى أسفل"،² وذلك للمحافظة على هيكل السلطة التقليدية في مجتمعات لاديمقراطية للغاية، حيث يجري فيها تغييب صوت الطبقات الشعبية. وقد كان أيضا إلى جانب هؤلاء من الكتاب د. رمزي زكي، الذي قدم دراسة عام 1993 بعنوان "الليبرالية المستبدة" في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية. كذلك تناول عدد آخر من الكتاب جوانب محددة من هذه الآثار منهم مثلا برهان غليون في دراسة له حول الديمقراطية المفروضة في السياق العربي.

أما النوع الثاني من الكتابات فهي لكتاب عرب يطلقون على أنفسهم "الليبراليون الجدد"، يرفعون لواء الليبرالية الجديدة باعتبارها المخلص للشعوب الفقيرة من ظلمة التخلف وطغيان الحكام المستبدين وتحرير العقل العربي من الغيبات والتطرف والتعصب الديني والقبلي، وهم يرون بالليبرالية الجديدة امتدادا لليبرالية الكلاسيكية التي حققت ما حققته من نهضة وتقدم في أوروبا، ويمكن الإشارة إلى كتابات بعض هؤلاء من أمثال شاكر النابلسي في العديد من مقالاته وكتبه التي أبرزها الجزء الثاني من كتابه "الفكر العربي في القرن العشرين"، الذي يرى فيه أن مستقبل العولمة في العالم العربي مرتبط بمدى استعدادنا للانفتاح الثقافي والحضاري عليها، وأن العولمة في المستقبل من الممكن أن تحول بين الدول العربية وبين حروبها مع بعضها البعض حفاظا على سلامة الأسواق.³ وكذلك العفيف الأخضر الذي انتقل من المواقع اليسارية المتطرفة إلى رحاب الفكر الليبرالي الجديد، مدافعا عنها باعتبارها مناهضة لطغيان الأفكار الأصولية المتطرفة، وكذلك كتابات حازم الببلاوي حول الاقتصاديات العربية ودور العرب في مرحلة العولمة في السياسات الليبرالية الجديدة على العالم العربي.

² نوح تشومسكي. 2000. الربح فوق الشعب، الليبرالية الجديدة والنظام العولمي. دار التنوير. رام الله. ص 119

³ شاكر النابلسي. 2001. الفكر العربي في القرن العشرين 1950-2000. الجزء الثاني. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ومن الملاحظ أن معظم الكتابات التي تناولت تيار الليبراليون العرب الجدد، جاءت من نفس التيار، ولم تتجاوز كيل المدائح وأفضليات هذا التيار على سواه من التيارات الأخرى. وغاب تناول هذا التيار من حيث طبيعته ودرجة حضوره ومنطلقاته الفكرية، عن معظم الكتابات الأخرى التي ركزت على انعكاسات السياسات الليبرالية الجديدة على بعض جوانب حياة المجتمعات في البلدان العربية.

في هذا البحث سنحاول تناول هذا التيار من خلال كتابات رموزه الأساسية والإجابة عن بعض الأسئلة المرتبطة بمواقفه ومنطلقاته وجذوره التاريخية، وكذلك مساجلة أفكاره الأساسية بما يخدم هدف هذا البحث بالتعرف أكثر على هذا التيار. من جهة أخرى سنتناول أبرز انعكاسات السياسات ليبرالية الجديدة على العالم العربي، وكيف انعكست هذه السياسات على الدولة والمجتمع والتنمية في البلدان العربية، ودراسة أبرز هذه التغيرات، وكيف كرست هذه السياسات حالة العجز العربي وجعلتها أكثر شمولية وعمقا مما كان عليه الأمر في السابق. لذلك فإن الإشكالية التي بصدها هذا البحث ترتبط بالمنطلقات الفكرية للتيار الليبرالي الجديد وبالدور الذي لعبته السياسات الليبرالية الجديدة في تكريس التبعية والتخلف والتفكك، ودراسة الآثار التي خلفتها هذه السياسات على دور الدولة القطرية العربية، وعجز هذه الدولة عن مواجهة سياسات التعديل الهيكلي المفروضة عليها من المؤسسات الدولية. وفشل النماذج الديمقراطية المدعومة من الخارج كأحد افتراضات الليبرالية الجديدة، كما حصل في العراق مثلا. ويتمحور جوهر البحث حول السؤال المركزي التالي:

ما هي الانعكاسات الفكرية والتنمية للسياقات الليبرالية الجديدة على العالم العربي؟

حيث سنحاول في سياق ذلك الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي انعكاسات السياسات الليبرالية الجديدة على طبيعة الدولة القطرية العربية؟
 2. هل استطاعت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في تحقيق تنمية شاملة في البلدان العربي؟
 3. هل قدمت الليبرالية الجديدة نموذجا جديدا للديمقراطية يخرج المجتمعات العربية من هيمنة وسطوة النخب الحاكمة العربية؟
 4. لماذا بقي التيار الليبرالي الجديد معزولا في المنطقة العربية ولا يحظى بالدعم الشعبي؟
- أما أهمية هذا البحث فتكمن في:
1. التعرف على نتائج العولمة على العالم العربي، وما أسفرت عنه السياسات الليبرالية الجديدة من تعميق للأزمة في المجتمعات العربية في المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية.
 2. التعرف إلى الليبراليين العرب الجدد.. ودرجة حضورهم في المجتمعات العربي، وأبرز أطروحاتهم وأفكارهم ذات العلاقة بأسئلة الدراسة المدرجة اعلاه.
- لقد كان رد الفعل تجاه السياسات الليبرالية الجديدة في المنطقة العربية متباينة، حيث تبني الاتجاه الأول هذه السياسات ووجد فيها مخرجا من حالة التخلف والضعف، وأن البديل لانسداد الأفق أمام تنمية عربية في ضوء فشل التجربة القومية والاشتراكية هو العودة إلى الفكر الليبرالي الذي نشأ في أوروبا وأحدث هذه التحولات الهائلة في المجتمعات الرأسمالية من تطور اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي وعلمي وسياسي، ولم يعد الآن أمام شعوب وحكومات هذه الدول إلا القبول بالوصفات التي تقدمها لهم المؤسسات الدولية للخروج من حالة التخلف

إلى حالة النمو وفق اقتصاديات السوق كما تصوغها قوى رأس المال العالمي، فلا مجال للوقوف أمام تيار العولمة الجارف، وليس أمام الدول النامية والبلدان العربية إلا اللحاق بركب العولمة والسياسات الليبرالية الجديدة. فالعولمة قادمة على قدم وساق، ومستقبل العولمة في العالم العربي مرتبط بمدى استعدادنا للانفتاح الثقافي والحضاري عليها.⁴ وقد عبر عن هذا الاتجاه بعض النخب السلطوية الحاكمة في البلدان العربية المرتبطة مصالحها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي والتي ارتهن بقائها في سدة الحكم برضى "سادة العالم الجدد" في العالم الغربي، وكذلك عدد من النخب المثقفة أو الرموز المعارضة التي أقصيت عن المشاركة، والأكاديميين الذين يحيطون بالأنظمة الحاكمة أو ممن أعماهم انفصالهم عن الواقع عن رؤية النتائج المدمرة لسياسات التكيف والتعديل الموجهة من قبل المؤسسات الدولية والحكومات الغربية تجاه الاقتصاديات المحلية في البلدان العربية والنتائج الاجتماعية الوخيمة التي أفضت إليها. أما الاتجاه الثاني: فهو الاتجاه المناهض لتيار العولمة والليبرالية الجديدة، والذي يرى فيها أداة جديدة للهيمنة وفقدان الهوية والسيادة وخراب المجتمعات وتحويلها إلى مرتع للسياسات العولمية ولقوى رأس المال المتعولم. وهذا الاتجاه أيضا انقسم ما بين قوى أصولية دينية سواء متطرفة أو أقل تطرفا، والتي وجدت في العودة للدين والانغلاق على النفس هو الرد أمام اجتياح السياسات العولمية الجديدة لمجتمعاتها، وهذا الاتجاه هو الأقوى والسائد حاليا. واتجاه آخر هو اتجاه علماني متطور مناهض للعولمة وسياسات السوق، وهذا اتجاه ضعيف حتى الآن وهو مكون من بقايا الأحزاب الشيوعية واليسارية والديمقراطية والقومية. وترى هذه الدراسة أن هذا الاتجاه يمكن أن يقدم الإجابات التي تتسجم مع روح العصر، بعيدا عن الغيبيات والأحكام المسبقة والجاهزة سلفا. بل ويرى الليبرالية الجديدة في ترابطها مع

⁴ شاكر النابلسي. مصدر سابق. ص 513

التحولات الدولية، وإن العالم العربي قد وقع نتاج حالة الضعف، فريسة للسياسات الليبرالية الجديدة التي كان لها انعكاسات واسعة على الحالة العربية بكل مكوناتها. وفي مقابل الاتجاه النظري الديمقراطي الذين أبرزهم تشومسكي، تبرز نظرية التبعية أو المركز والأطراف التي يتبناها سمير أمين، كنظرية يمكن أن تقدم التفسير الأكثر قدرة على تشخيص التحولات التي رافقت النظام الرأسمالي ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتنطلق هذه الرؤية النظرية من أساس ماركسي في التحليل، لكنها لا تقع في دائرة الجمود التي وقعت فيه الأحزاب الشيوعية التي صنمت النظرية ولم تحدث عليها المراجعات والإبداعات التي تتسق مع حركة الواقع الاجتماعي المعقدة والمتغيرة على الدوام ولهذا فإن استخدام هذا الإطار النظري في التحليل يستلزم إبراز أهمية بعض الأمور:

1. إعادة النظر في بعض التوصيفات النظرية للفكر الماركسي فيما يتعلق بمسألة

الديمقراطية، والتعددية السياسية والحزبية، ودور الرأي العام في الشؤون المتعلقة

بحياة المجتمع والدولة، وكذلك الطابع الشمولي للدولة ونظرية الحزب الواحد.

2. ضرورة رؤية العلاقة الجدلية بكليتها بين أطراف المعادلة، بمعنى رؤية تأثير

الاقتصاد في السياسة، وبنفس القدر رؤية تأثير السياسة بالاقتصاد، الذي يأتي أحيانا

بطريق القصر والوسائل السياسية، كما هو الحال مع السياسات الليبرالية الجديدة التي

تتفد أجندة اقتصادية في العالم الثالث توجهها أجندة سياسية في دوائر صنع القرار في

المراكز الإمبريالية.

والدراسة باعتبارها تركز على التحولات الفكرية والاقتصادية لرأس المال في زمن العولمة

التي أفضت إلى بروز الليبرالية الجديدة فإن هذه الدراسة سوف تستخدم المناهج التالية:

1. منهج الاقتصاد السياسي، الذي ينطلق من رؤية المقدمات الاقتصادية كأساس

للتحولات الفكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية، دون أن يغفل الطابع الجدلي

والتأثير المتبادل لأطراف العلاقة، ودون الوقوع في الاقتصادوية التي ترى التأثير

باتجاه واحد. ويحقق لنا هذا المنظور التحليلي جملة من القضايا:

- الكشف عن مضمون الترابط بين التحولات الاقتصادية والتحولات

الفكرية والسياسية والمجتمعية بشكل عام وبروز الليبرالية الجديدة.

- توفير الأدوات القياسية التي تكشف عن مضمون التحولات الفكرية

والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مثل العلاقات الاقتصادية، والتحولات

الطبقية، الدولة، التكامل الاقتصادي، الشركات فوق القومية، اقتصاد السوق،

الانفتاح، الاحتكارات، التجارة الدولية، السياسات الحمائية.

- يكشف عن طبيعة التحولات في النظام الدولي وتبدل مراكز القوة

على الصعيد العالمي.

2. المنظور التاريخي التحليلي، الذي يتجاوز الطابع الوصفي والسردى للتاريخ،

ويحلل الأحداث في صيرورتها وسياقها الزمني، حيث يحقق لنا استخدام هذا المنظور

القضايا التالية:

- يكشف عن الصيرورة التاريخية للتحولات الاقتصادية والسياسية

والفكرية في الحالة العربية وصولاً إلى بروز التيار الليبرالي الجديد في

المنطقة العربية.

- يكشف عن مدى صحة افتراضات وادعاءات الليبرالية الجديدة في

السياق العربي، والنتائج التي أفضت إليها من منظور تاريخي.

وتنقسم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين، مقسمة بدورها إلى ثلاثة فصول كم يلي:

المحور الأول: دراسة لمفهوم الليبرالية الجديدة في سياق التحولات التي رافقت النظام الرأسمالي، والتعرف على الليبرالية الجديدة والليبراليون الجدد في العالم العربي من خلال مساجلة أبرز أطروحاتهم الفكرية والسياسية، وكذلك التحديات التي يواجهونها، ودرجة حضورهم وتأبيدهم الشعبي. وقد جرى تقسيم هذا المحور إلى فصلين، الأول تناول خلفية مفاهيمية للدراسة، يجري خلالها طرح المقدمات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية لنشوء الليبرالية، بدءاً من نظريات العقد الاجتماعي ثم مروراً بالليبرالية الكلاسيكية التي أرسى أسسها الاقتصادية آدم سميث، ثم الليبرالية الكينزية التي شكلت انعطافاً في تاريخ الفكر الليبرالي ودور الدولة في الاقتصاد، يليها الليبرالية الجديدة وظروف نشأة هذا الفكر وملامحة الأساسية.

أما الفصل الثاني فيتناول الليبرالية العربية من حيث النشأة والتكوين، وكذلك خصائص هذا الفكر وعوامل ازمنة في الحالة العربية. ثم المرور على الليبرالية الجديدة في السياق العربي، حيث سنتناول تيار الليبراليون العرب الجدد، ومواقفهم الفكرية المختلفة التي كانت مدار نقاش وجدل، مثل الموقف من الدين والمقدسات والموقف من التاريخ والماضي ومن قضايا التغيير، ثم تناول البيان الأمي للإرهاب الذي روج له الليبراليون الجدد، وكذلك أزمة الخطاب والممارسة لهذا التيار.

المحور الثاني: التعرف على انعكاس السياسات والمفاهيم والأفكار الليبرالية الجديدة على الواقع العربي، وخاصة على الدولة القطرية العربية، والتنمية العربية، والديمقراطية ولا سيما المدعومة من الخارج أو ما اصطلح البعض على تسميتها بالديمقراطية المقيدة أو المفروضة. وسنتناول هذا المحور من خلال فصل واحد تحت

عنوان إسقاطات الليبرالية الجديدة على الواقع العربي، وهو يحتوي على ثلاث عناوين فرعية، أولها يتعلق بالدولة القطرية العربية باعتبارها منتجا ليبراليا، وكذلك حضورها في الخطاب النيوليبرالي. ثم نتناول في العنوان الثاني سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، لكشف كيف استهدفت هذه البرامج دور الدولة القطرية في البلدان العربية، ثم نتائج هذه البرامج على التنمية العربية وأثرها في تنامي الفقر والغنى في هذه البلدان. أما العنوان الثالث فهو يتناول موضوع الديمقراطية تحت عنوان الديمقراطية الجديدة!! وقد حاولنا في البداية توضيح التداخل في المفاهيم بين الديمقراطية والليبرالية، ثم أزمة الديمقراطية في الوطن العربي وكذلك تداعيات الديمقراطية المدعومة من الخارج والمقيدة على المجتمعات العربية.

الفصل الأول

الليبرالية.. خلفية مفاهيمية وتاريخية

سنعرض في هذا العنوان إلى خلفية مفاهيمية وتاريخية للفكر الليبرالي، وذلك بالرجوع إلى الشروط التاريخية والفكرية التي مهدت لنشوءه، باعتبار أن الليبرالية الجديدة لم تكن وليدة صدفة، بل هي حصيلة تراكمات طويلة أفضت إلى هذه النسخة الجديدة من الليبرالية. ويمكن القول أن لفظة الجديدة ليست هي المميز لهذا النوع من الليبرالية، بل أن ليبرالية كينز في حينها سميت لدى بعض الكتاب بالليبرالية الجديدة وذلك لتمييزها عن المرحلة السابقة. والليبرالية الجديدة التي أفرزتها مرحلة العولمة، هي نسخة عن الليبرالية الكلاسيكية ولكن بشروط مرحلة عولمة رأس المال، خاصة فيما يتعلق بالعودة إلى السوق وانسحاب الدولة من العملية الاقتصادية. وكأن ذلك يشكل دورة كاملة للفكر الليبرالي من حيث العودة مرة أخرى لمرحلة البداية الكلاسيكية استغرق إنجازها حسب حازم الببلاوي ثلاث حروب عالمية، حربين ساخنتين وحرب باردة. وهذا يطرح سؤالاً فيما إذا كانت الدورة القادمة ستشهد حروباً عالمية جديدة أم لا.

لقد جاء ظهور الفكر الليبرالي الكلاسيكي محصلة لتراكمات تاريخية طويلة شكلت امتداداً لصيرورة التطور البشري الشامل والانتقال من المراحل البدائية إلى الأكثر تعقيداً، ارتباطاً بتطور المجتمعات البشرية وما راكمته من تجارب ومعارف علمية ونمو اقتصادي وتبدلات اجتماعية متنوعة. فالفكر الليبرالي لم يرتبط ظهوره بمفكر أو كاتب بعينه بل هو تركيم للخبرة البشرية المرتبطة بالمصالح الاجتماعية في ظروف تاريخية معينة. وهو ليس مفصلاً عن

زمانه ومكانه، بل أن الزمان والمكان هما مكونان أساسيان في الفكر أيا كان، فالفكر الكلاسيكي في العصر الوسيط جاء تعبيراً عن سلطة أمراء الإقطاع وهيمنة الكنيسة على الحياة السياسية والفكرية في ذلك العصر في أوروبا، وأيضاً الفكر الاشتراكي جاء تعبيراً عن تأزم التناقضات في المجتمعات الرأسمالية وتفجر العديد من الثورات والانتفاضات العمالية والشعبية احتجاجاً على قساوة وبشاعة الاستغلال الرأسمالي. وكذا الفكر الليبرالي فقد جاء في منطلقاته الأولى مرافقاً لانحلال المجتمعات الإقطاعية ونمو القوى المنتجة الرأسمالية التي رافقت عملية الانتقال من حالة الإنتاج من أجل سد الحاجات إلى حالة الإنتاج البضاعي من أجل التبادل.

المقدمات الاقتصادية والاجتماعية

"إن بنية المجتمع الرأسمالي الاقتصادية قد نشأت من بنية المجتمع الإقطاعي الاقتصادية. وإن تقسخ هذا الأخير حرر عناصر الأول".⁵ ودراسة عناصر الأول تقتضي فهم آلية نشوء المجتمع الرأسمالي التي رافقت تحلل منظومة العلاقات الإقطاعية الاجتماعية والاقتصادية، التي بدورها أفرزت آلية السوق الرأسمالية التي تتحكم بمجمل العلاقات في المجتمعات التي تتحكم فيها آليات هذا السوق، فلم تعد ثنائية ألقن والإقطاعي هي التي تتحكم بالمجتمع، بل ما يتحكم به هو "أعجوبة السوق" كما سماها ميلتون فريدمان، وهو اجتماع المنتجين من أجل تسويق منتجاتهم. وليس المهم هو السوق بالمعنى الحرفي للكلمة، فكل المجتمعات، كما يقول فريدمان، يوجد بها أسواق، ولكن ما يقصد بهذه "الأعجوبة" هو الآلية التي يمكن تجنيدها لأغراض عديدة. واعتماداً على طريقة استعمالها، فإنها قد تساهم في التطور الاجتماعي والاقتصادي، أو لجم مثل ذلك التطور. استخدام أو عدم استخدام السوق ليس التمييز المهم. كل مجتمع سواء

⁵ كارل ماركس. 1867. رأس المال. المجلد الأول. القسم الثامن، الفصل 26. ترجمة: إلياس شاهين. دار التقدم. موسكو.

(<http://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1867-c1/ch26.htm> (15/3/2007)

كان شيوعياً أو اشتراكياً أو ديمقراطياً اشتراكياً أو رأسمالياً نقياً، أو أي نظام آخر، يستخدم السوق. وبدلاً من ذلك، فإن التمييز الأساسي هو وجود الملكية الخاصة أو عدم وجودها. من هم المشتركون في السوق، وبالنيابة عن من يتعاملون؟ هل المتعاملون بيروقراطيون حكوميون يتعاملون بالنيابة عن شيء اسمه الدولة؟ أم أنهم أفراد يتعاملون مباشرة أو بشكل غير مباشر بالنيابة عن أنفسهم؟⁶ ولهذا فإن الأمر يتعدى عملية المبادلة للبضائع المنتجة، وإن كانت هي الأساس في المجتمع الرأسمالي، بل هي تتناول الأبعاد الاجتماعية والسياسية والقانونية لهذا النظام، والتي تتعزز بوجود السوق وتتسجم معه.

ومن البداية أن الاقتصاد الرأسمالي جاء خطوة متقدمة على آليات الاقتصاد الإقطاعي، وقد حكم هذا التطور مجموعة من التحولات والمنجزات التي أفضت إلى تفسخ الإقطاع وولادة النظام الرأسمالي، حيث منجزات واسعة حدثت في حقل الزراعة سواء بتتويع فروعها أو استخدام وسائل وتقنيات أحدث لحراثة الأرض أو العناية بالمزروعات، وهو ما أدى إلى نمو في الصناعات التي تعتمد على الزراعة مثل صناعة الخمور والزيوت وغيرها. وكذلك تحسنت أساليب صهر المعادن ومعالجتها، وتقدمت صناعة النسيج وبرز أنواع جديدة من الأقمشة وصناعة البارود والطباعة، وتطورت شبكة المواصلات التي قلصت المسافات بين البشر. رافق هذه العملية أيضاً تطور بالغ على حياة البشر، إذ أن العلاقات بين الناس لم تعد تحتمل الإبقاء على علاقات التبعية الشخصية كما هو الحال في المجتمع الإقطاعي، بل أن نمو القطاع الحرفي كنتيجة لهروب الفلاحين من سطوة وقهر الإقطاعيين والميل الطبيعي إلى التمرکز في إطار المنافسة، وبالتالي بروز الملكية الخاصة التي تعتمد على أساس الإنتاج البضاعي المخصص للمبادلة، ولد وعزز النزعة الفردية لدى هؤلاء المنتجين الجدد. "إن

⁶ ميلتون فريدمان. 2006. استخدام السوق للتطور الاجتماعي.

ملكية التشغيل الخاصة لوسائل إنتاجه هي قاعدة الإنتاج الصغير، والإنتاج الصغير بدوره، هو الشرط الضروري لتطور الإنتاج الاجتماعي والشخصية الفردية الحرة للتشغيل نفسه. وبالطبع فإن أسلوب الإنتاج هذا كان قائماً في ظل العبودية والقنانة وغيرهما من أشكال التبعية الشخصية. ولكنه لا يزدهر، ولا يطلق العنان لكامل طاقاته، ولا يبلغ شكله الكلاسيكي الوافي، إلا حيثما يكون التشغيل هو المالك الخاص الحر لشروط عمله الخاصة التي يستخدمها بنفسه، حيث يكون الفلاح مالكا للأرض التي يزرعها، والحرفي للأدوات التي يستخدمها.⁷ فيروز النزعة الفردية هي الخطوة الأولى في منظومة العلاقات الرأسمالية، فالأفراد أحرار سواء كانوا منتجين أم شغيلة، يمتلكون ويتنافسون دون يد خفية توجه العملية من الخارج. وقد استخدم فريدمان كلمات تعبير "السوق الحر الخاص". واعتبر أن "هذه الكلمات "الحر" و"الخاص" هي أكثر أهمية من كلمة "السوق".⁸

ويدمج هذا التوصيف لفريدمان ثلاث قضايا رئيسية معا أولها وجود السوق أي بمعنى آخر التجارة والتبادل، والثانية الملكية الخاصة أما الثالثة فهي الحرية، وهي تبدأ من حرية الأفراد وحرية المنتجين، ووجود العمل الحر الذي هو نقيض الانتزاع القسري للعمل. ويعتبر موريس دوب أن وجود العمل الحر "أكثر أهمية من أثر القرب من الأسواق على بقاء أو انحلال العلاقات الاجتماعية القديمة".⁹ وفي مقالة أخرى اعتبر دوب التناقض الأساس في المجتمع الإقطاعي هو "بين المنتجين المباشرين وسادتهم الإقطاعيين الذين اقتطعوا وقت عملهم الفائض أو ناتجهم الفائض بالاستناد إلى الحق الإقطاعي والسلطة الإقطاعية، وحين انفجر هذا التناقض

⁷ كارل ماركس. مصدر سابق.

⁸ ميلتون فريدمان. مصدر سابق.

⁹ موريس دوب. آلية الداخلية لانحطاط الإقطاع، في كتاب موريس دوب وآخرون. 1979. الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. ترجمة عصام خفاجي. دار ابن خلدون. بيروت. ص 92.

ظهر كتمردات فلاحية فردية أو جماعية.¹⁰ فقد شكل "الوجود الاجتماعي للعمل"، أي الانتقال من الانتزاع القسري للعمل إلى العمل الحر المأجور، القائم على أساس الحرية الشخصية للمنتج المباشر في تقرير كيفية بيع بضاعته (قوة العمل)، أساس العملية الاجتماعية التي أدت إلى تحليل المجتمع القديم.

فيما يشير رودني هلتون إلى أن تراكم الرأسمال النقدي لم يكن ذو تأثير على بنية النظام الإقطاعي. حيث "لعب التجار في بعض النواحي دورا معيقا لتطور الإنتاج. لقد كانوا يخشون قيام الحرفيون أنفسهم بالإنتاج من أجل السوق".¹¹ وينسجم تحليل هلتون هذا مع أطروحة ماركس حول التجارة بالنقود أو البضائع والتي اعتبرها لا تلعب دورا بحد ذاتها في تحويل المجتمع الإقطاعي، إذ أن تراكم الرأسمال النقدي يستند أساسا على التجارة بالمواد المستوردة كالتوابل أو العطور وتسويقها لدى ملاك الأراضي الأغنياء. ويتفق بول سوزي مع موريس دوب في "أن تطور التجارة في بعض مناطق أوروبا الغربية أدت في فترات محددة إلى تشديد روابط القنانة بدل تفسيحها".¹² ولا يتحول الرأسمال النقدي إلى رأسمال تجاري إلا حينما يهيمن الرأسمال على الإنتاج، ويعبر عن ذلك اندماج الرأسمال المالي بالرأسمال الصناعي، الذي يولد الاحتكار في بنية النظام الرأسمالي. ويشكل ظهور الرأسمال التجاري شرطا لعملية التحول إلى الإنتاج الرأسمالي. فماركس يقول في المجلد الأول لرأس المال "أن تداول السلع هو نقطة البدء لرأس المال. فإنتاج وتداول السلع المتطور: التجارة، يشكلان الشرطان التاريخيان المسبقان للذان يقوم رأس المال على أساسهما. لقد افتتحت التجارة العالمية والسوق العالمية في القرن السادس عشر قصة حياة الرأسمال".¹³

¹⁰ موريس دوب. من الإقطاع إلى الرأسمالية. في كتاب موريس دوب وآخرون. نفس المصدر. ص 208.

¹¹ رودني هلتون. الرأسمالية، أي مضمون للتسمية؟ في كتاب موريس دوب وآخرون. نفس المصدر. ص 192.

¹² بول سوزي. التجارة الدولية وانحطاط الإقطاع. في كتاب موريس دوب وآخرون. نفس المصدر. ص 71.

¹³ موريس دوب وآخرون. نفس المصدر. ص 78.

إن ظهور الأسواق والتبادل التجاري الرأسمالي المستند إلى نمو القوى المنتجة وتطور التقسيم الاجتماعي للعمل بين القرية والمدينة، أدى إلى تقوية الصلات بين المناطق والأسواق المحلية، الأمر الذي أفضى إلى ظهور الأسواق الوطنية، التي شكلت عاملاً هاماً في توحيد الأمم التي بعثرتها الإقطاعيات المتنازعة والتي خضعت لسلطة الفكر الوسيط الكنسي لسنوات طويلة. لقد أفضى وجود السوق الوطنية إلى ضرورة وجود الدولة المركزية القوية المسيطرة على حدودها الجغرافية والقادرة على إدارة شؤون البشر والسوق الوطني الناشئ، وحفظ الأمن وتطبيق القانون.

نظريات العقد الاجتماعي

لقد طرح بروز الدولة-الأمة قضايا فكرية وفلسفية وسياسية ظلت مثار نقاش إلى يومنا هذا، فالدولة-الأمة هي تعبير عن الحالة الاجتماعية، وعن القوى والأفكار المهيمنة والتحولات العميقة في حياة المجتمع في مرحلة الرأسمالية. لقد شكل ذلك بداية ظهور الفلسفات السياسية في عصر النهضة، والتي استندت في بروزها إلى خلفيات سياسية واقتصادية واجتماعية تمثلت في تفكك الإقطاع ونشوء الدول-الأمة القوية، ونمو التجارة الدولية وضعف سلطة الكنيسة وظهور حركة الاصطلاح الديني.

لقد كان ميكافيللي (1469-1527) من أوائل مفكري عصر النهضة ممن دعو إلى وجود الدولة القوية التي توحد كافة المدن الإقطاعية المتنافسة تحت سلطة أمير واحد قوي، يمتلك من القدرة ما يمكنه من بسط سلطته بلا رحمة. ففي كتاب المطارحات ذكر ميكافيللي أن "على الأمير ألا يكثرث بوصمة القسوة إذا كان في ذلك ما يؤدي إلى وحدة رعاياه وولائهم... ذلك لأن الدول الجديدة تتعرض دائماً لأخطار كثيرة".¹⁴

¹⁴ محمد محمود ربيع، 1994. الفكر السياسي الغربي، فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس. مطبوعات جامعة الكويت. الكويت. ص 167.

لقد مهد فكر ميكافيللي السياسي لبروز نظريات العقد الاجتماعي التي ترى أن البشر يدخلون فيما بينهم في عقد اجتماعي لضمان الأمن والسلام والحرية للأفراد، وهوبس الذي تصدر هذه النظريات اعتبر أن البشر نتيجة وجودهم في حالة صراع نتيجة التنافس فيما بينهم، يدخلون في تعاقد فيما بينهم يتنازلون بموجبه للحاكم عن حريتهم مقابل توفير الحماية والأمن لهم، وإذا كان ذلك يعتبر من جهة هو تكريس للسلطة المطلقة، ألا أنه من الجهة الأخرى يجعل من دور الدولة خدمة أفرادها وحمايتهم، وحماية السلام في المجتمع من نوازع الشر الموجودة لدى الأفراد، وحسب شوفالبيه " ففي أكثر من ميدان تغطي نزعة الحكم المطلق السياسية لدى هوبس نوعا من الليبرالية الأخلاقية.¹⁵ وربما أيضا نجد أن هوبس كما يذكر شوفالبيه "يقتفي أثر ميكافيللي¹⁶ فيما يخص ضرورة وجود الدولة القوية التي توحد كافة التجمعات والجمهوريات الصغيرة.

أما لوك فقد اختلف مع هوبس، ولم يعتبر البشر في حالة صراع دائم، بل يعيشون أحرار ويتمتعون بذات الحقوق بحكم القانون الطبيعي الذي يضمن لهم الحرية والملكية. والناس لدى لوك لا يتنازلون عن جميع حرياتهم الطبيعية كما اعتقد هوبس بل عن جزء منها، مقابل حماية الجزء الآخر من قبل الحاكم الذي يدخل كطرف في هذا العقد، وبذلك يصبح على الحاكم التزامات بموجب هذا العقد تتمثل في الالتزام ببنود هذا العقد واحترام حقوق وحريات الأفراد في المجتمع. فيما أضاف روسو إضافة نوعية إلى أطراف العقد ما أطلق عليه الإرادة العامة التي تمثل مجموع ارادات الشعب والتي يخضع لها ليس الأفراد فقط بل الحاكم أيضا.

¹⁵ جان جاك شوفالبيه، 1979. تاريخ الفكر السياسي. ترجمة د. محمد زعرب صاصيلا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع. بيروت. ص 338.

¹⁶ نفس المصدر. ص 337.

لقد شكلت نظريات العقد الاجتماعي والفلسفات بمثابة أيديولوجية الطبقة الوسطى الصاعدة والطامحة إلى الفكاك من كوابح العلاقات القديمة، "هذه الطبقة كانت تشكل في كل مكان رأس حربة الإصلاح السياسي الليبرالي في القرن التاسع عشر، وجعل اتجاه التطور الصناعي والتجاري، وتوسيع نطاق نفوذها السياسي، نتيجة لا بد منها".¹⁷ وتكمن قيمة هذه النظريات أنها قدمت الأسس النظرية لظهور الفكر الليبرالي وأرست مفاهيم أساسية وهامة تمهيدا لبروز هذا الفكر، مثل مفهوم الدولة الموحدة والقوية، والنزعة الفردية ومفهوم حماية الأمن والسلام والحرية والملكية والعقل، وكذلك مفهوم القانون الوضعي كنقيض للقوانين الإلهية التي كانت سائدة في العصر الوسيط.

الليبرالية الكلاسيكية

ويعود الفكر الاقتصادي الليبرالي إلى المفكر الاسكتلندي آدم سميث (1723 – 1790) التي أسهمت أعماله في إرساء قواعد ومفاهيم الفكر الرأسمالي الذي نشأ في بريطانيا التي كانت آنذاك مسيطرة على العالم، حتى أن الكثير من المفكرين يعتبرون أن علم الاقتصاد هو علما انجليزيا. وقد تمحورت أفكار سميث حول ما عرف بمفهوم "اليد الخفية" التي تدفع الأفراد في "السوق الحر" إلى تحقيق غاياتهم أو تحقيق منافعهم الخاصة التي لا تتعارض وتحقيق المنفعة العامة..حيث يؤدي تحقيق هذه المنافع الخاصة تلقائيا تأثيرا في تحقيق المصلحة العامة. ويعتقد سميث أن "النفقات التي تقع على عاتق الحاكم" يجب أن تقتصر على تلك التي "يستدعيها الدفاع المشترك".¹⁸ ويرى سميث أن للحكم ثلاث واجبات¹⁹ فقط وهي أولا: واجب حماية المجتمع من

¹⁷ جورج سباين. 1971. تطور الفكر السياسي. الكتاب الرابع. ترجمة علي إبراهيم السيد. دار المعارف. القاهرة. ص 891.

¹⁸ ميشيل بو – جيل دوستالير. 1997. تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز. ترجمة حليم طوسون، الطبعة الأولى. دار العالم الثالث. القاهرة. ص 19.

¹⁹ آدم سميث. النظام البسيط للحرية الطبيعية

العنف أو الاجتياح الخارجي، وثانياً: واجب حماية كل فرد من أفراد المجتمع من ظلم واضطهاد الآخرين، وثالثاً: إقامة وإدامة بعض المؤسسات العامة والتي ليس من مصلحة فرد أو مجموعة من الأفراد إقامتها.

وكان تفسير جون ستيوارت مل (1806 - 1873) لهذا الاعتراض على تدخل الحكومة، يستند إلى ثلاث مبررات "الأول، هو عندما يمكن عمل الشيء من قبل الأفراد بشكل أفضل مما تفعله الحكومة... والثاني.. وهو أسلوب لتنقية قدراتهم (الأفراد) الفعالة وممارسة أحكامهم وتصوراتهم للأمور، وتزويدهم بمعرفة مألوفة حول المواضيع التي سُمح لهم بالتعامل معها. أما الثالث، والسبب الأكثر إقناعاً لتحديد تدخل الحكومة، فهو الشر الجسيم الكامن في إعطائها المزيد من القوة غير الضرورية... مما يؤدي إلى تحويل الجزء الأكثر فاعلية وطموحاً من الجماهير إلى متطفلين على الحكومة."²⁰

وقد تناول سميث موضوع التجارة الحرة بين الأمم واعتبر أن "مصلحة الأمة في علاقاتها التجارية مع الأمم الأخرى هي في أن تشتري بأرخص ثمن ممكن وأن تباع بأعلى ثمن ممكن."²¹ وهو يرى أن تدخل الحكومات في التجارة الخارجية يضر بالدول، "فالتجارة التي تُقرض بالمنح الحكومية والاحتكارات يمكن أن تكون - بل هي حقاً- مضرّة بالبلد الذي أسست هذه التجارة خدمة لمصلحته... ولكن التجارة الخالية من القوة والقيود والتي تنفذ بشكل طبيعي ومنتظم بين أي بلدين تكون نافعة على الدوام، حتى وإن كانت غير متساوية دائماً لكلا

²⁰ جون ستيوارت مل. اعتراضات على تدخل الحكومة. (2/1/2006)

<http://www.misbahalhurriyya.org/pdfs/dc98f160e6af798e73fbd9499d791da2.doc>

²¹ آدم سميث. التجارة الحرة. (2/1/2006)

<http://www.misbahalhurriyya.org/pdfs/ce0cb6e4a7008993cd2dd68fcf3748ed.doc>

الطرفين.²² ويرى سميث أنه بهذه السياسات قد "تعلمت الأمم أن مصلحتها تكمن في إفقار جيرانها من الأمم."²³

ثم جاء إسهام جيرمي بنتام (1748-1832) في تطوير الفكر الليبرالي، حيث طرح "مبدأ المنفعة" كأساس منظم للعلاقات، وقد شاركه في تطوير هذا المبدأ جيمس مل. وهو مذهب يمتد في التاريخ إلى ابيقور. وتبعهما في تبني مذهب المنفعة جون ستيوارت مل ابن جيمس مل، الذي اعتبر هذا المبدأ، أحد أسس الليبرالية السياسية. حيث يستمد هذا المعيار الأخلاقي قوته الإلزامية من معيار الخطأ والصواب كأحد القيم الأخلاقية لمذهب المنفعة، فما يحقق السعادة صواب وما يحقق الألم هو خطأ. وينبع من هذه الطبيعة الإلزامية قاعدة جزائية للعقاب والثواب، منها ما هو خارجي، بدنية أو أخلاقية، سواء صدرت عن الله أو البشر، أو جزاء باطني مثل الشعور بالألم عند انتهاك الواجب ويشكل ذلك حسب مل "ماهية الضمير".²⁴ ويجد مبدأ المنفعة تجسيده في "مبدأ الانسجام الطبيعي الذي يقضي بأن لا يتناقض بحث الفرد الحر عن مصالحه الخاصة مع تحقيق المصلحة العامة للجميع."²⁵

أما مبدأ الحرية فقد اعتبره مل الأساس الثاني لليبرالية السياسية كما جاء في كتابه "أسس الليبرالية السياسية". الذي اعتبر فيه "أن الصراع بين الحرية والسلطة سمة في غاية الوضوح في مراحل التاريخ المألوفة منذ القدم."²⁶ ويوضح مل ما يقصده بكلمة الحرية حيث يقول "أنها حماية الفرد من طغيان الحكام السياسيين،"²⁷ ويرى مل أن البشر يحاولون تحقيق ذلك

²² آدم سميث. المصدر السابق

²³ آدم سميث المصدر السابق

²⁴ جون ستيوارت مل. أسس الليبرالية السياسية. 1996. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس. مكتبة مدبولي. القاهرة. ص 69.

²⁵ برهان غليون. لماذا يخلط المتقنون العرب بين الليبرالية والديمقراطية.
(<http://www.mokarbat.com/m827.htm> (29/3/2007)

²⁶ جون ستيوارت مل. مصدر سابق. صفحات 117-118

²⁷ نفس المصدر. ص 117.

بطريقتين، "الأولى: الحصول على اعتراف ببعض التحصينات، وهي التي تسمى بالحقوق السياسية أو الحريات السياسية والتي إذا انتهكها الحاكم كان بذلك خارجا عن واجباته ويجوز لذلك مقاومته. والطريقة الثانية: إقامة الضوابط الدستورية التي يصبح فيها رضا الناس (أو هيئة ممثلة لهم) شرطا لازما لإقرار الأعمال الهامة التي تقوم بها السلطة الحاكمة."²⁸

لقد مثلت الليبرالية الاقتصادية فصلا مهما في تطور الليبرالية، فدور الدولة وآليات تسيير النظام الاقتصادي وطبيعة علاقة الدولة بهذا النظام كانت المحطات الأكثر إثارة في تاريخ الفكر الليبرالي، فدرجة تدخل الدولة كانت المفصل الذي حكم انتقال النظام الرأسمالي من مرحلة إلى أخرى، وهو ما ترك أثره ليس على الاقتصاد والدولة فقط بل على مستوى حرية الفرد والمجتمع وحقوق وواجبات كل منهما. فحرية أصحاب رأس المال وإنعتاقهم من أي سلطة أو رقابة ينعكس مباشرة على حياة الأفراد من حيث مستوى حريتهم ومستوى معيشتهم التي تقع تحت ثقل جشع الرأسمال المتحرر من تدخل الدولة.

الليبرالية الكينزية

لكن السياسات الليبرالية الكلاسيكية المتمثلة باستعارات سميث المشهورة "دعه يعمل دعه يمر" و"اليد الخفية"، تعرضت للكثير من النقد اثر موجات الاحتجاج والانتفاضات العمالية نتيجة فظاظة وقسوة الاستغلال الرأسمالي المتحرر من أية رقابة. منها مثلا أحداث 1848 وكومونة باريس 1871 والثورة الروسية 1917، وقد أجبت هذه الأحداث الصراع الفكري، وزاد من رصيد الاتجاه الاشتراكي الذي بدأ يحقق نجاحات واسعة، وصار ينظر له على أنه المخلص من الحالة البائسة التي تعيشها الطبقات الفقيرة التي تولدت سياسات حرية التجارة وتراجع العامل الأخلاقي الذي كشفت عنه الظروف غير الإنسانية التي يعيشها عمال الصناعة، وكذلك

²⁸ نفس المصدر. ص 118.

النتائج السلبية التي نجمت عن القيم المبكرة للمذهب الفردي والمنفعة والحرية الاقتصادية المطلقة.

وقد أدى ذلك إلى بروز أفكار وفلسفات تدعو إلى إعادة مراجعة أفكار تلك الحقبة في مواجهة التيار الاشتراكي الذي راح يحقق انتصارات أصبحت تشكل خطرا على الرأسمالية والفكر الليبرالي، ومن أمثال هؤلاء توماس غرين الذي حاول الجمع بين حرية الفرد ووجود المجتمع واعتبر أنه "لا يمكن أن يكون هناك حق بدون وعي أعضاء المجتمع بوجود مصلحة مشتركة".²⁹ ثم جون كينز الذي نشر في عام 1919 كتابا بعنوان "العواقب الاقتصادية للسلام" الذي بين فيه أن العالم بصدد نهاية حقبة وطرح أفكارا جديدة بصدد إعادة النظر في الفكر الليبرالي الكلاسيكي، ثم نشر في عام 1926 كتابا تحت عنوان "نهاية دعه يعمل" الذي عارض فيه مبدأ النفعية قائلا "ليس صحيحا على الإطلاق أن يستخلص من مبادئ الاقتصاد السياسي أن المصلحة الشخصية المستتيرة حسب الأصول تعمل لصالح المصلحة العامة".³⁰ كما عارض كينز مقولة سميث "اليد الخفية" واعتبر أن ذلك قد يؤدي إلى انهيار النظام. واعتبر أن المشكلة الأساسية للبشرية تتمثل في الجمع بين ثلاثة أشياء: الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحرية السياسية.³¹ وقد أصدر كينز في عام 1936 كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد" الذي مثل بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي الليبرالي، ودخل بذلك مرحلة جديدة اعتبرها الكثير من المفكرين مرحلة إعادة الاعتبار للدولة في التأثير ومراقبة العملية الاقتصادية لتخفيف قسوة الاستغلال الرأسمالي. وقد لاقت أفكار كينز رواجا واسعا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز ما يسمى بدولة الرفاه التي أدخلت أنظمة الضمانات

²⁹ محمد محمود ربيع، مصدر سابق، ص 404.

³⁰ ميشيل بو - جيل دوستالير، مصدر سابق، ص 28.

³¹ نفس المصدر، ص 28.

الاجتماعية والدعم الاقتصادي لبعض السلع والمؤسسات الاقتصادية التي تقدم سلعاً أو خدمات ذات أهمية خاصة للناس والفقراء على وجه التحديد. وهي محاولة للاستفادة من الأفكار الاشتراكية مع الحفاظ على آليات السوق ودون المساس بجوهر العملية الاقتصادية وانعكاساتها على الصعيد الاجتماعي سوى محاولة التخفيف من وطأة ووقاحة الاستغلال الرأسمالي. ويعترف كينز في نظريته انه لا يقدم علاجاً لعيوب الرأسمالية التي يشخصها بالبطالة المرتفعة والدخل شديد التفاوت، بل أنه يقترح كما يقول "نظريه تفسر سبب تعرض الإنتاج والعمالة لمثل تلك التقلبات. ولا يقدم علاجاً جاهزاً لتفادي تلك التقلبات والحفاظ على حد أقصى ثابت من العمالة... (ويقول كذلك) بالطبع أنا لست مهتماً فقط بالتشخيص ولكن بالعلاج أيضاً... غير أن اقتراحاتي للعلاج... لم يتم تصورها لكي تكون نهائية وهي عرضة لكل أنواع الافتراضات ومرتبطة بالضرورة بالظروف الخاصة بالزمن".³² ولهذا كان كينز يدرك انه لا يستطيع إنقاذ الرأسمالية من أزمتها وتناقضاتها البنوية، وما قدمه هو "عدة نماذج للسياسات التي يتعين أن تمكن الرأسمالية من التغلب على تناقضاتها فتوفر بذلك الحماية للمجتمعات الليبرالية".³³ وكينز بكل الأحوال كان يرفض التخطيط المركزي الذي يقود إلى الشمولية أو الاشتراكية، ولكنه كان يرى أن مواجهة الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات التي خلقتها السياسات الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية لا تتم إلا بدور مباشر من الدولة في شؤون الرعاية الاجتماعية والإسكان والصحة ورفع مستوى المعيشة والدخول في بعض مجالات الاستثمار التي من شأنها مواجهة الحجم الواسع من البطالة. وقد التف حول كينز العديد من المفكرين الاقتصاديين في الولايات المتحدة منهم الفن هانسن وبول صامويلسون وجون جلبريت وكذلك العديد من الليبراليين والراдикаليين والعماليين البريطانيين والاشتراكيين الديمقراطيين

³² نفس المصدر. ص 55.

³³ نفس المصدر. ص 56.

والإصلاحيين في أوروبا، وهذا يشير إلى الانتشار الواسع للكينزية التي شرعت العديد من الدول سواء في أوروبا أو أمريكا استخدام وصفاتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينات والستينات، إثر تزايد الحاجة إلى التدخل الواسع من قبل الدولة لإعادة ما دمرته الحرب خاصة في أوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي. وقد كان لبروز الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كدولتين عظميتين أثره في تنامي التنافس العالمي على الصعيد الاقتصادي بين النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي، وهذا ما دفع أمريكا إلى طرح خطة مارشال لإعادة تعمير أوروبا في محاولة لصد التوسع الشيوعي الذي أخذ يتقدم بوتائر واسعة في أوروبا الشرقية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

الليبرالية الجديدة

منذ مطلع عقد السبعينات شهد الاقتصاد العالمي تحولات ذات أثر عميق . إذ برز ركود اقتصادي وانكفاء في تقدم وتيرة التطور التقني في منظومة الاقتصاد الاشتراكي، مصحوبة بتنامي الأمراض الاجتماعية والسياسية كالبيروقراطية والفساد وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما كان الاقتصاد الرأسمالي في المقابل، يجد الحلول لأزماته المتنوعة، ويحقق نجاحات اقتصادية واسعة خاصة في المجال الصناعي والتكنولوجي في مراكزه الأساسية سواء الولايات المتحدة أو اليابان أو أوروبا. وكان ذلك مصحوبا أيضا بأزمات اقتصادية شديدة التأثير على اتجاهات التفكير الاقتصادي، حيث عانى الاقتصاد الرأسمالي من جملة من الأزمات كان أبرز مظاهرها التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف وتفاقم معدلات البطالة، وبروز بعض مظاهر الترهل والركود في الاقتصاد سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا وخاصة بريطانيا. الأمر الذي دفع ذلك رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر في مطلع الثمانينات، إلى هجوم شديد على التوسع في دور الدولة، إثر السياسات الاقتصادية التي أعقبت

الحرب العالمية الثانية والتي كانت متأثرة بسياسات حزب العمال والأفكار الكينزية، مما أدى إلى توسع دور الدولة وتأمين الكثير من الصناعات، الأمر الذي جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وعلى هذا الأساس جاءت دعوة تانتشر إلى العودة إلى السوق وتخلى الدولة عن التأثير المباشر على الإنتاج وخصخصة القطاع العام. وقد تناغمت مع هذه الدعوة دعوة الرئيس الأمريكي آنذاك ريغان إلى تقليص دور الدولة نتيجة تزايد أعباء نفقاتها.

لقد تزامنت هذه الدعوات مع أسهام التجارة العالمية المتنامية في "زيادة الترابط والاندماج في الاقتصاد العالمي".³⁴ حيث تجاوزت التجارة "النمط التجاري التقليدي البريطاني السابق مع مستعمراتها القائم على استيراد المواد الخام وتصدير سلع مصنعة، فالجزء الأكبر من التجارة الخارجية يتناول منتجات صناعية بين الدول الصناعية فيما بينها".³⁵ وهو ما ابرز الحاجة إلى ضرورة تجاوز المعوقات والحواجز في طريق التجارة العالمية. سواء كانت وطنية أم جمركية أم غيرها من الاعتبارات.

كما أن النقلات النوعية في مجال التكنولوجيا وثورة المعلوماتية والاتصالات، أزالت الكثير من المعوقات أمام التنقل والمعرفة والتجارة والعلوم والأفكار وحتى الأذواق. واسهم ارتفاع الوتائر الإنتاجية على الصعيد الصناعي نتيجة دخول التكنولوجيا المتطورة حقل الإنتاج المباشر والحاجة إلى المنافسة في الأسواق العالمية إلى بروز بروز تكتلات اقتصادية عملاقة، يتطلب نشاطها التحكم في تكنولوجيا مختلف الصناعات وتجاوز الحدود السياسية والسياسات الحمائية الوطنية.

صاحب هذه التحولات الاقتصادية بروز تيارات فكرية تدعو للعودة إلى سياسات السوق، وتخلى الدولة عن السياسات والنفقات الاجتماعية. وفي كتاب لجورج جيلدر "الثروة والفقر"

³⁴ د. حازم الببلاوي. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. 2000. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص 158.

³⁵ نفس المصدر. ص 159.

طرح فيه "أن السياسات الاجتماعية تشكل العقبة الرئيسية لا في وجه النمو الاقتصادي فحسب بل وحتى بالنسبة لبقاء الحضارة التي تهددها أحلام الاستكانة وأساليب المعيشة البديلة غير الأخلاقية ومطالب أنصار الحفاظ على البيئة".³⁶ وترافق ذلك ظهور تيار من التحرريين أو الفوضويين، الذين دعو إلى تخليص الدولة من كل الأعباء والمهام حتى بما فيها المهام التي أكلها لها آدم سميث، باعتبار أن الدولة ستزول في النهاية، ولذلك لا بد من التمسك بالسوق، "فالفوضوية في نظرهم هي الشكل النهائي للرأسمالية".³⁷

كما برز إلى جانب هذه الأفكار العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين كان أبرزهم ميلتون فريدمان، والذي كان ناطقا باسم "مدرسة شيكاغو" الاقتصادية، وهو من أبرز منظري الفكر الليبرالي الجديد الذي بدأ بالبروز بشكل واسع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وعودة هيمنة رأس المال على الفكر الاقتصادي الذي "شكل البيئة الدولية لصعود الليبرالية الجديدة".³⁸

وقد لعبت المؤسسات الدولية الممثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية دور المشرع والمنفذ لهذه السياسات الليبرالية الجديدة، عبر الاشتراطات التي كانت تقدمها للبلدان الفقيرة في سبيل تحقيق تعديلات هيكلية في اقتصادياتها الوطنية بما ينسجم مع السياسات العولمية الجديدة مقابل إعادة جدولة ديونها أو منحها قروض جديدة للخروج من أزمتها الاقتصادية. وقد شملت هذه التعديلات سبع خطوات رئيسية تمثلت:³⁹ بانفتاح من جانب واحد على التجارة الخارجية وخصخصة لمشاريع الدولة وتحرير السلع والخدمات من

³⁶ ميشيل بو - جيل دوستالير. مصدر سابق. ص 150.

³⁷ نفس المصدر. ص 151.

³⁸ سمير امين. 2001. العولمة ومفهوم الدولة الوطنية. (31/8/2006)

<http://www>aarcegypt>org/arc10/seminars/file/samiramin.doc>

³⁹ ج. تيمونز روبيرتس وإيمي هايت. 2004. من الحداثة إلى العولمة. ترجمة سمر الشيشكلي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص 263.

القيود وتقليص شديد لنفقات الدولة وتخفيض البرامج الاجتماعية المدعومة من الحكومة والانهاء من السياسة الصناعية والتركيز على الإدارة الاقتصادية.

ويعتقد منظري الليبرالية الجديدة أن المزيد من دمج الاقتصاد العالمي هو الأمل الأفضل للتحرك سريعا نحو عالم إنساني حقيقي، وأن هذا الدمج لهذا الاقتصاد سيكون له الكثير من المحاسن ليس على اقتصاد البلدان الغنية بل أيضا على اقتصاديات البلدان الفقيرة، حيث سيساهم ذلك أولا في تسريع نقل التكنولوجيا من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة مما يسرع في وتائر نمو اقتصاديات هذه البلدان. وثانيا سيسهم تدفق رؤوس الأموال من خلال القروض التي تقدمها البلدان الغنية للبلدان الفقيرة في توفير عقود طويل من الزمن في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية. وثالثا فإن إزالة الحواجز الجمركية يخفف من تأثير الحكومة في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى تخليصه من البيروقراطية والفساد والركود والتدخل القسري.⁴⁰

ويفضي الخطاب الليبرالي الجديد كما يشير سمير أمين إلى "تآكل دور الدولة من أعلى إلى أسفل".⁴¹ فمن أعلى تتآكل الدولة بفعل إضعاف القوى العالمية لسلطة الدولة المركزية ومن أسفل عبر اشتراطات اقتصادية لا وطنية، لا تتسجم ومصالح المجتمع والاقتصاد الوطني.

تلك هي مقدمات نشوء الفكر الليبرالي الجديد الذي يتحكم بعملية التنمية في بلدان العالم الثالث، ويتضح أن شروط تحقيق هذه التنمية وفق قواعد هذا الفكر يجب أن تتسجم مع مصالح الرأسمال العالمي، وهذا يطرح سؤالا كبيرا حول المصلحة التي تتحكم بهذه التنمية، هل هي المصلحة الوطنية لهذه البلدان الفقيرة التي تدخل في علاقة غير متكافئة مطلقا مع الرأسمال العالمي أم هي مصلحة هذا الرأسمال المتعولم والاحتكارات العملاقة التي تسيطر على العالم وتسلب الدول قوتها وسيادتها الإقليمية وتتعدى على حدودها السياسية والوطنية؟

⁴⁰J. Bradford DeLong. 1998. Globalization and Neoliberalism.

http://econ161.berkeley.edu/Econ_Articles/Reviews/alexkafka.html (1/8/2007)

⁴¹ سمير أمين. مصدر سابق.

الفصل الثاني

الليبرالية العربية

يعالج هذا القسم من الدراسة تيار "الليبرالية الجديدة" في العالم العربي، ولا يكتمل ذلك إلا بالمرور بالتكوينات الليبرالية العربية الأولى التي انبثقت في أواسط القرن التاسع عشر سواء كان ذلك على المستوى الفكري المتمثل ببروز العديد من المثقفين العرب الذين تأثروا بالغرب الليبرالي، أو الحركات السياسية التي عبرت عن حالة التذمر من التخلف والجهل التي خلفتها سلطة العثمانيين في المنطقة العربية. والهدف من ذلك هو تسليط الضوء على البدايات الأولى والوقوف عند المحطات الرئيسية التي مر بها هذا التيار، وذلك في محاولة للربط بين هذه المحطات والإجابة عن السؤال المتعلق بكيفية فهم حالات المد والجزر التي مر بها الفكر الليبرالي العربي خلال قرن ونصف من الزمان، خاصة أن هذا الفكر قد شهد حالات من النهوض في بعض المراحل، وحالات من الخفوت والانحدار في مراحل أخرى. كما لا بد من الوقوف عند قسّمات هذا الفكر الليبرالي الناشئ وإلى أي مدى تمايز عن الفكر الليبرالي الغربي. ولماذا لم يشكل هذا الفكر رافعة تحول وتغيير في العالم العربي؟ ورغم أن هدف دراستنا ليس البحث في تاريخ الفكر الليبرالي العربي، إلا أن ضرورات ربط الماضي بالحاضر تستوجب الوقوف سريعا عند بعض المحطات في محاولة للإحاطة بكامل الصورة التي تمكنا أيضا من الجرأة في قراءة الحاضر واستشراف المستقبل ولو جزئيا.

وفي سياق تناول التيار الليبرالي الجديد في العالم العربي يتحتم علينا الوقوف عند مجموعة من القضايا أهمها من هم هؤلاء الليبراليون الجدد؟ وما هي أبرز الافتراضات النظرية لليبرالية الجديدة في السياق العربي؟ وما هي نوعية حضور هذا التيار؟ وذلك للإجابة عن سؤال لماذا بقي هذا التيار الليبرالي الجديد معزولاً في المنطقة العربية ولا يحظى بالدعم الشعبي؟ وما هو مستقبل هذا التيار؟

الليبرالية العربية.. النشأة والتكوين

الفكر الليبرالي العربي عموماً ليس حديث العهد بل تمتد بداياته إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث جرى التأثير بالفكر الغربي الأوروبي وخاصة في فرنسا، وكانت مصر الحالة الأبرز للتيار الليبرالي العربي، إضافة إلى العراق وتونس والشام أو ما عرف أيضاً بالليبراليين "الشوام"⁴² الذين هاجروا إلى مصر ولعبوا دوراً في إدخال الفكر الليبرالي إلى المنطقة العربية. وتعتبر الثورة الفرنسية من بين العوامل الهامة التي تأثر بها الكثير من المثقفين العرب وخاصة المصريين، والذين دفعهم انبهارهم بشعاراتها، إلى تبني أفكار هذه الثورة ومحاولة نقلها إلى الواقع العربي. ويشير د. لويس عوض إلى أن "من مصادر تكون الفكر السياسي الاجتماعي وما طرأ عليه من تأثيرات ثورية خطيرة، ما كانت لتطراً عليه، إلا نتيجة لاحتكاك المصريين بنظم الحكم وأساليبه ونظرياته الواردة عليهم من الغرب مع الحملة الفرنسية وما تلاها من اتصال مستمر بعد قرون عدة من العزلة الكاملة داخل أسوار الإمبراطورية العثمانية."⁴³

كما أن نابليون بونابرت في حملته على مصر كان قد حمل معه العديد من منجزات الثورة الفرنسية الحديثة من أساليب إدارة وحكم وأنظمة وعلوم وتقنيات لم تكن مصر ولا المنطقة

⁴² د. رفعت السعيد. 2002. الليبرالية المصرية، المثقفون وحزب الوفد. دار مصر المحروسة. القاهرة. ص 14.

⁴³ د. لويس عوض. تاريخ الفكر المصري الحديث. دار الهلال. القاهرة. ص 87+88.

العربية قد عرفت من قبل. حيث أسس "المجمع العلمي المصري" الذي ضم ثمانية وأربعين عالماً، قاموا بالعديد من الدراسات في مصر في حقول مختلفة نشرت في مؤلف واحد اسمه "وصف مصر".⁴⁴ وهذا ما دعا عبد الرحمن الجبرتي أحد مؤسسي الفكر المصري الحديث إلى أن يعتبر " أن الحكم الفرنسي رغم شروره الكثيرة وضرورة رفضه، كان في كثير من وجوهه أفضل للمصريين من الحكم المملوكي ومن الإرهاب التركي".⁴⁵ ويذكر لويس عوض أيضاً أنه في عهد بونابرت تم تشكيل أول مجلس وزراء عرفت مصر، وكانوا جميعاً من علماء وشيوخ الأزهر. ويعتبر العديد من المؤرخين أن وصول الحملة الفرنسية إلى مصر عام 1798 كان علامة بارزة على بداية التاريخ المصري الحديث... وأن الفرنسيين حينما تركوا مصر ساحبين معهم أسلحتهم، كانوا قد تركوا خلفهم آلة الطباعة وشعارات الثورة الفرنسية.⁴⁶ كما أسهم هذا الاحتكاك بالغرب، إلى تنشيط حركة الترجمة التي برز فيها العديد من المترجمين والمفكرين، كان في مقدمتهم رفاة الطهطاوي "أبو الفكر الثوري الحديث"⁴⁷ كما وصفه د. لويس عوض، الذي أنشأ عام 1836 "مدرسة الألسن"، التي "كان الهدف من إنشائها تخريج أفواج من المترجمين، الذين ينقلون إلى العربية أمهات الكتب في العلوم والفنون والآداب".⁴⁸

وقد دعم أيضاً محمد علي باشا حركة الترجمة تلك، واهتم بالتعليم وأرسل البعثات إلى أوروبا وأنشأ المدارس والجامعات واهتم بالعلماء، وجلب الخبراء الجانِب إلى مصر لتدريب الشباب المصري. "وأصبحت مصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مركزاً لحركة هائلة

⁴⁴ نفس المصدر. ص 21.

⁴⁵ نفس المصدر. ص 57.

⁴⁶ Saad Eddin Ibrahim. 2004. Arab Liberal Lgacies, Full Circle.

<http://www.eicds.org/english/publications/saadarticles/2004/Arab%20liberal%20lgacies.doc>
(1/8/2007)

⁴⁷ نفس المصدر. ص 90.

⁴⁸ نفس المصدر. ص 93.

لترجمة الفكر الأوروبي إلى اللغة العربية.⁴⁹ وقد برز من هؤلاء المترجمين محمد عثمان، وأديب اسحق، وجورجي زيدان، واحمد فتحي زغلول الذي ترجم "مبادئ التشريع" لجيرمي بنتام. كما ترجم الطهطاوي وعبد الله بك السيد القانون المدني الفرنسي، الذي ترجم بإيعاز من الخديوي إسماعيل تمهيدا لوضع أسس القانون المصري، رغبة منه في جعل مصر دولة عصرية. كما اشترك عبدالله أبو السعد وحسن فهمي في ترجمة قانون الإجراءات، وكذلك ترجم محمد قدرى باشا قانون العقوبات، وصالح مجدي بك قانون الأحكام الجنائية.⁵⁰

وأسهمت حركة الترجمة تلك في تطور الصحافة المصرية، حيث صدرت أول صحيفة مصرية في عهد محمد علي وهي "الوقائع المصرية" عام 1828. ثم صدرت بعد ذلك العديد من الجرائد والمجلات مثل "المؤيد" (الشيخ علي يوسف)، "الجريدة" (أحمد لطفي السيد)، "أبو نضارة" (يعقوب صنوع)، "التبكيك والتبكيك" (عبد الله النديم)، "والقاهرة" (التي أصدرها أديب اسحق في باريس).⁵¹

وفي سياق ذلك أيضا برزت العديد من الدعوات السياسية والدستورية لإقامة حكم نيابي يقوم على أساس الانتخابات الحرة وفصل السلطات والمساواة بين المواطنين وتشكيل الأحزاب، ومن هذه الأحزاب، الحزب الوطني، وحزب الأمة، وحزب الوفد في مصر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكذلك الحزب الدستوري عام 1920 في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب، وفي الجزائر حزب الشعب الجزائري، وفي العراق تشكلت خمسة أحزاب هي حزب الاستقلال وحزب الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب، التي تشكلت جميعها في أربعينات القرن العشرين. وفي سوريا برزت

⁴⁹ د. علي الدين هلال. 1998. أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي. مجلة عالم الفكر. المجلد 26. العددان الثالث والرابع

1998. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص 115.

⁵⁰ د. لويس عوض. مصدر سابق. ص 99.

⁵¹ د. علي الدين هلال. مصدر سابق. ص 115.

مجموعة أحزاب أخرى هي حزب الاستقلال العربي وحزب التقدم وحزب الاتحاد السوري والحزب الديمقراطي والحزب الوطني السوري والكتلة الوطنية والحزب الوطني وعصبة العمل القومي العربي.⁵²

ويجدر الإشارة إلى أن الخديوي إسماعيل في مصر كان قد وضع أول دستور مصري في العصر الحديث عام 1866، الذي على أساسه جرى أول انتخابات نيابية مصرية انتخب خلالها 75 نائباً في البرلمان، وكان لهذا البرلمان العديد من المواقف الليبرالية، التي شعر لاحقاً الخديوي توفيق (ابن الخديوي إسماعيل) بتهديدها لسلطاته، الأمر الذي دفعه إلى إصدار مرسوم بحل البرلمان، لكن مفاجأته كانت حينما رفض أعضاء البرلمان الانصياع لهذا المرسوم، وبدلاً من ذلك تمترسوا داخل مبنى البرلمان مطالبين بالدستور وفصل السلطات وخضوع السلطة التنفيذية لمبدأ المحاسبة من قبل البرلمان. وقد أدى ذلك إلى طلب الخديوي توفيق المساعدة من الإنجليز الذين هبوا لنجدة عام 1882، مما وضع حدا لهذه التجربة الليبرالية التي استمرت ستة عشر عاماً. وانكفأت هذه التجربة حتى خروج الإنجليز من مصر عام 1922. حيث عاد الخديوي فؤاد (ابن توفيق) إلى استعادة العديد من الإجراءات كمرحلة جديدة في سياق التجربة الليبرالية المصرية.⁵³

ويمكن ملاحظة التشابه بين التجربة الليبرالية في مصر والتجارب الليبرالية في كل من العراق ولبنان وتونس، فهي جميعها واجهت من جهة السلطات العثمانية، ومن جهة أخرى سلطات الاحتلال الأجنبي، ففي العراق مثلاً بدأت المسيرة الليبرالية مع داود باشا عام 1830، ثم من بعده مع مدحت باشا 1869، وذلك بإرسال العديد من الشباب العراقي إلى الخارج لتلقي العلم، وكذلك القيام بجلب الخبراء الأجانب لتدريب الشباب العراقي داخل بلدهم، وقد حاول مدحت

⁵² نفس المصدر. ص 116.

⁵³ Ibrahim. The same source.

باشا التشبه بالخدوي إسماعيل، حيث أعلن عام 1869 عن الدستور العراقي، لكن التجربة لم تكتمل بسبب وفاته غير المتوقعة. وقد تكرر السيناريو نفسه في تونس مع خير الدين التونسي

عام 1899، ومع بهاء الدين الشهابي في لبنان في أواسط القرن التاسع عشر.⁵⁴

وكما هو معروف فقد حمل لواء هذا الفكر الليبرالي العربي مجموعة من المفكرين الذين أسهموا في بلورة هذا التيار، ونقل مبادئ وأسس الفكر الليبرالي عن مفكري عصر النهضة الأوروبية. ويلاحظ أن معظم هؤلاء المفكرين ينتمون إلى أوساط اجتماعية أرستقراطية شكلوا مع الكثيرين ممن تلقوا التعليم في الغرب أو من تدريبوا على أيدي الأجانب نواة الطبقة الوسطى التي تحمل على عاتقها لواء الفكر الليبرالي. وقد اجمع العديد من الكتاب والمؤرخين على أن رفاة الطهطاوي (1801 – 1873) كان أول من حمل لواء الفكر الليبرالي في العالم العربي، وأول من ترجم كلمة الليبرالية من أصلها اللاتيني إلى العربية مستخدماً كلمة "الحرية". ولذلك فقد وصفه د. رفعت السعيد بـ "أبو الليبرالية المصرية".⁵⁵ وحاول الطهطاوي الذي انبهر بالغرب وبالفكر الليبرالي الغربي أن يوفق بين أفكار الليبرالية السياسية ومبادئ الدين الإسلامي.⁵⁶ وأصدر عدة كتب أهمها "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، و"مناهج الألباب في مباحث الآداب العصرية".

أما د. لويس عوض فقد اعتبر أن عبد الرحمن الجبرتي (1754 – 1825) ومعه حسن العطار وإسماعيل الخشاب هم أول "واضعي أسس الفكر المصري الحديث والممهدين الحقيقيين لانتقال العقل المصري من ظلام العصور الوسطى إلى نور العصر الحديث.. حيث دعوا إلى الأخذ بالعلوم العقلية والوضعية، في حين كان يكتفى بالعلوم النقلية وبعلم الدين".⁵⁷

⁵⁴ Ibrahim. The same source.

⁵⁵ د. رفعت السعيد. ص 10.

⁵⁶ د. هلال . مصدر سابق. ص 116.

⁵⁷ لويس عوض. مصدر سابق. ص 9.

وقد اعتبر عوض هؤلاء بمثابة من مهد الطريق أمام ظهور رفاة الطهطاوي أبو الفكر المصري الحديث.

وفي تونس كان خير الدين التونسي (1810 – 1899) الذي اصدر كتابة "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" عام 1867، وقد شغل منصب رئيس الوزراء في تونس عام 1873. ودعا إلى الاستفادة من الفكر الغربي الحديث، وضرورة تحقيق العدل والمساواة في الحكم، وعدم الانفراد والاستبداد في السلطة، كما دعا إلى ضرورة التجديد والاجتهاد في الشريعة. ثم كانت المحطة التي برز فيها جمال الدين الأفغاني (1839 – 1897) الذي عزا التخلف في الشرق إلى استبداد الحكام والتعصب الديني. وقد اشترك في ذلك مع تلميذه محمد عبده (1849 – 1905)، حيث أصدر صحيفة "العروة الوثقى" عام 1885، ثم تأسيس جمعية سرية لاحقا تحمل ذات الاسم "العروة الوثقى". وقد تركزت دعوتهما إلى ضرورة الإصلاح الديني واستخدام العقل والحكم الدستوري البرلماني. وشاركهما في ذلك عبد الرحمن الكواكبي (1854 – 1902) الذي اعتبر أيضا في كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)، أن الاستبداد هو سبب تخلف المسلمين، وأن استبداد الحكام هو الأخطر على حياة الناس. وجاء أحمد لطفي السيد (1872 – 1963) الذي لقب "أستاذ الجيل"، كأبرز المفكرين الليبراليين الذين تبنوا وتمثلوا الفكر الليبرالي، متبنيا منهج العقل كأساس للتقدم، ومبدأ "المنفعة" كأساس للسلوك الإنساني.⁵⁸ كما تبنى السيد إضافة إلى الليبرالية السياسية، المفاهيم الليبرالية في الاقتصاد، حيث دعا إلى احترام الملكية الخاصة وإلى اعتماد علاقات السوق وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.⁵⁹

⁵⁸ د. هلال. مصدر سابق. ص 117.

⁵⁹ نفس المصدر. صفح 117—ة.

وقائمة الكتاب ورواد الفكر الليبرالي طويلة، وليست مهمة هذا البحث التطرق لكل هذه القائمة، ولكن لا بد من ذكر أبرزهم، أمثال قاسم أمين وجميل صدقي الزهاوي اللذان اهتمتا بقضية حرية المرأة. كما لا بد من ذكر أيضا مجموعة من المفكرين الذين اثروا الفكر الليبرالي أمثال نصيف اليازجي وسليم البستاني وفرنسيس فتحي مراشي ورفيق العظم والأمير شكيب ارسلان وشبلي شميل وولي الدين يكن وأنطون فرح ومعروف الرصافي ومحمد كرد علي وعلي عبد الرازق وطه حسين ومحمد حسين هيكل وإسماعيل مظهر وخالد محمد خالد. كما لا بد من الإشارة سريعا إلى ثورة احمد عرابي وعبد الله النديم وسعد زغلول حزب الوفد اللذين شكلوا محطات بارزة في سياق الليبرالية العربية.

ويعتبر هؤلاء الليبراليين العرب بصرف النظر عن التباينات فيما بينهم، بمثابة مرحلة في سياق الفكر الليبرالي امتدت من أواسط القرن التاسع حتى أواسط القرن العشرين، مع بداية انتشار الفكر القومي العربي، الذي جاء تعبيرا عن تنامي الروح الوطنية والقومية في وجه الاستعمار الأجنبي، وكذلك تخاذل الشرائح الارستقراطية الإقطاعية مع هذا الاحتلال، حيث كان الملك فاروق في مصر النموذج الأخير لذلك.

ويعكس هذا الانتقال في مضمون الحركة السياسية طبيعة الهموم التي كان يعيشها الشارع العربي، وهي هموم وطنية بالدرجة الأولى، حيث لم تشكل المفاهيم الليبرالية القادمة أصلا من الغرب هما لدى الناس عموما، والقيادات السياسية والشعبية خصوصا. وقد ساهمت هذه الحالة في اندحار الفكر الليبرالي، بل جرى التعامل مع هذا الفكر كفكر وافد من الخارج يتناقض مع الروح الوطنية المتأججة في الشارع العربي، التي ترفض الغرب وكل منتجاته باعتباره سبب أزماته. وقد تلا هذه المرحلة مرحلة ركود وخفوت امتدت حتى انهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع الفكر اليساري والقومي، حيث بدأت الأفكار الليبرالية بالانتعاش، وقد أرخ البعض

لبداية هذه المرحلة مع هزيمة حزيران 1967، التي كشفت عورات الأنظمة العربية قومية وغير قومية. ولكن من الثابت أن السياسات العولمية التي انتهجتها أمريكا في عقد التسعينات قد ساهمت في تدعيم مجموعة من الأفكار تحت عناوين ومسميات ليبرالية في مواجهة وتنامي المد الأصولي الإسلامي الذي بدأت ترى فيه خطرا على مصالحها ودورها في المنطقة. وسنأتي لاحقا على تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

الخصائص .. وعوامل الأزمة

كما ذكرنا في القسم الأول من هذه الدراسة فإن نشأة الفكر الليبرالي الغربي جاءت استجابة موضوعية لتغيرات عميقة في بنية المجتمعات الغربية المتحررة من سلطة الأمراء الإقطاعيين والمنقلة إلى بناء مجتمعات حديثة ومنفتحة ومتحررة من قيود الإقطاع وسلطة الكنيسة، والمستندة إلى قوى اجتماعية جديدة طامحة إلى الانطلاق نحو بناء مجتمعات يقوم اقتصادها على أساس التبادل السلعي الرأسمالي. وهذه العملية تبدأ من الأساس الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات، ولذلك فهي تغيير جذري وشامل في المفاهيم والبنى الاجتماعية والسياسية التي من الصعب النكوص عنها طالما أنها جاءت على أنقاض مجتمع قديم بائد. والأفكار التي تولدت في ذلك العصر كانت تعبيراً عن هذا التغيير العميق، حيث تم وضع أسس حديثة للدولة قائمة على الدستور والمؤسسات والتعددية والانتخابات، كما تم اعتماد العديد من الحريات والتي منها حرية التفكير وحرية التعبير وحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية العقل، والتي تقوم بمجملها على حرية الفرد المطلقة التي هي حق طبيعي له، حيث جاءت هذه الحريات منسجمة مع الحرية الاقتصادية القائمة على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر". وتقديس دور الفرد المتحرر من التبعية الشخصية، التي مررنا على تناولها سابقا.

أما في المنطقة العربية فالعملية مختلفة تماماً، ليس في مضمون الأفكار الليبرالية التي طرحت، إذ أن ما طرح لا يعدو كونه في معظمه محاولة نقل أفكار، وإن كان ذلك بطريقة يبدو فيها إخلاص للفكر الليبرالي، بل في الأساس الذي حكم عملية التغيير. إذ أن البنية الاجتماعية الاقتصادية التقليدية، الإقطاعية في مضمونها، كانت قد تزوجت مع الأفكار الليبرالية الغربية الوافدة من الخارج عبر احتكاك المثقفين والاكاديميين العرب بالغرب، ونتج عن ذلك بروز فكر سياسي لا يتوافق مع البنية التقليدية الإقطاعية، التي هي في طبيعتها بيئة خصبة للأفكار السلفية والعشائرية التقليدية. وأثمر هذا التزاوج الهجين عن أنماط ليبرالية ناقصة ومشوهة، تم نقلها دون دون انسجام مع الواقع العربي، ولهذا اعتبر عبد الله العروي "أن المفكر العربي منذ النهضة يرد على الغير،"⁶⁰ فهو لا يبادر إلى طرح إشكالات الواقع العربي وتساؤلاته، ولهذا جاءت نتاجات الفكر العربي في كثير من الأحيان في غير مكانها وزمانها في الواقع العربي بل وغريبة عنه، ولذلك لم تستطع أن تضرب جذورها عميقاً في التربة الاجتماعية العربية، كما حصل في أوروبا.

أما د. رفعت السعيد، فيرى أن "الفارق الجوهرى بين الليبرالية الغربية والليبرالية المصرية، أن الأولى قامت على أكتاف مجتمع أكمل تشكيلته الاقتصادية الاجتماعية السياسية، عبر بزوغ طبقتين اجتماعيتين جديدتين (البرجوازية والعمال) واندحار نفوذ أو أغلب نفوذ كبار الملاك العقاريين."⁶¹ فالبنية المجتمعية العربية بقيت محكومة بعلاقات الماضي المتتافرة أصلاً مع القيم الجديدة التي أحدثتها النهضة الأوروبية. ودخول قيم جديدة إلى المجتمع العربي كان دخولا مشوهاً وليس أصيلاً، فلا يكفي استحضار القيم والمفاهيم الجديدة والطلب من المجتمع تبنيها والدفاع عنها، إذ أن منطق التطور لا يتوافق مع هذا المنهج، فالقيم تنتجها القوى الاجتماعية،

⁶⁰ عبد الله العروي. 1973. العرب والفكر التاريخي. دار الحقيقة للطباعة والنشر. بيروت. ص 23.

⁶¹ د. رفعت السعيد. مصدر سابق. ص 16.

وهي تنتج في سياق عملية معقدة، يغلب عليها الطابع الصراعي مع مكونات المجتمع، وهي لا تكتمل إلا في ذات السياق وليس خارجه، وفي إطار زمني تتحدد خلاله طبيعة العلاقات السائدة في المجتمع والتي لها مصلحة في وجود هذه القيم. وما يمكن اعتباره استفادة من القيم الإنسانية الوافدة، التي تنتجها المجتمعات الأخرى، يدخل في ذات العملية الاجتماعية التي تولد الأفكار والمفاهيم الجديدة في المجتمع، إذ أنها تحتاج إلى عملية صهر وتمازج مع المكونات المجتمعية لكي تتمكن من التحول إلى قيم سائدة.

ويرى عبد الإله بلقزيز أن حالة انفصال البلاد العربية عن الدولة العثمانية ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية قد نجم عنها ثلاثة عناوين رئيسية: " تغلغل النظام الرأسمالي، وانتشار الأفكار والمنظومات العقلية والقيمة الحديثة في الفكر والمجتمع، وقيام الدولة الحديثة... ويجمع بين هذه الوقائع الثلاث جامع مشترك: لقد تحققت بعملية خارجية وبواسطة العنف، ولم تكن ثمرة طبيعية وموضوعية لتطور ذاتي تلقائي".⁶² ويشير هذا إلى الدور الحاسم للعمل الخارجي الذي تحركه دوما مصالحه الحيوية في هذه المنطقة، وهو يهتم بنشر الفكر الليبرالي بقدر ما يخدم انتشاره هذه المصالح الحيوية.

كما يدخل العامل الخارجي كمؤثر ذو طبيعة تقريرية، إذ أن للعامل الخارجي دورا في إحباط التجربة الليبرالية والعزوف عنها في البلدان العربية. "فما دامت الحكومة المصرية كانت مضطرة لأن تدعن لإرادة الملك، والملك يذعن لإرادة الاحتلال فلم يكن بالإمكان تحقيق استقرار حكومي".⁶³ وقد فشلت ثورة عرابي الفلاحية (1881 - 1882) في ترسيخ وتثبيت الإصلاحات الليبرالية والوطنية عموما بفضل التعاون بين الانجليز من جهة والخديوي توفيق من جهة أخرى خوفا من نزع السلطة من الملك وتهديد المصالح الانجليزية هناك. حيث

⁶² عبد الإله بلقزيز. 2001. أسئلة الفكر العربي المعاصر. دار الحوار. اللاذقية. ص 118.

⁶³ نفس المصدر. صفحــة 16—ة.

أحدثت حركة أحمد عرابي ومعه عبد الله النديم نهوضا شعبيا التقف حول المطالب الإصلاحية التي انصب معظمها على إصلاح السلطة والبرلمان وإدخال التعديلات الدستورية والتخلص من ظلم السلطان التركي وسلطة الأجنبي. والليبرالية حسب رفعت السعيد تحتاج إلى جو سياسي سليم كي تترعرع فيه، فالاحتلال ليس من مصلحته لبرلة المجتمعات والبلدان المحتلة، وإذا كانت الليبرالية تعني الحرية، فإن هذا يتناقض مع الطبيعة الاستعمارية التي تسلب الإرادة والسيادة من الشعوب، والتاريخ لم يعرف بلدا تحول إلى مجتمع ليبرالي بفضل الاحتلال، فالاحتلال قد ينقل بعض الأفكار والمفاهيم بشكل غير مباشر نتيجة الاحتكاك المتواصل، لكن تحويلها إلى قيمة واقعية يبقى مرهونا بإرادة ومصلحة الاحتلال، وليس بمصلحة نمو وتطور البلدان الواقعة تحت الاحتلال.

ويساهم تأثير العامل الخارجي المرتبط بوجود الاحتلال، في تحديد أولويات المجتمعات، حيث تتشابه القضية الوطنية وقضية التحول المجتمعي في سياق عملية تحديد الأولويات، فتكون الأولوية للمسألة الوطنية والتحرر في حالة وجود الاحتلال، وتتدحر المسألة الليبرالية وقضايا التقدم والنمو جانبا، ويغدو هاجس تحرير الوطن هو المسيطر.

ويذكر أيضا في سياق النهوض الليبرالي، أن هذه الحركة بقدر ما أثارت حماسة الفئات الشعبية للتخلص من ظلم الحكام والسلاطين اللذين ارتبطوا بالغرب الاستعماري، إلا أن مسيرتها قد شابها العديد من الأخطاء التي وصمت الليبرالية بسمات أساءت لها ودفعت الكثير من الناس للنظر لها كجزء من ثقافة المستعمر وليس جزءا من الثقافة الإنسانية التي يجب الاستفادة منها بما ينسجم مع خصائص الواقع العربي. فقد أورد رفعت السعيد مأخذا على بعض الليبراليون الشوام، أمثال شبلي شميل وولي الدين يكن وفرح أنطون، أن كتاباتهم قد تجنبت نقد الاحتلال والنتيجة هي بأن "خرجت بعض كتاباتهم مؤيدة للاحتلال. فكانت النهاية

بالنسبة لكل ما يكتبون، (حيث) أعرض المصريون عنهم وعما يكتبون.⁶⁴ ومن نماذج هذه الأخطاء أن ولي الدين يكن، نشر في مقدمة أحد كتبه صورة لكرومر ممثل الاحتلال البريطاني، وقد كتب تحتها "مصلح مصر". وقد كتب في مقدمة الجزء الثاني من الكتاب "نظر أناس في الجزء الأول فرأوا صورة اللورد كرومر وقد كتبت تحتها "مصلح مصر" فalcوا بالكتاب جانبا وأطبقوا جفونهم وولوا هاربين.⁶⁵ كما أن شبلي شميل (1850-1917) قد كتب في إحدى مقالاته "أن مصر تحت سيطرة الإنجليز، انتظم ربيها، واتسعت زراعتها، وأثرى فلاحها، وصارت حياته ذات قيمة، وانتظمت ماليتها... وبلغت فيها الحرية مبلغا تفتحت له أبواب السجون."⁶⁶ ويؤخذ عليه أيضا أنه عارض الموقف المصري المعارض لمد امتياز قناة السويس مساندا بذلك الموقف الإنجليزي تحت ذريعة "أن حقوق الأمم هي فوق حقوق كل فرد مهما تعاضم، وحقوق العالم اجمع فوق حقوق كل مملكة."⁶⁷

ويبدو أن هذه المواقف مضافا لها طرح قضايا تتعلق بالدين والعلوم الطبيعية قد شكلت مادة منفرة للناس، وعكست صورة سلبية، أظهرت هؤلاء الكتاب الليبراليون كمن يتجاهل المشاعر الوطنية للشعب، وأن الأفكار التي يروجون لها لا تعدوا عن كونها ثقافة استعمارية مرفوضة. غير أنه، كما يقول ألبرت حوراني: "لفهم فكر شبلي شميل، يجب أن نضعه في إطار النقاش الحاد الذي كان دائرا يومذاك حول العلم والدين."⁶⁸ وينطبق ذلك على أنطون فرح (1874-1922) حيث يعتبر كلاهما، إضافة إلى آخرين، من المفكرين العلمانيين الذين رفعوا لواء العلم والاشتراكية وانتقدوا التعصب الديني والقومي ودعوا إلى فصل الدين عن الدولة، وكان

⁶⁴ نفس المصدر. ص 71.

⁶⁵ نفس المصدر. ص 71.

⁶⁶ نفس المصدر. ص 72.

⁶⁷ نفس المصدر. ص 72.

⁶⁸ البريت حوراني. 1977. الفكر العربي في عصر النهضة. دار النهار للنشر. بيروت. ص 303.

من شأن جرأتهم هذه أن سببت نفورا من أطروحاتهم التي جاءت قوية ومنسجمة مع التطورات والنظريات العلمية الحديثة في أوروبا.

في ضوء هذا التقديم السريع لنشوء الفكر الليبرالي في العالم العربي لا بد من وضع مجموعة من الاستخلاصات:

أولاً: لقد عانى الفكر الليبرالي في البلدان العربية من انفصالية عن الواقع، شأنه في ذلك شأن الفكر العربي السياسي عموماً منذ ابن خلدون إلى يومنا هذا، إذ أن المعالجات والأسئلة التي تناولها هذا الفكر كانت مطروحة في واقع المجتمعات الغربية ولم يكن الواقع العربي ناضجاً لاستيعاب هذه القيم الجديدة، كما لم يعمل المفكرون العرب على الاستفادة من الفكر الغربي بما يسهم في بلورة فكر عربي منسجم يعيد الاعتبار للخصوصية العربية ويسمح بطرح إشكالات الواقع العربي وتساؤلاته.

ثانياً: كان تأثير الفكر التنويري الغربي في المجتمعات العربية مقتصرًا على الفئات والشرائح العليا والأرستقراطية التي كان بإمكانها الوصول إلى مصادر المعرفة والجامعات في الغرب. ولم يمس تأثير هذه الأفكار حياة الفئات والشرائح الطبقيّة الفقيرة والعريضة التي كانت أحوج ما يكون إلى تحسين شروط حياتها ومعيشتها، ولذلك بقي الفكر الليبرالي غريباً عنها، لم يتمكن من توطيد نفسه بصورة كافية تحميه من تقلبات الحكام ومصالحهم.

ثالثاً: بالرغم من التأثير الحاسم للعامل الخارجي في دخول الفكر الليبرالي إلى المجتمعات العربية، إلا أن هذا العامل نفسه قد لعب دوراً حاسماً أيضاً في تقويض هذا الفكر في هذه المجتمعات. حيث لعب الاستعمار الأوروبي للبلدان العربية دوراً في إفشال تأثير الحركات الليبرالية على البنية الثقافية والفكرية العربية من جهة، ثم في إغراق هذه الحركات في هموم

القضية الوطنية للتخلص من الاستعمار الأجنبي، مما ساهم في تغييب قضايا العقل والتفكير والحريات.

رابعاً: اقتصر النشاط الفكري للبراليون العرب، على معالجة القضايا ذات العلاقة بنظام الحكم والسلطة والقيم العقلية والحريات والدستور، فيما غاب عنها معالجة القضايا الاقتصادية التي تشكل الركن الأساسي في الفكر الليبرالي، مثل الملكية الخاصة، واقتصاد السوق، والتجارة الحرة، مع بعض الاستثناءات المحدودة التي لم ترتقي إلى مستوى المعالجات التي جرت في أوروبا المتحولة رأسماليا في عصر النهضة، ويعود ذلك في تقديرنا إلى أن التحولات الاقتصادية والبنية الاجتماعية لم تفرز الحامل الاجتماعي الناضج لهذا الفكر، حيث كان نمو البرجوازية العربية نمواً بطيئاً ومشوهاً ومرتبطة بمصالح القوى الخارجية.

الليبرالية العربية الجديدة

تحت هذا العنوان سنقف أمام طبيعة هذا التيار ومكوناته وأطروحاته ومستقبله، وللقيام بذلك لا بد من تناول ظروف نشأة هذا التيار في السياق العربي كانعكاس للتحولات الدولية المحيطة به، إذ كما أسلفنا فإن الليبرالية العربية جاءت فكراً وافداً من الغرب، ولم تتمكن من التحول إلى منظومة فكرية عربية منسجمة كجزء من ثقافة قومية عربية واضحة المعالم.

بعد انهيار النموذج الاشتراكي المتحقق في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، طغت في العالم نزعة العودة إلى الليبرالية كفكر حقق انتصارات واسعة في العالم، وظهر مقدرة على مواجهة المنظومات الفكرية الأخرى الاشتراكية والقومية والأصولية، وقدم لشعوب العالم نموذجاً منتصراً لتحقيق التنمية والتطور والحق بركب الدول والشعوب التي اعتنقت الليبرالية كطريق لتطورها ونمائها، سواء تلك التي في أوروبا وأمريكا موطن الليبرالية الأصلي، أو النماذج الأخرى في بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد كيّف هذا الفكر نفسه مجدداً، بما

يمتاز به من مرونة تستجيب لتقلبات الواقع المحلي والدولي، مع معطيات الوضع الدولي الجديد، الذي ينص على أن عصر الثنائية القطبية قد انتهى بما تعنيه من توازن القوى والمصالح على الصعيد الدولي، وأن عصرا جديدا قد انبثق، هو عصر الأحادية القطبية التي يسيطر فيها الفكر الليبرالي على العالم، بعد أن أثبت أنه المنتصر في الحرب الباردة التي دارت عقب الحرب العالمية الثانية. وان من موجبات هذا الانتصار هو تعميم النموذج الليبرالي الرأسمالي المنتصر على العالم فيما اصطلح على تسميته بالعولمة، التي برزت كمفهوم فكري عقب انتهاء الحرب الباردة، وهي فيما تعنيه عولمة النموذج الرأسمالي كفكر كوني وحيد، بما يحمله من قيم وأفكار ومفاهيم وأخلاق وفنون واقتصاد وسياسة.. الخ. وان هذا الفكر لم يعد مقتصرًا على موطنه الأصلي أوروبا وأمريكا، بل يمتد ليشمل المعمورة بكاملها. فبرزت مقولات نهاية التاريخ وصراع الحضارات كتأكيد على التحول الفكري الجديد الذي بدأ يطرأ على الليبرالية، وكأحد ملامح تكيف الرأسمالية مع التحولات الجديدة، إذ أن الرأسمالية، كما يقول سمير أمين، "نظام قائم على التغير المستمر".⁶⁹ وشكل ذلك بداية تبلور ملامح الفكر الليبرالي الجديد الذي بدأ يغزو العالم.

كما أن من ملامح هذا التكيف للفكر الليبرالي الجديد في مرحلة العولمة، هو نزوع القوى العولمية إلى تجاوز حدود الإقليمية للدول ذات السيادة، سياسيا واقتصاديا وفكريا وفي شتى المجالات، بما يخدم سلطة الاحتكارات العملاقة التي لم تعد تكتفي بحدودها الإقليمية، ولا بد من انفتاح حدود الدول لنطاق سيطرة هذه الاحتكارات، لكي تتمكن من الوصول إلى الأسواق والأيدي العاملة الرخيصة والمواد الخام اللازمة لسد نهمها. ولتحقيق ذلك الهدف لا بد تشجيع التجارة الحرة ورفع القيود والحواجز الجمركية، حيث أنشئت لهذه الغاية منظمة التجارة

⁶⁹ سمير أمين. 2001. العولمة ومفهوم الدولة الوطنية. مصدر سابق.

العالمية، التي من وظائفها تحرير التجارة الدولية من القيود، بما يسهل مهمة هذه الاحتكارات في الدول الفقيرة، وهو ما عرف بنموذج تنمية الدول الفقيرة عبر انخراطها في التجارة الدولية، لخلق مقدمات نمو رأسمالي تسمح بتحقيق تنمية محلية، تحاكي الدول الصناعية المتطورة، ولهذا الغرض جرى استعراض النماذج التنموية المتحققة في بعض دول آسيا، كنماذج يجدر النظر إليها كهدف نهائي لهذه التنمية.

ولا بد لتحرير التجارة الدولية في البلدان الطامحة للتنمية، من اعتماد النموذج الاقتصادي الغربي، القائم على اقتصاد السوق والمنافسة، وإعفاء الدولة من تدخلها في الاقتصاد والحد من أعباءها ونفقاتها العامة، وتحويل دورها إلى مشرع للقوانين لحماية الاستثمارات الاقتصادية وتوفير الأمن والاستقرار لها. وهو تهميش لدور الدولة، مقابل تعظيم دور الاحتكارات الاقتصادية العملاقة وال فوق قومية، التي ترى في الحدود الإقليمية والدور الاقتصادي للدولة كمعيق لها على الصعيد الكوني.

ويلاحظ هنا أن الفكر الليبرالي في هذا العصر قد عاد مجددا للمبادئ الكلاسيكية التي تناولناها آنفا في الفصل الأول، والتي تعتمد بالأساس على مقولة "دعه يعمل دعه يمر"، التي تم إكسابها في ظل العولمة صفة الكونية، حيث لم تعد مقتصرة على النطاق الإقليمي الضيق بل تعدت الحدود الإقليمية إلى النطاق الكوني. وكأن دورة هذا الفكر قد اكتملت حين عادت إلى بداياتها الأولى، بعد أن مرت بمرحلة الاقتصاد الكينزي الذي أعطى للدولة دورا في الحياة

الاقتصادية، ونشوء ما عرف بدولة الرفاه التي ما زالت قائمة في بعض الدول الأوروبية. وما يهم دراستنا هو كيف انعكست هذه التحولات الليبرالية الجديدة على بلدان العالم الثالث وخاصة البلدان العربية موضوع الدراسة، بعد محاولات إعادة هيكلة اقتصادياتها بما يتوافق مع النظام الدولي الجديد، حيث أخذت المؤسسات المالية الدولية المرتبطة بهذا النظام مثل

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على عاتقها، القيام بهذه المهمة من خلال اشتراطاتها على هذه الدول لتعديلات هيكلية اقتصادية وسياسية، كي تتسجم مع الاقتصاد العالمي الذي بدأ يهيمن على اقتصاديات هذه البلدان، حيث تعطي إعادة الهيكلة الأولوية للسوق، وتشكل الربحية فيه الأساس على كل الاعتبارات الأخرى.

ويشير سمير أمين إلى أنه "عندما نمعن النظر في خطاب الليبرالية الجديدة نجده خطاباً غارقاً في الطوباوية فهو يقوم على حلم الرأسمالية بإخضاع العالم لآليات الربح بحيث تسود مفاهيم المنافسة والربح في الحياة الاجتماعية، ويغزو هذا الحلم جميع أوجه الحياة الاجتماعية ويخضعها لقانون الربحية وبالتالي بدأ هذا الحلم يغزو قطاعات ومؤسسات كانت بعيدة عن حلم تراكم رأس المال مثل المؤسسات الصحية والتعليمية."⁷⁰

والانحياز نحو الاقتصاد العالمي لا بد أنه يعبر عن نفسه بوسائل مختلفة أهمها وجود قوى وفئات محلية تدعم هذا التوجه، وتستثمر حالة الاستبداد والتخلف التي تعيشها المجتمعات العربية، كي تأخذ من ذلك مسوغاً أيديولوجياً للتعبير عن مواقفها المؤيدة للانخراط في النظام العالمي باعتبارها الوسيلة الوحيدة للخروج من حالة الأزمة التي تعيشها المجتمعات العربية "ومن يستطيع أن يتكيف هو الذي سيفوز في هذا السباق المسمى بالعولمة"⁷¹. وقد تعززت هذه الأفكار نتيجة "الانهيار الفجائي للنظام الاشتراكي والعودة إلى هيمنة رأس المال بصورة تبدو مطلقة، وهو ما شكل البيئة الدولية لصعود الليبرالية الجديدة على الصعيد القطري والعالمي وما يربط بينهما من مصالح وروابط قوية."⁷²

ولهذا فإن بروز التيار الليبرالي الجديد في العالم العربي ليس مفصلاً عن التحولات في

⁷⁰ نفس المصدر

⁷¹ نفس المصدر

⁷² نفس المصدر

النظام الدولي، وهيمنة النظام الرأسمالي المتعولم على الكون. فهناك من يعتبر أن الليبرالية الجديدة (النيولبرالية) في العالم العربي هي المرحلة الثالثة في سياق المراحل التي مرت بها الليبرالية في المجتمعات العربية منذ أوائل القرن التاسع عشر. وإذا كانت الليبرالية التي نادى بها رفاة الطهطاوي وما تلاه من مفكرين ليبراليين عرب قد استهدفت لبرلة المجتمعات العربية، فإن الليبرالية الجديدة جاءت لتكرس هيمنة القوى الخارجية، وتمزيق بنية المجتمعات العربية إلى طوائف وعشائر ووحدات إقليمية انفصالية، وهذا يتنافى مع القيم الليبرالية الكلاسيكية التي وحدت الأمة الألمانية والايطالية، وحتى حافظت على قدر من الوحدة في الأقطار العربية المتحررة من سلطة الاستعمار في أواسط القرن العشرين.

وبإمعان النظر في مكونات هذا التيار في السياق العربي نجده يتميز من حيث المضمون الفكري والاجتماعي عنه على الصعيد العالمي، ففي حين أنه عالميا جاء تنويجا للتحويلات الجهورية على النظام الرأسمالي العالمي، خاصة نتيجة القفزة النوعية لثورة التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية والاتصالات، وهزيمة النماذج الاشتراكية المحققة، وما ترتب على ذلك من تأثير على تراجع دور الدولة وتنامي دور الاحتكارات، وتغير أساليب إدارة الحكم، والعلاقة بين الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع القائمة في ظل الليبرالية الجديدة على سلطة الاحتكارات التي "تهدف إلى تقليص دور الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت توجيه ومراقبة أولئك الذين يوازي وضعهم إزاءها وضع حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى،"⁷³ فإن التيار الليبرالي الجديد في المجتمعات العربية جاء صدى للتحويلات العالمية، وفي بنية سياسية واجتماعية متخلفة دعت بعض الكتاب مثل محمد عابد الجابري أن

⁷³ محمد عابد الجابري. 2001. أوام الليبرالية الجديدة، هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ مناقشة المفاهيم.

يتساءل هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟⁷⁴ فالليبرالية الجديدة هي وليدة المجتمع الرأسمالي المتطور الذي أنتج هذه الطبعة من الرأسمالية التي أرادت أن تطبق على العالم بوحشية، لتتبع نهم الاحتكارات، وهي تحول داخلي في بنية النظام الرأسمالي، فيما البرجوازية العربية فقد حافظت على تقليديتها وثبات بنيتها السلطوية، لتضمن بقائها في السلطة، فالأزمة كما يقول المفكر اللبناني مهدي عامل هي أزمة البرجوازيات العربية وليس أزمة الحضارة العربية كما يحلو للبعض توصيف الواقع. ساعدها في ذلك قوى الرأسمالية العالمية، وذلك للحفاظ على أكبر قدر من الثبات السياسي أمام مصالحها الاقتصادية في البلدان العربية المتحررة للتو من الاستعمار الأوروبي المباشر.

ويمكن إبراز ثلاثة عناصر ساهمت في بروز التيار العربي الليبرالي الجديد:

1. وجود سلطات قمعية حدثت من الحريات الديمقراطية وإمكانيات التنمية الحقيقية المستندة إلى مصلحة المجتمع بالدرجة الأولى.
2. ضعف القوى التقدمية والديموقراطية والقومية، وغياب قوى ليبرالية عربية تنويرية منظمة تأخذ على عاتقها عملية التنمية بمفهومها الديمقراطي، حتى القطري منها وليس القومي فقط.
3. انحياز فئات من السياسيين والأكاديميين والمنقبين العرب سواء بدافع حالة اليأس من إمكانيات التغيير أو نتيجة تغلغل الفكر العولمي الذي ساهمت فيه الاحتكارات بدور فاعل.

والهام هو رؤية تأثير هذه العناصر في طبيعة هذا التيار ومركباته، التي تحدد مضمونه والدور الذي سيلعبه في الحياة السياسية العربية، فهو تيار هلامي غير واضح المعالم،

⁷⁴ نفس المصدر

وتعبيراته السياسية ضعيفة ولا تحظى بالدعم الشعبي، عدا عن ذلك فهو خاضع للتأثير المباشر أو غير المباشر للقوى الدولية المهيمنة في النظام الدولي التي يصل تأثيرها إلى قطاع يشمل فئات وعناصر داخل السلطة في الأنظمة العربية، التي استجابت لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية في إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد العالمي. ولهذا فإن حدود هذا التيار تمتد من عنصر وشرائح ذات نفوذ سلطوي في الحكم، إلى عناصر وفئات خارج السلطة في المعارضة، كما هو الحال في مصر مثلاً حيث سياسة الانفتاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية كنموذج للسياسات الليبرالية الجديدة، تتزامن مع وجود تيار ليبرالي جديد خارج السلطة، هو الأكثر وضوحاً والأقدم في الأقطار العربية، حيث ساهم أبرز رموزه من أمثال سعيد النجار من خلال منصبه الوزاري، في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب، التي لمس المواطن المصري تأثيرها على جلده مباشرة، وهي السياسة الانفتاحية الأقدم في المنطقة العربية التي لم يتمخض عنها سوى المزيد من غنى الأغنياء والمزيد من فقر الفقراء.

هذه الحدود غير الواضحة لهذا التيار تجعل من الفكر الليبرالي الجديد في المنطقة العربية فكراً غير واضح المعالم ومتناقض وأحياناً فاقداً للاتجاه، ويعترف بعضهم "بأن الليبراليين الجدد لا يملكون تجارب سياسية وإيديولوجية متماثلة، مثلما كان لزاماً الإقرار بأن منطقتهم كانت في الأصل مختلفة، فمنهم يساريون وقوميون وإسلاميون سابقون ومنهم أيضاً ليبراليون قدامى".⁷⁵ والتنوع عموماً ليس عيباً، لكن التخبط وعدم الانطلاق من ثوابت فكرية توجه الجدل الفكري الدائر بين الليبراليين الجدد، هو الذي يثير الريبة. فالفكر الليبرالي الكلاسيكي بقدر ما يمتاز بالتنوع والمرونة، فإنه أيضاً يمتلك كأي فكر آخر منظومة فكرية تشكل المنطلقات

⁷⁵ خالد شوكات. 2004. الليبراليون الجدد.. أو الليبرالية كما أفهمها. (23/9/2004) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23876>

الأساسية له، وهي تعتبر أيضا ثوابت هذا الفكر. ويمكن رؤية تخطيط هذا الفكر كجزء من عدم الوضوح الذي تعاني منه الثقافة العربية عموما كثقافة قومية، كما هو الحال في الثقافات القومية للأمم التي توحدت، وحقت وحدتها الثقافية الواضحة المعالم، المنطلقة من مكوناتها القومية، اللغوية والتاريخية والحضارية والحداثية. وحتى الآن لم يتمكن العرب من تحقيق مثل هذه الثقافة، وما زال مستقبل تبلور هذه الثقافة ومكوناتها لا يتحكم به العرب وحدهم، بل تتدخل عوامل ومصالح أخرى لا مصلحة لها في ظهور مثل هذه الثقافة، حيث يشير فيصل دراج إلى أن "مستقبل هذه الثقافة هو ليس مستقبلها العربي المرغوب، بل هو المستقبل الذي تحدده العولمة الجارية، التي لا تدعن لإرادة أحد".⁷⁶

الليبراليون العرب الجدد.. مواقف فكرية

لقد أشرنا آنفاً إلى خصائص وافتراضات الفكر الليبرالي الجديد، وفيما يأتي سنحاول المرور على أبرز مواقف الليبراليون العرب الجدد، في محاولة للتعرف على دور هذا التيار في الأحداث الجارية، ومدى استجابته واقتراجه من القضايا العربية الملحة في مرحلة تعصف الأحداث من كل صوب.

وللحكم على هذا التيار أو ذاك، من الضروري فحص المنطلقات النظرية والفكرية، ورؤية الملموس منها في الممارسة السياسية، إذ كما أشرنا سابقا فإن المواقف السياسية لا بد أن تستند إلى مثل هذه المنطلقات، وفهمها يسهل علينا كشف حقيقة المواقف وإزالة الغشاوة عن العين، ففي كثير من الأحيان يجري تمويه المواقف الحقيقية بعبارات وجمل لا تعكس حقيقة النتائج النهائية لتلك المواقف، بغض النظر كان ذلك مقصودا أم غير ذلك، فالعبرة بالنتائج، وكشف المستور من المواقف لا يحمل في ثناياه عبارات التخوين والتكفير بقدر ما يحمل رؤية تحليلية

⁷⁶ فيصل دراج. 2004. ثقافة قومية عربية مفقودة تعبر عصرين للعولمة.

منطلقة من أدوات نظرية وفكرية تسمح بالوصول إلى مثل هذه النتائج.

وسنحاول في هذا المجال الاستناد إلى كتابات بعض الليبراليون العرب الجدد اللذين برزت كتاباتهم بشكل لافت في مطلع القرن الحالي وتدفقت أكثر من ذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ثم سقوط بغداد عام 2003. ولا بد هنا من الإشارة، أن انطلاقة هذا التيار الفكري جاءت مع تشكيل جمعية النداء الجديد، التي أسسها د. سعيد النجار عام 1990 في القاهرة، لكي تكون ناطقة بلسان الليبراليون الجدد في مصر، والتي شكلت مركزا لانطلاقة الفكر الليبرالي الجديد في العالم العربي. كما يُذكر في هذا السياق، مركز ابن خلدون الذي يرأسه سعد الدين إبراهيم كأحد المراكز التي ترعى كتابات الليبراليين الجدد عبر منشوراتها الدورية. وكذلك حزب الغد في مصر الذي يتزعمه أيمن نور المعتقل حاليا في السجون المصرية بتهمة تزوير أوراق تسجيل الحزب. ولا بد أيضا من الإشارة إلى أن الكتابة في موضوع التيار الليبرالي الجديد في العالم العربي ظلت شحيحة، رغم بعض البصمات التي بدأ يتركها هذا التيار في الحياة الثقافية والسياسية العربية، وهو ما يعطي القيمة للكتابة في هذا الموضوع.

أحد رموز الليبراليين الجدد الكاتب الأردني شاكِر النابلسي، استعرض في مقالة⁷⁷ له مسودة أولى لما سمي مانيفستو الليبراليين الجدد، وقد أوضح في مقدمة تناوله لبنود هذا المانيفستو، أن هناك جيل جديد من الليبراليين أطلق عليهم الإعلام العربي "الليبراليون الجدد"، اللذين ظهرت بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وقد نادى هؤلاء بعصر تنوير جديد مقدمة لفلسفة المستقبل، مشيرا إلى أن هؤلاء الليبراليون قد تبنا أفكار التنويريين الذين جاءوا في القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، ثم أضافوا إليها مجموعة أخرى

⁷⁷ شاكِر النابلسي. 2004. من هم الليبراليون الجدد وما هو خطابهم. (1/9/2006)

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=19771>

من المبادئ بلغت خمسة وعشرين بندا، يمكن تلخيصها في خمسة محاور رئيسية:

1. الموقف من الدين والمقدسات.
2. الموقف من التاريخ والماضي.
3. دور العقل.
4. الموقف من المرأة.
5. قضايا التغيير.

وإذا تجاوزنا تناول قضايا مثل المرأة أو العقل لعدم حساسية النقاش فيهما فيما يتعلق بموضوعنا، فإننا سنحاول مساجلة هذه الأفكار من خلال بعض الاقتباسات من نص المانيفستو، ورغم أنه ما زال في طور المسودة إلا أنه يعكس نوعية الفكر الذي يحكم هذا التيار.

الموقف من الدين والمقدسات

لقد استخدم واضعوا المانيفستو في تحديد الموقف من المقدس العبارات التالية:

- المطالبة بالإصلاح التعليمي الديني أظلامي في ظل سيادة الإرهاب الديني.

- الدعوة إلى محاربة الإرهاب الديني والقومي السياسي والدموي المسلح.
- اعتبار موقف الدين العدائي من الآخرين موقفا جاء بناء على ظروف سياسية واجتماعية معينة قبل خمسة عشر قرنا، ولم تعد هذه الظروف قائمة الآن.

حتى يكون الحديث متوازنا فيما يتعلق بالدين، فيجب أن نعترف أن الدين في حياة الناس هو جزء أساسي من الثقافة السائدة الموروثة من الماضي، ككل أشكال الوعي الأخرى، وهو

الأكثر ثباتاً من بين هذه الأشكال. وسواء رغبتنا أم لم نرغب فالدين عامل مؤثر في مجتمعاتنا الإسلامية، والغرب لم يتخلص من تأثير الدين في الحياة المدنية للناس إلا بعد صراع طويل. هذه العبارات التي اقتبسناها آنفاً تعكس جوهر الرؤية لليبراليون العرب الجدد بشأن الدين، التي تجاري في منطقاتها إلى حد كبير متطلبات السياسات الليبرالية الجديدة الصادرة من واشنطن، التي حددتها، في مواجهة الخطر الإسلامي. فمصطلح الإرهاب الديني هو مصطلح سياسي وليد مرحلة العولمة، بل هو عنوان الحرب التي تقودها أمريكا بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولا يعني هذا القول أننا مع الإرهاب الديني طالما أن أمريكا ضده، بل أن الإرهاب الديني هو صنعة السياسات الليبرالية الجديدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، بدءاً من دعمه في أفغانستان في مواجهة السوفييت حينما كان يتفق مع السياسات الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفييتي سابقاً، إلى دعمه عبر الحفاظ على الكيانات السياسية والعلاقات وأنظمة ومناهج التربية والتعليم التقليدية التي تتمسك بالدين السياسي في الكثير من البلدان العربية. ثم أن الإرهاب الديني جاء في جانب كبير منه رداً على الإرهاب الأصولي الديني المتصاعد من البيت الأبيض تجاه المنطقة العربية، وليس ابلغ من ذلك زلة لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي أعلن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حرباً صليبية على الإرهاب، "فالمتابع للخطاب الأمريكي السياسي عقب 11/9 سوف يلحظ حضور مفردات ذات طابع ديني من عينة إن أمتنا شهدت الشر Our Nation Saw the Evil ، و أن مسئوليتنا أمام التاريخ: الرد على الهجوم والتخلص من الشر ، و أنه نوع جديد من الشر ، و إن حملتنا الصليبية Crusade سوف تأخذ وقتاً، وأنها حرب حضارات This is Civilizations fight ، وأنهم صانعو الشر " Evil Doers.⁷⁸

⁷⁸ السياسات الأمريكية تحت سطوة اليمين الديني والسياسي. التقرير الاستراتيجي العربي. 2002-2003. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة.

كما يلاحظ في خطاب الليبراليون العرب الجدد، الخلط في دعوتهم إلى مقاومة الإرهاب، بين الديني والقومي، فمقاومة السياسات الجائرة تجاه شعوب المنطقة العربية تقع في جلها في هذين الاتجاهين، حتى أن الثاني قد يتسع للاتجاهات اليسارية والعلمانية والوطنية، فمن سيتبقى بعد محاربة كل هؤلاء؟ سوى الليبراليون الجدد، اللذين في موقفهم هذا إنما يقفون في مواجهة المشاعر القومية والوطنية للشعوب العربية، مما يزيد من عزلة هذا التيار.

كما يلاحظ من النقطة الأخيرة الواردة آنفاً، أن المقصود بها هو التسامح والتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، فالموقف الذي كان قبل خمسة عشر قرناً، هو الموقف من اليهود، وليس غيرهم، والمسألة ليست مجرد دعوة للاعتراف بالآخر وبتعميق روح التسامح كما يحاولون تصويره، بل هي موقف سياسي يندرج ضمن سياسات صناع السياسة في واشنطن تجاه العرب والمنطقة عموماً.

الموقف من التاريخ والماضي

في البنود التي تتطرق للماضي والتاريخ يمكن ملاحظ النقاط التالية:

- لا ولاء مطلقاً للماضي المحكوم بماضيه فقط... وفهم الحاضر يدفعنا إلى إعادة النظر في قيم الماضي.
- ماضينا وتراثنا المعرفي الذي أقام مجزرة معرفية لنفسه بنفسه... فكيف يمكن الاستعانة بهذا الماضي للعبور إلى المستقبل؟
- إن ضعفنا وقلة معرفتنا وعجزنا العلمي والعقلاني هو الذي يؤدي بنا إلى الاتجاه إما إلى الماضي للاستعانة به لبناء الحاضر وهو أسوأ الخيارات للحاضر، وإما اللجوء إلى الخارج لبناء الحاضر، فهو أقل الخيارات سوءاً.

الموقف من الماضي مسألة فكرية دار حولها الكثير من النقاش والجدل، فمن المؤرخين من ينظر للتاريخ بطريقة سردية كمجموعة من الأحداث المتعاقبة دون موقف منها، ومنهم من ينظر له بطريقة شاملة وتحليلية، تعبر عن "استمرار الماضي في حاضر الجماعة."⁷⁹ أو كما عبر عنها عبد العروي "التاريخ كفن والتاريخ كوسيلة تقييم الحاضر وتحديد المستقبل عن طريق اختيار سياسة قومية."⁸⁰

ما يلاحظ من الوارد في موقف الليبراليون العرب الجدد أعلاه هو القطيعة النهائية مع الماضي، وكأن الماضي كومة من القاذورات يجب التخلص منها بأي ثمن، ورغم أنه يشير في النقطة الأولى إلى أن فهم الحاضر يدفعنا إلى إعادة النظر في قيم الماضي، لكنه في تناوله لذلك كمن يضع حدا فاصلا بين الماضي والحاضر وكأن لا صلة بينهما، وهذا نفى لقيمة التراكم الذي تحدثه وقائع التاريخ والتي تؤدي إلى توليد الحاضر. فقد كتب هيجل "أننا لا نستوعب التاريخ إلا عندما نستطيع أن نرى الحاضر، بصورة عامة، كنتيجة لتلك الوقائع التي خلقتها الأساسية أخلاق وأعمال المشاركين فيها."⁸¹ ثم نراهم يلقون بحكم نهائي على الماضي الثقافي والتراثي الذي أقام لنفسه بنفسه مجزرة، وهذا حكم شمولي جائر للماضي دون رؤية النقاط المضيئة فيه والتي انقطعت ولم تستكمل بحكم دخول العرب في حقبة من الظلام سواء في ظل حكم الأتراك، أم في الحقبة الاستعمارية التي لم تخرج منها المنطقة عمليا حتى الآن. وما يجب نقده هو الفهم السلفي المغلوط للماضي، القائم على التقديس الذي يطال اللغة والتاريخ والتراث، والامتناع عن نقده والقبول به كما هو، وهناك فرق بين النظرة السلفية التي تدعو للعودة للأسلاف كسبيل وحيد للخروج من الحالة التي يعيشها العرب والمسلمين هذه

⁷⁹ العروي. مصدر سابق. ص 44.

⁸⁰ نفس المصدر. ص 44.

⁸¹ نفس المصدر. ص 57.

الأيام، وبين النظرة التاريخية التي تسعى إلى "خلق مجال ثقافي تتوحد فيه جماعة تكون فيما بعد نواة حركة تحديثية جديّة في المجتمع".⁸² وتقوم هذه النظرة على أساس نقد التاريخ بما يخدم هذه الحركة التحديثية. وإذا كان الماضي لا يستحق العودة إلى المعالم الإيجابية فيه، فهو حسب الليبراليون الجدد لا يستحق مجرد الاستعانة به للعبور للمستقبل. والأدهى ليس ذلك فقط بل أن الاستعانة بالخارج هو أقل الخيارات سوءاً للخروج من الحالة الراهنة. وهناك كما نعتقد طريقتان للاستعانة بالخارج الأولى هي الاستفادة من منجزات الفكر الإنساني باعتباره خلاصة تاريخ وفكر الشعوب التي كافحت في سبيل التحديث والتقدم سواء كان ذلك في الشرق أم في الغرب دون أن يعني ذلك فقدان الهوية القومية والفرادة التي يعيشها المجتمع والمكتسبة من خصوصية تجربته وثقافته وحضارته دون الإيغال في هذه الخصوصية بما يحولها إلى نزعة سلفية أو شوفينية منغلقة، أو بطريقة "النموذج العراقي" من خلال التدخل الخارجي المباشر، تحت ذريعة التخلص من الطغيان بأي وسيلة ممكنة للتحرر وبناء المستقبل. وما نعتقد أن الليبراليون الجدد يقصدونه هو النموذج الثاني لأنهم في كل كتاباتهم هللوا له واعتبروا أنه الخيار الوحيد أمام الشعب العراقي للتخلص من نظام صدام، وهذا ما سنمر عليه لاحقاً في موقفهم الوارد في المحور الخير من المانيفستو الذي انطلقنا عليه محور قضايا التغيير.

الموقف من قضايا التغيير:

من خلال مراجعة بنود المانيفستو المتعلقة ببدايل التغيير المطروحة يمكن ملاحظة المواقف التالية لليبراليون العرب الجدد.

- عدم الحرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الدكتاتورية العاتية

واستئصال جراثيمة الاستبداد وتطبيق الديمقراطية العربية.

⁸² نفس المصدر. ص 32.

- لا حرج من أن يأتي الإصلاح من الخارج، ولكن بالطرق الدبلوماسية، والمهم أن يأتي سواء أتى على ظهر جمل عربي، أو على ظهر دبابة بريطانية أو بارجة أمريكية أو غواصة فرنسية.
 - الإيمان بأن لا حل للصراع العربي مع الآخرين في فلسطين أو خارجها إلا بالحوار والمفاوضات والحل السلمي.
 - الإيمان بالتطبيع السياسي والثقافي مع الأعداء. والاعتراف بالواقعية السياسية وما يجري على أرض الواقع العربي.
 - الوقوف إلى جانب العولمة وتأييدها، باعتبارها أحد الطرق الموصلة إلى الحداثة الاقتصادية العربية التي يمكن أن تقود إلى الحداثة السياسية والثقافية.
- نلاحظ من استعراض أبرز المواقف الواردة أعلاه أنها تقف على النقيض أو في الاتجاه الآخر لمواقف كافة التيارات الفكرية والسياسية تجاه القضايا العربية الكبرى، وهذا ليس مأخذاً بحد ذاته، إذ أن الكثير من الحقائق والمذاهب في تاريخ البشرية كانت مغايرة للمألوف في بدايتها، ولكن المأخذ في ذلك هو طرح بدائل التغيير من موقع الطرف المعادي للتغيير، فالمنطقة العربية ككل بلدان العالم الثالث تزرح تحت عبء السياسات الدولية التي يستعين بها الليبراليون العرب الجدد للانتقال من حالة التخلف إلى الحداثة، وهذا ما سيكون لنا استعراض له في الفصول القادمة من البحث، في جوانب انعكاس السياسات الليبرالية الجديدة في التنمية الاقتصادية عبر سياسات إعادة الهيكلة للاقتصاديات العربية ولدور الدولة العربية في التنمية ومواجهة التحديات الكبرى في حياة شعوبها. وذلك في إطار المعركة التي سماها ايمانويل وورلشتاين⁸³ المعركة الجيو-اقتصادية الثانية الدائرة بين المركز والأطراف، الشمال

⁸³ ايمانويل اورلشتاين. 2003. كانكون انهيار الهجوم النيوليبرالي.

<http://fbc.binghamton.edu/commentr.htm> (1/10/2007)

والجنوب، والتي يسعى فيها الشمال إلى استعادة كل ما استطاع من الأرباح القليلة التي فاز بها الجنوب خلال مرحلة التوسع السابقة بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1970). ويعتبر سمير أمين أن "الأمر لا يتعلق بإدارة شتى المجتمعات بهدف دمجها في نظام رأسمالي متماسك، إنما يقتصر على نهب مواردها".⁸⁴ فالمسألة ليست مجرد محاولة لتنمية البلدان المتخلفة عبر دمجها بالسوق الرأسمالي أسوة بالمجتمعات الأوروبية أو أمريكا أو اليابان. إذ أن ذلك ما دفع سمير أمين أن يتساءل محقاً "أليس من السخف رؤية دول الجنوب وهي "تطالب بتطبيق مبادئ الليبرالية دون تمييز"، وعندما يفعلون ذلك يصفق لهم البنك الدولي؟! فمتى سبق و دافع البنك الدولي عن العالم الثالث في مواجهة الولايات المتحدة؟!"⁸⁵. فالمسألة الأهم هي من تخدم هذه السياسات الليبرالية الجديدة، هل تخدم قضايا التنمية في البلدان الفقيرة على سطح كوكبنا أم أنها تخدم سلطة الاحتكارات العملاقة في الثالوث الرأسمالي وخاصة أمريكا التي تبوأ زعامة العالم، وشكلت موطن الفكر والسياسات الليبرالية الجديدة بعد انتصارها في الحرب الباردة.

من الواضح أن الليبراليون العرب الجدد في مواقفهم تلك، قد جرفتهم وصفات السياسات النيوليبرالية المصنوعة في المراكز الغربية الأكاديمية والثقافية والفكرية والسياسية، فقد راقهم كثيراً مفاهيم هي من صنع هذه المراكز مثل التدخل الخارجي، والتطبيع مع العدو، والحلول الدبلوماسية والمفاوضات السلمية مع الأعداء، والعولمة كطرق للحداثة، حيث انبرى أحد أبرز الليبراليون العرب الجدد العفيف الأخضر في مقالة له حول "دور العمل الخارجي في إدخال العرب إلى الحداثة" يعتبر فيها أن "إحجام النخب أو عجزها عن الإصلاح يعطي بدور العامل

⁸⁴ سمير أمين. 2003. السيطرة على الكوكب. طموح الولايات المتحدة اللامحدود والاجرامي.

(http://forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/US_military_domination.htm) (1/9/2007)

⁸⁵ نفس المصدر

الخارجي في إدخال الحادثة إلى العالم العربي أهمية وتأكداً.⁸⁶ ولا بأس في أننا نتفق مع الأخضر في أن النخب العربية ما زالت عاجزة عن إدخال العرب إلى الحادثة، ولكن ذلك لم يعني بأي حال أن العامل الخارجي قد أدخل العرب إلى هذه الحادثة المزعومة تلك، إلا بالقدر التي تخدم فيه هذه الحادثة مصالح العامل الخارجي نفسه بما فيها إبقاء العالم العربي ومقدراته تحت سيطرته. وإذا كان المقصود بالعامل الخارجي هو السياسات الغربية في المنطقة العربية، فهذا يتناقض بشكل صريح مع حقائق الواقع العربي التي تشير إلى مزيد من التردّي والتشرذم والصراعات والتجويع والسيطرة على مصادر النفط... الخ. ثم نرى الأخضر ببراعة الكاتب المخضرم يعتبر أن "الشراكات الاقتصادية والثقافية والعلمية والقيمية والسياسية مع الغرب حكومات ومجتمعات مدنية واعدة بأن تكون بوتقة تلاقح ثقافي وحادثة عبر مساعدة العالم العربي بذكاء ونجاعة على نزع فتيل قنبلة الانفجار السكاني ومكافحة التمييز ضد المرأة والأقليات وإصلاح التعليم وتعزيز المجتمع المدني بمكوناته الاقتصادية والإنسانية [إجمعيات حقوق الإنسان والدفاع عن المرأة والأقليات] والإعلامية والثقافية ودعم التنمية الاقتصادية التي تشكل رافعة الحادثة ومفتاح الأمل للشباب اليائس من المستقبل.. فينقل انتماءه من نخب بلده التي أحبطته إلى الحركات الشعبوية الدينية لتدمير المجتمع الذي دمر مستقبله الخاص".⁸⁷ ويبدو أن الشراكات التي أتى على ذكرها الأخضر والتي هي نشاط المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الأخرى مثل وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID)، شكلت له أدوات العامل الخارجي في إدخال الحادثة إلى العالم العربي. وهذا قطعاً لم تثبته وقائع الأحداث التي أشارت إلى أن نتائج نشاط هذه المؤسسات لم يسهم في

⁸⁶ الغفيف الأخضر. 2003. دور العمل الخارجي في إدخال العرب إلى الحادثة.

(10/9/2007) <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=12340>

⁸⁷ نفس المصدر.

إحداث تغييرات جدية في حياة المجتمعات العربية بل بالعكس فقد ازدادت الأزمات الاقتصادية والصراعات وتراجعت الحريات، وارتفعت وتائر الفقر، وأهينت الكرامة الوطنية لشعوب هذه المنطقة.

وليس جديداً أن نقول أن الإصلاح الذي يأتي بالطرق الدبلوماسية التي يطالب بها الليبراليون العرب الجدد مجرد حلم، في إطار العلاقة غير المتكافئة بين الغرب بثقله الاقتصادي والعسكري، والعرب بضعفهم وشرذمتهم. والدبلوماسية حسب نعوم تشومسكي "إنما تفهم على أنها تمويه لحكم القوة".⁸⁸ ومن التجارب الأخيرة في العالم العربي فقد كانت الدبلوماسية دوماً مقرونة باستخدام العقوبات المختلفة والقوة، مثلما حصل في العراق وليبيا وسوريا والسودان وفلسطين. حتى أن واضعو المانيفستو إنما قرنوا الدبلوماسية بالدبابة البريطانية أو البارجة الأمريكية. ولا نعرف أية ديمقراطية ستأتي محمولة ومدعومة بالصواريخ من الخارج. ثم ما هي مصلحة الخارج في هذه الديمقراطية؟ التي قطعاً إذا كانت حرة وتعتمد إرادة الشعوب أساساً لها فإنها لن تقبل بشروط العلاقة غير المتكافئة مع الغرب. ونعوم تشومسكي الذي وضع مؤلفاً بعنوان "إعاقة الديمقراطية"، الذي يصف فيه ممارسة وسياسات الولايات المتحدة في العالم تجاه موضوع الديمقراطية، يرى أن جوهر فلسفة الديمقراطية لدى الولايات المتحدة تكمن في إشباع وإرضاء الأغنياء النافذين من كبار المدراء وأصحاب الشركات الكبرى، لأنه بدون ذلك فإن الآخرين سوف يعانون.

أما فيما يتعلق بالمسألة الوطنية لدى الشعوب الخاضعة للاحتلال، فالحل يكمن بالتطبيع مع الأعداء وأن لا حل بالمقاومة بغض النظر عن شكلها، وكأن الوطنية في عالم الليبرالية الجديدة أصبحت غريزة متخلفة، وهي تتسجم في ذلك مع الفهم الأصولي الديني الذي يقول بحيوانية

⁸⁸ نعوم تشومسكي. 1998. إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية. الطبعة الثانية. بيروت. ص 13.

الغريزة الوطنية، وإن المهم هو الحفاظ على العقيدة.

البيان الاممي ضد الإرهاب

تناول هذا الموضوع يستهدف توضيح منهجية التفكير لدى الليبراليون العرب الجدد، التي تحدد مواقفها اعتماداً على الجوانب الشكلية في الإشكالية المحددة ودون تمحيص الأسباب الموضوعية العميقة، ففي سياق التصدي لما يسمى بـ"الإرهاب"، أعدت مجموعة من الليبراليون العرب الجدد، (العفيف الأخضر/كاتب تونس، شاكراً النابلسي/كاتب أردني، جواد الهاشم/وزير عراقي سابق) بياناً سمي "بالبيان الاممي للإرهاب"، جرى التوقيع عليه من عدد من المثقفين والأكاديميين، موجهاً إلى مجلس الأمن يحدد فيه موقف هؤلاء الليبراليون من مسألة "الإرهاب". وإذا كان حتى الآن لا يوجد تحديد متفق عليه حول معنى الإرهاب، فإن ما يقصده هؤلاء، بمفهوم الإرهاب، كما يتضح من سياق البيان، هو نشاط الاتجاهات الدينية بغض النظر عن تسمياتها، وإن كان تنظيم القاعدة هي الأبرز فيها. ورغم أن البيان كما يتضح من نصه، يرفض أن يُتهم أصحابه باختزال أسباب الإرهاب إلى الفتاوى الدينية فقط، فإنه في نفس الوقت لا يقدم الأسباب والدوافع الحقيقية لما أسماه بالإرهاب، وهو عوضاً عن ذلك يضع عوامل لا تعدو عن كونها نتائج للحالة التي يعيشها العرب والمسلمين في أوطانهم. فيقول البيان: "طبعاً نحن لا نختزل أسباب الإرهاب لهذه الفتاوى التي تبرره، فللإرهاب أسباب عدة منها قنبلة الانفجار السكاني، ونتائجها من أمية وفقر وبطالة واستبداد سياسي وتخلف في مناهج التعليم وظلامية التعليم الديني.. الخ . لكن الفتاوى الدينية المُحرّضة على الإرهاب تلعب دوراً مباشراً وأساسياً في التحريض عليه".⁸⁹ والبيان لم يجرؤ لا من قريب أو من بعيد على ذكر أسباب هذه الحالة التي يعيشها العرب، والتي تم وصفها بالفقر والامية والجهل

⁸⁹ نص البيان الاممي للإرهاب. 2004. (7/11/2007) <http://www.shabablek.com/vb/showthread.php?t=32284>

والبطالة والاستبداد السياسي. فالبيان يعالج النتائج بالنتائج نفسها، دون أن يفصح عن الأسباب الكامنة في طبيعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رعاها المستعمرون القدامى والجدد لكي يوفرُوا استقراراً لمصالحهم في المنطقة والتي أسهمت في حالة التخلف التي يصفها المانيفستو. وبعبارة أخرى لم يتطرق هؤلاء للمسألة الأساسية التي ولدت هذه الحالة كما لخصها سمير أمين في الإجابة على سؤالين أثنتين، الأول: ما هي آليات "إنتاج الفقر"؟ والثاني: ما هو المجتمع الذي يجب اعتباره، من أجل نقاش تلك الآليات الخاصة بنمط الإنتاج المعاصر، الذي ينتج شكلاً معيناً من توزيع الدخل؟ هل هو المجتمع المحلي القطري أم المجتمع العالمي. حيث ينطلق أمين من طرحه هذا من نقطتين أساسيتين الأولى: أن الاستقطاب هو ظاهرة ملازمة للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، وليس نتاج ظروف محلية قطرية. والثانية: أن أشكال توزيع الدخل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.⁹⁰

ولهذا فإن بحث مسألة الإرهاب لا يمكن تناولها من الزاوية المحلية الضيقة والقطرية فقط بل أيضاً من زاوية النظام الدولي، والتحويلات التي يشهدها هذا النظام منذ أوائل السبعينات، حين دخل النظام العالمي في أزمة هيكلية عنيفة أهم مظاهرها انخفاض معدلات النمو والتراكم وارتفاع معدلات البطالة في الغرب، واتجاهات نحو الخلف في العديد من مناطق الشرق الاشتراكي سابقاً ومناطق الجنوب، التي أطلق عليها أمين "العالم الرابع"، والتي فرضت عليها القوى المهيمنة عالمياً تكيفاً أحادي الجوانب مع احتياجات التوسع الاستعماري.⁹¹ انعكس ذلك في تعاظم معدلات البطالة التي يتعذر استيعابها في الأسواق المحلية في ضوء سيطرة منطق

⁹⁰ سمير أمين. كانون ثاني 2004. الفجوة بين الفقراء والأغنياء. (21/9/2007)

[http://thirdworldforum.net/arabic/Samir_Amin_Writings/Gap_between_riches_and_poors_\(SA\).htm](http://thirdworldforum.net/arabic/Samir_Amin_Writings/Gap_between_riches_and_poors_(SA).htm)

⁹¹ نفس المصدر.

التراكم الرأسمالي، وانفتاح التراكم المحلي على العولمة الليبرالية، التي تعني إطلاق حرية الأسواق دون قيود. وقد أفضت هذه المنافسة إلى تركيز الاستثمارات في مشروعات ذات احتياجات تكنولوجية حديثة تمتص أموالاً هائلة، في مقابل إهمال القطاعات الإنتاجية التي تستوعب أغلبية قوة العمل.⁹²

فلا يجب القفز عن دور القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي في بروز ما سماه بيان الليبراليون العرب الجدد بالإرهاب، فالقوى التي تحارب الإرهاب هي التي أنتجت هذا الإرهاب، بدءاً من أفغانستان وبرزوز ظاهرة الأفغان العرب، وانتهاءً بالعراق حيث الحرب الأهلية، وأمريكا هي التي دعمت ظاهرة أسامة بن لادن في مواجهة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان. والتتكر للشعوب وحرّياتها وتسعير التناقضات الاثنية والدينية والطائفية الداخلية فيها هو الذي يعزز الإيديولوجيات والنزعات المتطرفة في المجتمعات الفقيرة التي تجد في الفقر والتخلف والامية والاستبداد السياسي، تربة خصبة للنمو.

وكما يتضح من نص البيان، أنه موجه إلى مجلس الأمن، مشيراً إلى عدد من قراراته المتعلقة بمحاربة الإرهاب ومن بينها 1566 و 1267 و 1373 و 1540 ، وجميعها قرارات تحت المجتمع الدولي والدول جميعها على محاربة الإرهاب والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة أو التعجيل في اعتمادها، مشيرة في أكثر من موقع إلى ضحايا الإرهاب ونتائجه المدمرة على السلم الدولي والتعاون والنمو الاقتصادي. لكن ذلك كله لم يسعف مجلس الأمن ولا القائمين على "الأمن الدولي" من أن يحرزوا ولو مؤشراً بسيطاً على انخفاض وتائر نمو الإرهاب على المستوى العالمي والعربي على وجه التحديد، بل أن وتائره في تصاعد واتساع خاصة بعد الحرب على العراق، التي جاءت حسب ادعاء واشنطن لحماية السلم العالمي من

⁹² نفس المصدر

خطر أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق. كما أن بؤر التوتر والصراعات التي تولد الإرهاب شهدت اتساعاً وتزايداً وظهور أخرى جديدة، ولم تشهد هذه المرحلة معالجة أي من بؤر التوتر والتصعيد تلك. فلسطين ما زال التصعيد فيها متواتراً، ولبنان ساحة مقبلة على احتمالات غير محمودة، ولغة التهديد باتجاه سوريا تتصاعد، فيما الصومال تدور فيها حرب أهلية، والسودان يتعرض لتهديدات وصراعات متنوعة، عدا عن بؤر التوتر في المغرب العربي، وتصاعد الحرب الأهلية في العراق ونمو القوى المتطرفة في منطقة الخليج، إضافة إلى تهديد إيران الذي يندر بدمار شامل، يضع المنطقة العربية على وجه التحديد، أمام احتمالات صعبة للغاية. أمام ذلك لماذا يدير البيان ظهره للحقيقة التي تقول بأن المتحكمين بمجلس الأمن والنظام الدولي هم أنفسهم من يفجر كل هذه الصراعات في المنطقة العربية عدا صراعات العام بأسره، وأن هذه القوى التي تمعن في إفقار هذه الشعوب، وتسعير تناقضاتها الداخلية هي التي تولد بسياساتها تلك ما يسمونه بالإرهاب؟ لماذا يلقي اللوم على الفتاوى الدينية بدلاً من إلقاءها على السياسات العولمية والليبرالية الجديدة التي لا تضع حداً لنهم الاحتكارات العملاقة التي تستبيح حدود وسيادات الدول والشعوب دون مراعاة إلا لمصالحها، والتي تمعن أكثر في حجز تطور هذه المنطقة ونهب خيرات شعوبها عبر إثارة الفوضى والصراعات الدموية فيها، واستعداد أطراف ضد أطراف أخرى.

إن طرح موضوع الإرهاب في العالم بهذه الصيغة إنما تستجيب، لرغبات القوى المهيمنة على النظام الدولي الراهن التي تبغي من طرحها ودعوتها لمحاربة الإرهاب من خلال قرارات مجلس الأمن إلى خلط الأوراق والتغطية على أشكال المقاومة المختلفة ووسمها بالإرهاب لكي يتعذر التمييز بين الإرهاب والمقاومة، بما يعزز هيمنة هذه القوى، فتصاعد الإرهاب هو مصلحة لهذه القوى التي يستغيث بها بيان الليبراليون العرب الجدد، وأن محاربة

الإرهاب تبدأ من كشف السياسات الليبرالية العولمية المتوحشة التي تمهد الأساس لبروز وتصعيد التوترات والصراعات المختلفة التي تفسح المجال لأشكال من العنف، تفضي إلى تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية والقومية لهذه الشعوب، وتلحق ضررا فادحا في ثرواتها وسيادتها وأمنها وسلمها الاجتماعي.

أزمة الخطاب والممارسة

يستهدف هذا العنوان تناول أزمة خطاب الليبراليون العرب الجدد في ضوء المواقف الفكرية والسياسية لهذا التيار التي أفقدته المصادقية الوطنية والشعبية. حيث تشكل هذه المواقف حالة من التخلي عن المضمون القومي للقضايا العربية التي لا ترى نفسها جزءا من تاريخ عربي مشترك يشكل هوية قومية لها ماضيها وتاريخها وحضارتها، فذلك من وجهة نظر هذا التيار لا تعني الكثير في مقابل القيم الإنسانية الليبرالية بغض النظر عن موطنها. وقد يكون الأمر مفهوما بأن يتمسك الإنسان بالقيم الإنسانية التي أنتجت التجربة البشرية بغض النظر عن موطنها، لكن تغييب الخصوصية والهوية قد يجعل من هذه القيم غريبة عن المجتمع المحلي الذي قد يرفضها إذا لم تحاكي أو تقترب من قيمه ومثله، كما حصل في كثير من القيم والمفاهيم التي حاولت الأحزاب الشيوعية، وحتى الأحزاب الليبرالية إدخالها إلى المجتمعات العربية، فلم يتسنى لها الصمود. وهذا ما ينطبق على السياسة كمنهجية تفكير لدى الليبراليين العرب الجدد، فقد كتب جون الترممان (مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، مقالة بعنوان "الليبراليون العرب هامشيون في بلدانهم ولا يستحقون دعمنا الزائد." يعكس من خلاله بؤس التفكير الليبرالي الجديد في العالم العربي المستند إلى الدعم الغربي وخاصة واشنطن "الذي من شأنه... أن يضر بهم أكثر مما يفيدهم." ⁹³ فالانطلاق

⁹³ جون الترممان، الليبراليون العرب هامشيون في بلدانهم ولا يستحقون دعمنا الزائد. (7/9/2007)

<http://www.alhoreyah.net/showthread.php?t=6142>

في الدعوة للإصلاح لدى الليبراليون الجدد، تتناغم مع دعوات الإصلاح التي تنطلق من الدوائر الغربية لصناعة القرار، وهي دوائر معادية في ذهن المواطن العربي، ليس هدفها إصلاح وتنمية المجتمعات العربية، بل إصلاحها بما يسمح بتعزيز السيطرة عليها. وهذا ما "يلصق بهم أكثر فأكثر صفة المتواطئين مع الجهود الغربية المزعومة لإضعاف العالم العربي وإخضاعه".⁹⁴

إن دعوة الترميم إلى عدم الاعتماد على هذا التيار المعزول في الشارع العربي والذي يتواجد منظوره في العواصم الغربية بالدرجة الأساس، يعكس حجم الضعف الذي يعاني منه، وحجم عدم الرضي عنه في أوساط صانعي القرار السياسي في الغرب، فهو لم يتمكن حتى الأمام الآن من تحقيق أي تقدم على صعيد الالتفاف الشعبي حوله بما يمكنه من تعزيز موقعه في طرح برامج الإصلاح التي يتبناها. والأمر لا يجري طرحه من باب التكفير أو التخوين بل من باب مراجعة سريعة لبرنامج وممارسة هذا التيار واستشراف مستقبله الذي لا يبشر بدور ليبرالي يبشر بقيم ليبرالية تخرج المجتمعات العربية من دائرة اللجوء إلى الفكر الغيبي الأصولي المتطرف كما يضع الليبراليون ذلك في برنامجهم، لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، بل أن ذلك يغرق المجتمعات العربية بالمزيد من العدائية تجاه الأفكار التنويرية التي دعا إليها المفكرون الليبراليون الأوائل خاصة العرب منهم الذين رأوا بالنهضة الأوروبية، نموذجاً ملهماً لنهضة عربية. في حين أن شاكر النابلسي يرى عكس ذلك، إذ أن الليبراليون العرب قد تقدموا حسب زعمه وحققوا ما لم تستطع الإيديولوجيات الأخرى تحقيقه، وهو يتناقض في ذلك مع ما تقدم به من توصيف لحالة الانقسام في صفوف الليبراليين بين حمائم يائسة من الحالة التي وصل إليها نشاط الليبراليون العرب الجدد، وهو ما يجعلهم

⁹⁴ نفس المصدر

يتساءلون حسب قوله: "هل علينا الآن أن نتحلى بشجاعة الاعتراف بالهزيمة النهائية والماحقة؟"⁹⁵ وصقور ترفض الاستسلام لحالة الهزيمة. والنايلسي الذي يعتبر نفسه من الصقور يقدم في مقالته تلك ما أسماه كشف حساب الليبراليين للسنوات الماضية، حيث نوجزها بكلماته كما يلي:⁹⁶

- الليبراليون هم فدائيو الحرية في العالم العربي. فهم الذين أيدوا غزو العراق من اللحظة الأولى لتحريره وليس لاحتلاله، ليس حبا بأمريكا ولكن حبا بالعراق... وكرها للطاغية السابق.
- كان الليبراليون صادقين مع أنفسهم ومع التاريخ ومع العراقيين حين رحبوا بالتحرير إيماناً منهم بأن المهم هو فعل التحرير وليس من يقوم به... لم يظن الليبراليون أن صدام حسين ومن قبله من البعثيين... قد افرغوا العراق من النخب السياسية المؤهلة والنظيفة والشريفة على مصلحة العراق... ومن هنا فإن الخطأ الأمريكي ليس في تحرير العراق على هذا النحو الذي تم، ولكن الخطأ الأمريكي الأكبر كان وثوق الإدارة الأمريكية بالنخب السياسية التي تعاونت معها والتي ظهرت أنها زمرة من الحرامية والفاستدين، الذين هم أشد نكبة على العراق ومستقبل العراق من حكم الطاغية السابق.
- نرى أن الليبراليين في السنوات الماضية ساهموا واشتركوا بأكثر المؤتمرات التي عقدت في شتى بقاع العالم لمناصرة حقوق الأقليات.
- الليبراليون هم أول من ثار وانتفض على فتاوي الإرهاب.

⁹⁵ شاكر النابلسي. الرؤية الليبرالية الجديدة للحالة العربية. (19/11/2006)

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?>

IdPublication=7&NrIssue=1&NrSection=2&NrArticle=37996&IdLanguage=17

⁹⁶ نفس المصدر

• الليبراليون هم أشجع من تصدى لقرار حزب الله في حربه مع إسرائيل. واعتبروا أن حرب تموز/يوليو 2006 هي حرب بين حزب الله وإسرائيل فقط، وليس حرباً بين لبنان وإسرائيل.

لقد تضمن كشف حساب النابلسي نقاطاً أخرى لم نرى ضرورة لإيرادها، وأكتفينا إيراد بعض النقاط لنبين كيف تعامل النابلسي وأقرانه من الليبراليون الجدد مع القضايا العربية الحساسة، التي تشير إلى غياب منهجية محددة تتحدد وفقها مواقف الليبراليون العرب، حيث تعامل هؤلاء بسذاجة مع حرب أمريكا على العراق، تستهويهم في ذلك ذريعة الحرص الأمريكي على العراق وليس الحرص على مصالح أمريكا الإستراتيجية بمنطقة الخليج. ونفس الشيء بالنسبة لحرب إسرائيل على لبنان في تموز 2006، ففيه تبرئة لإسرائيل وتبرير لحربها التي وقف خلفها مخطط أمريكي معد مسبقاً لشرق أوسط جديد، كانت الحرب مدخلاً لتمريره من جانب إسرائيل. ونفس المنهجية تتكرر في التباكي على حقوق الأقليات في الدوائر الغربية والتي تستثمر لصالح توتير التناقضات والصراعات الداخلية لتفجيرها في وجه الأنظمة المعارضة للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية، أو التي قد تفكر بالمعارضة مستقبلاً، على قاعدة تفكيك الدول القائمة إلى دويلات يسهل السيطرة عليها هذه المواقف للتيار الليبرالي الجديد هي التي تجعل منه تياراً مطعوناً ويفتقد للمصداقية في نظر الشعوب العربية، وهي تضعه في الجهة المقابلة لحركة الشعوب في مواجهة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

الفصل الثالث

تداعيات السياسات الليبرالية الجديدة

على الواقع العربي

الدولة القطرية العربية

وهذا يبرز دور الدولة كفاعل حاسم في المجتمعات العربية، وهي إضافة لذلك كانت هدف التحولات العولمية والسياسات الدولية الناجمة عن التحول في النظام الدولي اثر انهيار الثنائية القطبية. وفي كل الأحوال فالفكر الليبرالي الجديد عالج موضوع الدولة كفاعل لا يقف وحيدا بل يقف إلى جانبها فواعل أخرى لا تقل أهمية عن دور الدولة، فالمؤسسات الدولية والاحتكارات الاقتصادية العملاقة انتهكت السيادة والحدود الإقليمية واعتدت على وحدانية الدور الذي قامت به الدولة منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 التي كرست الدولة كلاعب وحيد في العلاقات الدولية.

والدولة القطرية العربية رغم سلطويتها على مجتمعاتها إلا أنها كانت ضعيفة وهشة أمام انتهاك سيادتها من القوى العولمية، سواء كانت سياسية أم اقتصادية. وقد دخلت هذه الدولة في أزمة مركبة مزمنة عمقت من تناقضاتها الداخلية ووضعتها في حالة تناقض حاد مع المجتمع المحلي بسبب عجزها عن تحقيق تنمية حقيقية وشاملة، ومن جانب آخر في حالة تناقض مع القوى العولمية التي وضعت الدولة القطرية أمام خيارين إما الخضوع لاشتراطاتها الاقتصادية والسياسية وبالتالي تعريض سيادتها للانتهاك والدخول في تناقض مع المجتمع المحلي، وإما رفض هذه الاشتراطات وبالتالي الدخول في تناقض مع هذه القوى قد يؤدي إلى انهيار هذه الدولة.

لقد كان جوهر السياسات النيوليبرالية الحديثة هو لبرلة الاقتصاديات القطرية العربية بما يستجيب لمصالح الاحتكارات العملاقة، مع الحفاظ على سلطوية هذه الأنظمة مع القليل من التحولات الديمقراطية الليبرالية التي تضيف طابعا جذابا لسياسات التكيف الهيكلي السياسية والاقتصادية التي تشترطها المؤسسات المالية الدولية. ويسعى هذا الفصل إلى الإجابة على

سؤال كيف انعكست السياسات الليبرالية الجديدة على واقع الدولة القطرية العربية؟ ولماذا عجزت هذه الدولة عن مواجهة تحديات العصر؟ كيف أسهمت السياسات الليبرالية الجديدة في تأزيم واقع الدولة القطرية العربية؟

الدولة القطرية منتج ليبرالي

في تشخيص طبيعة الدولة القطرية لا بد من استخلاص الخصائص العامة التي ميزت طبيعة هذه الدولة وجوهرها، وإلى أي مدى تختلف عن الدولة الغربية التي جاءت نتاج عصر النهضة في أوروبا، وكيف يمكن تصنيف هذه الدولة في سياق التطور البشري؟ حيث تتداخل خصائص مختلفة في توصيفها كما هو حال المجتمعات العربية عموماً التي تعيش أنماطاً مختلفة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي سياق دراستنا لهذه الظاهرة السياسية والاجتماعية والتاريخية كان لا بد من ملاحظة أنها تتسم بعدد من الخصائص التي تمكننا من توصيفها على أنها منتج ليبرالي، بصرف النظر عن نسبية طابعها الليبرالي. وما يدفعنا لهذا الاعتقاد هو أن هذه الدولة قد ولدت في شروط انتقال المجتمعات العربية من سلطة الدولة المركزية المتمثلة بالإمبراطورية العثمانية التي تمثل نموذج لدولة الإقطاع الشرقي، إلى مرحلة جديدة عنوانها الاستقلال الوطني والتحرر والتنمية والشعور القومي والتنظيم الحديث للدولة والدستور والحكومة، وهذه الخصائص حملت لواءها طبقات وشرائح اجتماعية يغلب عليها دور الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة، وهي في تلك المرحلة كانت شرائح ثورية كما هو حالها في أوروبا الغربية حين حملت لواء النهضة والدولة القومية وتشكيل ملامح الفكر الليبرالي.

وقد أشرنا سابقاً كيف ساهم الليبراليون العرب الأوائل في بلورة فكر تلك المرحلة الليبرالي خاصة فيما يتعلق بمفهوم الدولة ودعوتهم لمحاكاة الدولة الغربية، فقد كانت الدولة تلك

دولتهم: ارتضوها في حدودها الكيانية الضيقة من دون أن يعتبروها حدوداً مؤقتة أو انتقالية على إمكان الاتساع جغرافياً إلى حيث تصير حدود الأمة جمعاء.⁹⁷ وهو ما صبغ فكر معظم الحركات السياسية في تلك الفترة التي تأثرت بالفكر الليبرالي والتي حاولت تطبيق ذلك في الممارسة السياسية لها. فشكّل الدولة القطرية الحالي يتسم بملامح ليبرالية من حيث الدساتير الموضوعية التي استوحي عدد منها من شكل الدولة الأوروبية، حتى ولو كانت تلك الدساتير ذات طابع شكلي، وبعض أشكال الانتخابات وكذلك المؤسسات السياسية من برلمانات وحكومات ووزارات وقضاء وصحافة واتحادات شعبية ونقابية.. الخ. والاهم هو الجانب الاقتصادي حيث جرى اعتماد آليات السوق في الحياة الاقتصادية، من حيث توحيد السوق الداخلي والانفتاح على الأسواق الخارجية وتبني تشريعات اقتصادية ليبرالية تسمح بإطلاق العنان للقوى الطبقيّة الجديدة التي أنشأت هذه الدولة القطرية.

وايا كانت هذه الملامح غير مكتملة أو مصادرة أو مجزوءة أو مغيبة فإن ذلك لم يلغ حقيقة أنها تميزت عن الحالة السابقة لها في ظل سلطة الإمبراطورية العثمانية. ويمكن أن نعزو عدم اكتمال هذا التحول الليبرالي إلى عاملين أساسيين: الأول داخلي يرتبط ببنية المجتمعات المحلية التي لم تعرف الثورة البرجوازية بمفهومها التقليدي الأوروبي، وهو ما أفسح المجال لتعايش أنماط مختلفة من الإنتاج بعضها يعود للعهد القديم، حيث أسهمت هذه الأنماط بما تمثله من قوى اجتماعية في إبطاء عملية التحول وفي أحيان كثيرة إحباطها. والثاني هو خارجي ويعود للأثر الذي خلفه الاستعمار الأجنبي في بنية هذه الدولة وذلك لجعلها مرتبطة به، وغير مكتملة النمو وغير قادرة على الخروج عن تبعيتها له. وقد ساهم هذين العاملين في تشويه بنية الدولة في هذه المجتمعات، فالدولة في المجتمعات الأوروبية في مرحلة التحول الرأسمالي قامت

⁹⁷ د. عبد الإله بلقزيز. أكتوبر 2007. الدولة الوطنية وأزمة الشرعية السياسية. (10/3/2008)

بتوحيد القوميات تحت سيادة الدولة القومية، فيما الدول القطرية التي عملت على تجزأة الشعور القومي العربي، كانت قد عبرت من جانب آخر عن محاولة توحيدية للأجزاء المنشطية من سلطة الدولة العثمانية، وهي لذلك " تمثل أول محاولة عربية حديثة في الوحدة وفي الدولة.⁹⁸ ويمكن القول أن هذه الدولة ذات طابع متناقض لا يجب دراساتها بنفس المعايير المستخدمة في دراسة الدولة في المجتمعات الأوروبية، فذلك من شأنه تغييب خصوصية هذه المجتمعات، ليس من باب تقديس الخصوصية بل لإبراز وحدة المتناقضات التي تعيشها الدولة القطرية التي تمكننا من الوقوف على طابع التجربة السياسية لهذه الدولة وعلى النزعات الليبرالية التي رافقتها.

هذا الاستخلاص حول طابع الدولة القطرية هو محط خلاف بين الدارسين والمفكرين لهذه الظاهرة، فالكاتب محمد جابر الأنصاري اعتبر أن "الدولة القطرية هي ظاهرة ومرحلة إقطاعية متأخرة ومؤجلة تاريخيا جاءت لتعوض عن افتقاد هذه المجتمعات للتنمية الإقطاعية التاريخية بتنمية قطرية تتناسب مع ظروف العصر الحديث، عصر الرأسمالية العالمية والسيادات الدولية المطلقة.⁹⁹

ليس من خلاف على أن الإقطاع الشرقي الذي كان سائدا في المنطقة العربية، لم ينجز التنمية المطلوبة لإنجاز عملية التحول الرأسمالي كما هو الحال في أوروبا، وهي عملية كانت ضرورية لنشوء الدولة القومية العربية الموحدة. وإن هذه المهمة جرى تاريخيا الإنابة بها بالدولة القطرية العربية التي نشأت كبديل عن هذه الدولة القومية، ولكن ذلك لا يعني كما ذهب الأنصاري إلى أن الدولة القطرية هي دولة إقطاعية أو حتى مرحلة إقطاعية متأخرة كما جاء في مؤلفه، فهذا القول لا ينسجم مع مجموعة من الحقائق التي أولها أن العلاقات الاجتماعية

⁹⁸ د. محمد جابر الأنصاري. تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص 11.

⁹⁹ نفس المصدر. ص 153.

التي تسود في مجتمعات هذه الدول هي علاقات ذات طابع رأسمالي حتى وإن بدت ضعيفة ومتخلفة، ويعيش إلى جانبها علاقات اجتماعية من أنماط إنتاجية قديمة ذات طابع اقطاعي، إلا أن هذه العلاقات وهذه الأنماط لا تتمتع بنفس الحيوية التي تتمتع بها العلاقات ذات الطابع الرأسمالي التي شرعت تهيمن على مقدرات الدولة القطرية آنذاك. وثانيها أن طبيعة الدولة القطرية يحاكي كما اشرنا سالفاً من حيث الشكل والمضمون الدولة القومية التي نشأت في أوروبا، وإن كان بدرجة ضعيفة وشكلية أحياناً كثيرة، ولكنها دولة مستقلة ذات سيادة على ارض وشعب، وذات شكل قانوني في النظام الدولي وعضوية في هيئة الأمم المتحدة، ولها مؤسسات ودستور وكل مقومات الدول الحديثة. وثالثها أن الاقتصاديات القطرية العربية رغم تخلفها إلا أنه يغلب عليها طابع العلاقات الرأسمالية، الذي اكتسبته من طبيعة نشاطها الاقتصادي ومن اندماجها وتبعيتها للسوق الرأسمالية العالمية. ورابعها أن طبيعة نشوء هذه الدولة قد حكمتها عدة عوامل كان من أهمها تأثير الاستعمار الأجنبي الغربي الرأسمالي الذي أنشأ دولا قطرية تتسجم في تطلعاتها مع هذا الاستعمار بعد خروجه منها.

لهذا فإن الدولة القطرية بشكلها ومضمونها، استندت في وجودها إلى هذا التراث الفكري الليبرالي، مع تأكيدنا على أن النخب الحاكمة بهذه الدول قد أخذت من هذا الفكر ما يكرس سلطتها ونفوذها وثروتها، وغيبت ما هو مرتبط بدور المجتمع والناس في مجمل هذه العملية، وهي لم تكن حرة في ذلك إذ كانت محكومة بطبيعة ارتباطها وتبعيتها للمركز الرأسمالي الليبرالي الذي شجع اقتصاديات هذه الدول على الانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي والسوق الرأسمالية، وتحكم باقتصادها بما يخدم اقتصاد المراكز الرأسمالية في الدول الغربية، أما سياسياً فقد سعى إلى تثبيت سلطة قوى طبقية ارتبطت مصالحها بطبيعة هذه العلاقة وتبعيتها لها.

إن عدم نضج التنمية الإقطاعية في البلدان العربية كأساس للتحول الرأسمالي لا يلغي أن هذه البلدان قد شهدت في بعض منها نهضة فكرية وتنموية ولو بالحدود الدنيا كما حدث في مصر مثلاً إبان عهد محمد علي، وفي بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين، وقد كان ذلك يعود لعوامل داخلية وخارجية ترتبط جزء منها بتأثير الثورات البرجوازية في أوروبا وخاصة الثورة الفرنسية كما اشرنا في مكان آخر من هذا البحث على المنطقة العربية.

في ضوء اعتقادنا أن الدولة القطرية هي منتج ليبرالي وأن عناصر كثيرة داخلية وخارجية تدخلت في تشكيله، جعلت منه منتجا مشوهاً، يفتقد للكثير من السمات الليبرالية التي كان نتاجاً لها، وهو ما جعلنا لذلك نعتقد أنها ذات طابع متناقض. إن تشخيص طبيعة هذه الدولة يجعلنا أكثر قرباً من فهمها وتشخيص مستقبلها وكيف تأثرت برياح العولمة والسياسات الليبرالية الجديدة، والتي سنأتي على تناولها في مكان آخر، وكذلك الحالة الظروف والشروط التي كانت تعيشها الدولة القطرية عشية انهيار نظام القطبين الدولي وسيادة القطب الأوحـد الذي كان بمثابة بدء مرحلة العولمة.

وعندما نحاول تشخيص حالة الدولة القطرية العربية تلك يمكننا تسجيل الملامح التالية:

1. الدولة القطرية العربية كيان مأزوم يعاني من أزمة بنيوية شاملة، اختلف المفكرون في زمن نشوء هذه الأزمة، "فبينما يربطها البعض بظروف ومعطيات نشأة الدولة العربية الحديثة كما هي، ومن ثم بطبيعة النخب السياسية الحاكمة بعد الاستقلال، ويرجعها البعض الآخر إلى ما قبل ذلك".¹⁰⁰ ولكنني اعتقد أن هذه الأزمة نشأت بنشوء هذه الدولة، التي كان للعامل الخارجي جزء كبير في صياغتها بما يتناسب ومصالح القوى الخارجية التي استعمرت هذه المنطقة، حيث لم تكن مصالح

¹⁰⁰ أشواق عباس. 2006. الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة. الديمقراطية. السنة السادسة. ع 24. مؤسسة الأهرام.

شعوب هذه المنطقة هي الأساس الوحيد في نشوءها، ولهذا يقال أن هذه الدول جاءت مصطنعة ولم تحمل سمات الدولة القومية في أوروبا التي جاءت تجسيدا طبيعيا لحالة التطور الاجتماعي. وإذا ذهبنا إلى الاعتقاد بتأثير الاستعمار على نشوء الدولة القطرية العربية إلا أن تغييب الحالة التي مرت بها المنطقة ما قبل الاستعمار يكون فيه نوع من الأحادية خاصة أن هناك دولا لم تعيش الحالة الاستعمارية، لكن ألامزة داخلها كانت تكمن بطبيعة القوى الاجتماعية التي سيطرت على هذه الدولة، فهي قوى لم تتحول بحكم طبيعتها إلى قوى قادرة على قيادة عملية تنمية ذات استقلالية عن الاقتصاد الغربي. وهو ما أدى إلى خلق اقتصاد تابع أبقي بنية هذه المجتمعات محكومة بسقف هذه التبعية. ولم يكن للعامل الخارجي هذا التأثير الواسع، لولا حالة التخلف التي كانت تعيشها المنطقة والتي جعلته يعيد صياغة مكوناتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا بما يكون دولا تتسجم مع مصالحه بعد خروجه المباشر منها، وحتى المناطق التي لم يدخلها الاستعمار المباشر مثل الخليج والسعودية فإن ملامح التدخل الأجنبي لم تكن بعيدة عنها، فالتدخل الخارجي لم يكن بالضرورة عن طريق الاستعمار العسكري المباشر بل أن هناك العديد من الأشكال الأخرى كان أهمها الاقتصادي. أما مظاهر ألامزة البنيوية فتكمن في مجموعة من القضايا التي أبرزتها الكاتبة السورية أشواق عباس في ضعف مصادر الشرعية للدولة القطرية، وضعف بناءها المؤسسي، وضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع واستئراء الفساد وضعف استقلالياتها، ونضيف إلى ذلك تعاظم الدور الأمني للدولة على بقية الأدوار الأخرى.

2. الدولة القطرية سلطوية لا ديموقراطية، وذلك نابع من طبيعة تكوينها الذي اعتمد على عناصر تداخل فيها الخارجي والداخلي على حد سواء، حيث "أن التاريخ السياسي لنشأة الدولة العربية المعاصرة، هو في أغلبه نتاج تداخل وتفاعل وتأثير القوى الأجنبية والعربية".¹⁰¹ فالدولة القطرية لم تكن نتاج عقد اجتماعي كما كان حال الدولة الأوروبية، بل كانت نتيجة شروط تاريخية محددة ومتنوعة تبعا لكل دولة، فمثلا الدول المتحررة من الاستعمار سيطر عليها فئات اجتماعية انتزعت السلطة بحكم شرعيتها الثورية في ذلك الوقت، وغالبا ما أقامت هذه القوى أنظمة سياسية محكومة بأفق هذه القوى السياسي والاجتماعي الذي لا يتجاوز حدود الحفاظ على السلطة تحت ذرائع وطنية وثورية، دون النظر إلى مصالح شعوبها، فالتركيب الطبقي لهذه السلطات يتكون من قوى بيروقراطية عسكرية وشرائح أرستقراطية وشرائح من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ثم لاحقا شرائح كمبرادورية، والتي بحكم طبيعتها هي ابعد عن الميل التنموي الطامح إلى بناء اقتصاد غير تابع، وهي لذلك أقرب إلى الاقتصاد الريعي والاقتصاد الكمبرادوري. أما الدول التي لم تقع تحت سطوة الاستعمار وخاصة دول الخليج فقد سيطرت عليها قوى عشائرية وأرستقراطية غلب عليها الاقتصاد النفطي الذي أصبح هو مصدر الدخل الأساس لهذه الدول وهو اقتصاد ريعي بامتياز. هذا التركيب المتزامن مع سياسات المراكز الرأسمالية لم تكن معنية بدولة قطرية ديموقراطية، وأن بعض المسحات الديموقراطية أو الليبرالية لم تكن إلا من قبيل تجميل أو تنفيس الاحتقانات الداخلية لهذه الدول المأزومة. وحسب تشومسكي فإن " التفضيل للأشكال الديموقراطية في الدول العميلة في العالم الثالث ما هو إلا

¹⁰¹ نفس المصدر. ص 42.

مسألة علاقات عامة.¹⁰² كما أن تدخل المركز الإمبريالي في تدعيم هذه الأشكال الديمقراطية مشروط، ف"إذا وفى قطر بشروط أساسية معينة، فإن الولايات المتحدة تتسامح عندئذ مع الأشكال الديمقراطية".¹⁰³

3. هشاشة البنية الاقتصادية للدولة القطرية تجعل منها دولة هشة خاضعة لسلطة الاحتكارات العملاقة، وتجعل من اقتصادها اقتصادا تابعا، وهنا لا نريد الخوض كثيرا في الجانب الاقتصادي لأننا سنفرد له لاحقا قسم خاص من هذه الدراسة، ولكن ما يهمنا قوله هنا أن البعد الاقتصادي للدولة القطرية يشكل مدخلا أساسيا لدراساتها، باعتباره هو الذي يؤسس لأزمة هذه الدولة ويفصح عن طبيعتها المأزومة وهشاشة بنيتها وتركيباتها في مواجهة السياسات العولمية والليبرالية الجديدة التي سعت إلى إعادة هيكله هذه الاقتصاديات بما يتلاءم مع احتياجات الاحتكارات الاقتصادية والمراكز الرأسمالية في العالم الغربي.

الدولة القطرية في الخطاب النيوليبرالي

تتمظهر التأثيرات العولمية في أكثر تجلياتها في العالم العربي بشكل خاص على الدولة، التي تقوم بحكم تأثيرها الواسع في المجتمع، بنقل هذا التأثير من حيز الدولة إلى حيز المجتمع، عبر أدوات ومجالات مختلفة منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي... الخ. ولكي نفهم طبيعة هذه التأثيرات التي طالت المجتمع، لا بد من الوقوف عند حالة الدولة القطرية في ظل السياسات الليبرالية الجديدة التي هبت رياحها على المنطقة العربية والتي لم تترك دولة إلا وأثرت في كيائها وأدائها وسيادتها وسلطانها. وإذا كان تأثير العولمة شاملا سواء على الدول

¹⁰² نوحام تشومسكي. 1991. إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديموقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص 378.

¹⁰³ نفس المصدر. ص 378.

الفقيرة أو الغنية على حد سواء، إلا أن الفارق واسع بين كلا التأثيرين، فالسياسات الليبرالية الجديدة التي جاءت بها العولمة هي سياسات مفروضة من الدول الغنية على الدول الفقيرة في مصلحة الأولى بالتأكيد، "وان الأمر الأولي اليوم بالنسبة إلى البلاد الأقل تطورا اليوم هو زج نفسها في السلسلة السلعية والدورات النقدية العالمية لكي تتجنب التهميش السياسي والاقتصادي".¹⁰⁴ فحالة الدولة القطرية العربية هي جزء من حالة التبعية التي تعيشها بلدان العالم الثالث في الاقتصاد العالم الثالث والتي تضطر إلى القبول في الانخراط في السوق العالمي كطرف تابع وضعيف يستجيب لإملاءات الشركات العملاقة لينال منها ما يمكنه من الحفاظ على دورة وبقائه تحاشيا للتهميش. فالعلاقات الدولية في النظام الرأسمالي هي علاقات تحكمها قوانين السوق ليس إلا.

والعولمة بما هي تخطي للحدود القومية، ولبرلة للاقتصاد العالمي على أسس جديد لاكينية، تركت بصماتها على ملامح الدولة القطرية العربية في أكثر من اتجاه أبرزها:

1. تآكل الطابع السيادي للدولة، فالدولة بما هي "في شكلها الحديث ادعاء سياسي

متميز تماما بالسيطرة الحصرية على رقعة أرض معينة،"¹⁰⁵ فإنها تمتلك وفق

الاتفاقات الدولية كل عناصر السيادة على حدودها ورقعتها الجغرافية وسكانها

ومواردها الطبيعية، وهو ما يجعلها صاحبة الحق في كل القرارات التي تخص هذه

البقعة الجغرافية وما عليها بكفالة هذه الاتفاقات. لكن الدولة في ضوء المبادئ

الليبرالية الجديدة قد دخلت عصرا جديدا يجعلها ليست هي اللاعب الوحيد في

حدودها الإقليمية، وان هناك فواعل أخرى جديدة تقوم بادوار أخرى موازية لدور

¹⁰⁴ ج. تيمونز روبيرتس وأيمي هايت. 2004. من الحداثة إلى العولمة. الجزء الثاني. ترجمة سمر الشيشكلي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص 255.

¹⁰⁵ بول هيرست وجراهام طومبسون. 2001. ما العولمة. ترجمة فالح عبد الجبار. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص 379.

الدولة، وهو ما يعرض نطاقها السيادي للتآكل. وفي الحالة العربية فإن الدولة القطرية العربية قد نالها من نشاط هذه الفواعل الجديدة ما وضع هذه الدولة في حالة إرباك وعدم قدرة على حماية سيادتها واستقلالها السياسي والاقتصادي. وتتكون هذه الفواعل في الحالة العربية من نوعين أساسيين الأول: دور منظمات المجتمع المدني المحلي في نطاق السيادة الإقليمية للدولة، وهو يعبر عن نفسه بتزايد عدد المؤسسات والمنظمات والجمعيات المحلية التي تلعب دورا وتأخذ حيزا متزايدا في الحياة العامة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية...الخ، وهذا ناتج عن حالة تأثير العولمة التي فرضت على المجتمعات العربية ضرورة استنهاض قواها تأثيرا بالمجتمعات المدنية في دول العالم المتقدم، في محاولة لاختراق حالة التسلط التي فرضتها الأنظمة العربية على شعوبها. وهذه المنظمات تقوم بالغالب بأدوار ثقافية وفكرية واجتماعية وديموقراطية، تستهدف من خلالها حشد الفئات المهمشة والمتضررة من النظام السياسي القائم في سبيل التأثير ومحاولة التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وقد شهد العالم العربي تناميا متزايدا لعدد المنظمات الأهلية المحلية، والتي تشير التقديرات التي نشرت عام 1994 إلى أن عددها قد بلغ 70 ألف جمعية، في حين تضاعف هذا العدد عام 1998 ليصل 130 ألف أهلية على الأقل.¹⁰⁶ والمهم بالنسبة لهذه المنظمات الأهلية هو مدى استقلاليتها في ضوء تدفق أموال التمويل الخارجي التي قامت بها المؤسسات الدولية وبعض الدول الكبرى ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة العربية، حيث تشير بعض الدراسات أن حوالي ربع

¹⁰⁶ د. أماني قنديل. المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية، تفاعلات فاعل دولي جديد وآثاره المنعكسة على العالم العربي. في كتاب أحمد السيد النجار وآخرون. 2000. موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية. ص 83.

المنظمات الأهلية العربية تعتمد على مصادر التمويل الخارجي.¹⁰⁷ أما النوع الثاني فهو المنظمات الدولية المتعددة الجنسية وهو يتكون من عدة أو أنماط:¹⁰⁸ أولها تابع لدولة معينة أو لمجموعة من الدول ذات التوجهات المشتركة، ويسعى لدعم سياسات هذه الدولة أو الدول في أقاليم العالم المختلفة. وثانيها فاعل ذو طابع مستقل ويقوم بأدوار موازية لدور الحكومات. في كل الأحوال فإن هذه المنظمات الدولية متعددة الجنسية "تلعب دورها بدعم ومساندة فاعلين دوليين سواء كانوا صناديق ومؤسسات اقتصادية دولية عالمية أو دولة كبرى أو شركات كبرى متعددة الجنسية".¹⁰⁹ ويطلق عمل ونشاط هذه المنظمات مختلف جوانب حياة المجتمع سواء اقتصادية أو سياسية أو حقوقية وقانونية أو ثقافية. وتمارس هذه المنظمات دورها ومهامها إما مباشرة مثل صندوق النقد الدولية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبعض المنظمات الدولية مثل وكالة التنمية الدولية الأمريكية المرتبطة مباشرة بالحكومة الأمريكية وتخضع نشاطاتها لسياسية الولايات المتحدة الأمريكية، وإما عن طريق المنظمات والمؤسسات الأهلية التي تقوم بحكم تمويلها الخارجي بتنفيذ سياسات مصادر هذا التمويل. فما زالت المنظمات الأهلية العربية خاضعة لشروط هذا التمويل بحكم ضعفها ومحدودية إمكانياتها وعدم التكافؤ مع مثيلاتها الدولية، وهو ما يعرض استقلاليتها للتشكيك، بسبب أن هذه المنظمات تحدد أولوياتها حسب توجيهات مصادر التمويل الخارجي، الذي يحدد سياساته وفق أجندة مصالحه في هذه المنطقة وليس وفق حاجات السكان فيها.

¹⁰⁷ نفس المصدر. ص 84.

¹⁰⁸ نفس المصدر. ص 79.

¹⁰⁹ نفس المصدر. ص 79.

والدولة القطرية في ضوء تنامي وتعاظم التدخلات الخارجية. والتي في معظمها تدخلات ذات مصالح غربية عن المصالح الحيوية لمواطني هذه الدولة، باتت غير قادرة على صد هذه التدخلات، بل أنها أحيانا تقوم بتوفير التسهيلات اللازمة لها تحت ضغط الحكومات الغربية خاصة الإدارة الأمريكية باعتبارها صاحبة الحظ الأوفر في نشاط هذه المنظمات الدولية. وتعرض هذه النشاطات استقلالية هذه الدولة للتآكل، إذ أن أطرافا خارجية ودول كبرى أخرى أصبحت ذات تأثير وفاعلية توازي نشاط وفاعلية الدولة القطرية نفسها، وفي أحيان كثيرة تلزم الدولة القطرية بأجندتها كما هو حاصل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2. تنامي النزاعات العرقية والطائفية والاثنية وتساعد العنف في نطاق الدولة القطرية، وهو ما يفسر ميل العولمة إلى التفكيك، حيث أنه "مع مسيرة العولمة التي تسعى إلى توحيد النظم الاقتصادية وربما السياسية... هناك عملية أخرى تسعى إلى تفكيك المجتمعات من خلال رفع شعارات الهوية، وإعلان ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية".¹¹⁰ ففي عصر الاندماجات الاقتصادية الكبرى للشركات العملاقة في أوروبا وأمريكا، وكذلك التجمعات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا، تشهد المنطقة العربية حالة من التفكك والتجزئ التي تطل معظم البلدان العربية، فالسودان والعراق ولبنان والصومال وفلسطين أمثلة ساطعة على هذا التوجه. وهذا لا يعني أن بقية البلدان لا تواجه خطر التفكيك، بل أنها جميعا حبلى بعوامل التفكيك بفعل السياسات الليبرالية الجديدة التي عمقت التفاوت بين المواطنين، الذي ترافق مع دولة قطرية ذات طبيعة سلطوية تفتقد للمعايير الديمقراطية التي

¹¹⁰ السيد ياسين. العولمة والهوية. في كتاب أحمد السيد النجار وآخرون. 2000. موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. ص 359.

تسمح بانخراط الجميع في العملية السياسية دون تمييز عرقي أو اثني أو طائفي. هذه الحالة صعدت من حالة العنف الناجم عن اللجوء لاستعمال القوة للحفاظ على الهويات المتنوعة التي تم ضمها قسرا إلى سلطة الدولة القطرية دون أن يكون لها فرصة للتعبير عن نفسها بطريقة ديموقراطية. فالخطاب النيوليبرالي حث هذه الهويات على التعبير عن نفسها لخدمة أجندات سياسية خارجية، وهو ما عبر عن نفسه أحيانا بموجات عنفية مزقت المجتمعات المحلية، وأفقدت الدولة القطرية قدرتها على السيطرة على نطاقها الإقليمي والسكاني. ويجدر ملاحظة أن هذا الخطاب النيوليبرالي يسعى إلى موائمة بين ثلاثة أدوات أساسية في سياساته في النطاق العربي، فهو من جهة يركز على التنمية الاقتصادية، وهو ما سنتناوله لاحقا، ومن جانب ثاني يثير قضايا حقوق الإنسان وضرورة التعبير عن الهويات الثقافية والعرقية، ومن جانب آخر يدعو للديموقراطية. وهذه الأدوات تستخدم بطريقة ليس المقصود منها سوى الاستجابة للحاجات الاقتصادية والسياسية لأقطاب الثالث الرأسمالي حسب تعبير سمير أمين. ولهذا نرى في أحيان كثيرة أن استخدام هذه الأدوات يبدو متعارضا، ففي الحالة الفلسطينية فقد دعى أقطاب هذه السياسة إلى الانتخابات، وعندما جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، وقف هؤلاء موقف المعادي من نتائج هذه الانتخابات، وفي الحالة اللبنانية فهم يدعون إلى تجاوز الدستور لانتخاب رئيس جديد. وقد أثار هذا الخطاب جدلا واسعا بين المتقنين والتيارات السياسية العربية حول جدية الدعوة للديموقراطية المدعومة من الخارج أو الديموقراطية المفروضة بالقوة العسكرية. فالولايات المتحدة الأمريكية وآخرين من شركائها في التحالف الغربي أضافوا نشر الديموقراطية إلى قائمة أهداف التدخل

العسكري في كل من أفغانستان والعراق.¹¹¹ وهذا الهدف ليس المقصود منه التباكي على حالة غياب الديمقراطية في المنطقة العربية بقدر ما هو محاولة للتخفيف من الطابع العدواني للخطاب النيوليبرالي الذي يسعى للسيطرة على العالم بالقوة، من خلال الظهور بمظهر المدافع عن الحرية باعتبارها قيمة ليبرالية. وقد انساق العديد من الليبراليون العرب الجدد خلف هذا الترويج للحرية والديموقراطية، ودعموا فكرة نشر الديمقراطية حتى لو كانت بالقوة، استناداً إلى أن سلطوية الأنظمة الحاكمة تمنع أي تغيير ديموقراطي سلمي، ولهذا لا بد من عامل خارجي يساعد على إسقاط هذه الأنظمة الحاكمة. وقد قدم هؤلاء أنفسهم في صورة معارضة سياسية للأنظمة الحاكمة مدعومة من الخارج، وهو ما شوه صورة المعارضة في المنطقة العربية بل وشوه إلى حد كبير حتى القيم الليبرالية التي تدعوا للحرية في نظر المواطن العربي، كما هو الحال في المعارضة العراقية فترة حكم صدام حسين وبعض القوى اللبنانية التي ربطت مصالحها بالسياسات الأمريكية والغربية في المنطقة العربية، وكذلك تيار ليبرالي ضعيف وغير شعبي في مصر، ومحاولات لتشكيل اتجاه سوري معارض في الخارج مدعوم من أمريكا وحلفاءها. ومن الملاحظ أن هذه التشكيلات لا تتم إلا في البلدان التي تبدي معارضة أو ممانعة للخطاب النيوليبرالي الغربي في المنطقة العربية. وخلاصة القول أن الدولة القطرية في زمن الخطاب النيوليبرالي كانت ممزقة وعرضة للتنازع بين أجندات وسياسات القوى الكبرى في العالم الغربي، وهي تفقد القدرة على الدفاع عن نفسها أمام انتهاك سيادتها من هذه القوى.

¹¹¹ Saad Eddin Ibrahim. 2004. Arab Liberal Legacies, Full Circle. (1/8/2007)
<http://www.eicds.org/english/publications/saadarticles/2004/Arab%20liberal%20ligacies.doc>

3. تفاقم أزمة الشرعية في الدولة القطرية، بحكم طبيعة نشأة الدولة القطرية فإن مسألة الشرعية قد حكمتها منذئذ العديد من العناصر التي لا تتسجم وطبيعة الدولة الحديثة، مثل القبلية والطائفية والدينية والأبوية والثورية. ولكن بحكم حالة التوازن التي عاشها النظام الدولي التي أعطت للدولة القطرية العربية نوعاً من الاستقرار، لم تتفاقم أزمة الشرعية كما هو عليها الحال في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وتتبع أهمية نقاش مسألة أزمة الشرعية من ضرورة الكشف عن الصيرورة التاريخية للآزمة التي أفضت إلى النتائج الراهنة لحالة الدولة القطرية، فتأثير العولمة طال الدولة ودورها في كافة أصقاع العالم سواء في البلدان المتقدمة أم في البلدان المتخلفة، مع تباين التأثير في كليهما. إذ أنها في الثانية كانت أكثر كارثية حيث طالت شرعية النظام السياسي بكامله، وأصبحت الدولة في حالة أزمة بنيوية تهدد كامل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، "كما أن تفاقمها أصبح يهدد كل جوانب الأمن والحيوية للدولة والمجتمع والقومية".¹¹² لقد كان جزءاً هاماً من أوجه هذه الأزمة هو أزمة الشرعية التي أجمعت الكثير من الدراسات على أنها بدأت مع بداية نشوء هذه الدولة في التكوين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، سواء كان ذلك مرتبطاً بالخطط الاستعمارية في نشوء بعض تلك الدول أو نتيجة عوامل داخلية ترتبط بطبيعة التكوين الاجتماعي السياسي لتلك البلدان.

لقد انعكست أزمة الشرعية في طبيعة أسلوب الحكم لتلك الدولة، ففقدان الشرعية عزز سلطويتها لجهة تغييب التعددية والديموقراطية وتكريس سلطة الفرد والاعتماد على

¹¹² أشواق عباس. مصدر سابق. ص 40.

الأجهزة الأمنية والارتها بسلالاس القوى الالربلة وهشاشة ضعف اسقلالة

الدولة وبنائها المؤسسل واستسراء الفساد السلسل¹¹³.

على وقع هذه الالة دملت الدولة القطرلة العربلة مرلة العولمة بكل أبعادها، وكما اشرنا سابقا فقد كان تأثير العولمة والسلسال النلوللبراللة عليها كارثلا، وضعها فله أمام اسلقلال عمقت وفاقمت من أزمة هذه الدولة وعلى ولة الالصول من

شرعلتها اللل تعرضت لمزله من الالكل والفلدان. لقد فجرة العولمة فله ولة الدولة القطرلة العلل من ألالمال، اللل أسهمت الالة الالوز للالود القوملة اللل مارسلها

الالكلارال والمؤسسال الاقلصااملة واللول والقوى العظمى فله طرل علامال

الاسلفهام على قدرة هذه الدولة على الالفاظ على أمنها القومي والإقللمل والالفاظ

على مصلال شعوبها الللولة اللل تعرضت للالنهاك. فلالوز الالود الإقللملة فله

لول المللل الالبلعة لرى فله صورة مغالرة عما لرى للول المركل، اللل اكلسل

فله الأولى طابع الإفلار واللفملش، أما فله اللاللة فقد االل طابع الرأسماللة الملولشة

اللل لاللم بإلضاع العالم لللوى النلوللبراللة المعولمة¹¹⁴.

لقد فجرة لالل شرللة الدولة القطرلة مموعة من ألالمال اللل عبرت عن نفسها

بالشكل علفة أبرلها:

• لسللل الململعل إلى قوى وطوائف وائلال ولةللال ممللفة، اللل

برزل لمللها الللما لم لعل الدولة القطرلة قاسما مشلرلا لها.

• بروز مظاهر الالطرف والأصوللة الللنلة ومظاهر الالطرف فله

الاللاء المعاكسل الململل بالاللاء الللبرالل الللل اللل فله العولمة

¹¹³ نفس المصدر. ص 44.

¹¹⁴ سملر أمين. العولمة ومفهوم الدولة الوطنلة. مصدر سابق.

خشبة الخلاص من الحالة التي تعيشها المجتمعات العربية نتيجة عجز الدولة القطرية عن القيام بوظيفتها تجاه المجتمع.

• تفجر مظاهر العنف والصراعات الداخلية كنتيجة للحالتين السابقتين، حيث تم اختيار حسم الصراع بالعنف بدلا من الطرق السلمية والديموقراطية.

• المزيد من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة القطرية بذريعة أن هذه الدولة لم تعد قادرة على معالجة إشكالاتها الداخلية، وهو ما يسمى بتدويل الشؤون الداخلية كما حصل في لبنان والسودان والصومال والعراق، وكذلك مستويات أخرى من التدخل في عدد من الدول الأخرى.

سياسات التعديل الهيكلي

يهيمن في هذا القسم من الدراسة، الوقوف عند دراسة أبرز السياسات التي تشكل جوهر الليبرالية الجديدة على صعيد التنمية الاقتصادية، وهي التي تتعلق بما يسمى بسياسات التعديل الهيكلي، والهدف من ذلك ملاحظة النتائج التي أفضت إليها هذه السياسات، والإجابة عن سؤال هل كانت هذه السياسات التي يشترطها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تصب في طاحونة

التنمية العربية؟ أم أنها أفضت إلى نتائج كارثية على الفئات الشعبية الفقيرة؟ وما هي تداعيات هذه السياسات على حال الدولة في البلدان العربية؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تستهدف الكشف عن أن هذه السياسات بالرغم من أنها تتدرج في إطار لبرلة الاقتصاديات العربية، إلا أنها لم تأتي بالخير لهذه الاقتصاديات بل بالمزيد من التبعية والإفقار.

ويرتبط مفهوم التعديل الهيكلي كما أشرنا آنفاً بمجموعة من الصفات التي يشترطها صندوق النقد الدولي على الدول الفقيرة بهدف إجراء عدد من التعديلات على الهيكل الاقتصادي لهذه الدول تحت ذريعة تحقيق نمو واستقرار اقتصادي في هذه البلدان. وهذه الصفات التي تستند في جوهرها إلى الليبرالية الاقتصادية، تتركز في ثلاثة اتجاهات أساسية:¹¹⁵

1. الخصخصة.

2. تقييد دور الدولة ورفع القيود

3. خفض قيمة العملة.

وتقود هذه الاتجاهات الثلاثة إلى إعادة الاعتبار لآليات السوق في الاقتصاديات العربية التي شهدت أشكالاً من الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع العام الذي تديره الدولة والذي سمي في بعض البلدان العربية باسم الاشتراكية العربية كما حصل في مصر عبد الناصر وسوريا والعراق والجزائر وغيرها، حيث عانى هذا الاقتصاد من تراجع في وتائر النمو وأزمات وعجز في الموازنات، الأمر الذي شكل الأرضية لاشتراطات المؤسسات المالية الدولية التي وجدت في ذلك فرصة لتعزيز مكانة آليات السوق في الاقتصاديات العربية، وذلك في سياق استعادة السيطرة على الأسواق في البلدان العربية وبلدان الجنوب عموماً ودمجها في الاقتصاد الرأسمالي وإخضاعها لضروراته الحيوية، استجابة لحاجات التوسع في الاقتصاد الرأسمالي

¹¹⁵ د. محمود خالد المسافر. إشكالية التناقض بين صفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي. في كتاب د. كريم محمد حمزة وآخرون. 2000. الفقر والغنى في الوطن العربي. الحكمة، بغداد. ص 296.

المتعولم، الذي ضاقت به الحدود الإقليمية. ويشير سمير أمين إلى أن انتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى انهيار النماذج الاجتماعية التي صبغت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (1945-1980)، وهي دولة الرفاه في الدول المتقدمة والنموذج السوفييتي ثم المشاريع الليبرالية الوطنية في العالم الثالث.¹¹⁶ هذه النماذج هي التي استهدفتها السياسات الليبرالية النيو كلاسيكية كما يصفها البعض والتي عبرت عن التحول في النظام الدولي نحو عولمة النموذج الرأسمالي ودمج اقتصاديات الأطراف في اقتصاديات الثالوث الرأسمالي (أمريكا وأوروبا واليابان) حسب وصف أمين.

ويجري تبرير هذه السياسات بضرورة تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وإعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص والتخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة وخلق مناخ مناسب للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال.¹¹⁷ وأياً كانت التبريرات فإن نتائج هذه السياسات هي التي تحكم فيما إذا كانت قد ساهمت في إحداث تنمية عربية شاملة، أم أنها كرسست حالة التبعية والتخلف وزادت من جيوش الفقراء وحولت الاقتصاد العربي إلى اقتصاد استهلاكي لا يملك مقومات الصمود في مواجهة السلع الأجنبية التي تتدفق إلى الأسواق العربية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة في منظمة التجارة العالمية.

ورغم أن سياسات التعديل الهيكلي تستند في جوهرها إلى الليبرالية الاقتصادية، لكن ما يميزها أنها لا تأتي كنتيجة طبيعية وإرادة وطنية داخلية تملئها ضرورات إصلاح الاختلالات التي تعاني منها الاقتصاديات العربية القطرية، بل أنها تأتي نتيجة إرادة خارجية تمثلها إرادة

¹¹⁶ Samir Amin. 1999. For a Progressive and Democratic New World Order. In Globalization and the Dilemmas of the state in the South. Macmillan Distribution Ltd. England. P 17

¹¹⁷ مصطفى محمد العيد الله. التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية. في كتاب مصطفى محمد العيد الله وآخرون. 1999. الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص 36.

المؤسسات المالية الدولية المعبرة عن قوى الرأسمال المتعولم التي تمثل الليبرالية الجديدة جوهر فلسفتها، ويعتقد بعض الباحثين، أن ما يميز التعديل الهيكلي من الليبرالية الاقتصادية عموماً، هو الوزن النسبي للمؤثر الأجنبي في تبني هذه السياسة، والتي تتسم بالطابع التقييدي، بخلاف الليبرالية الاقتصادية التي لا تقوم بالضرورة على التقييد، بل زيادة النمو من خلال حفز الطلب على الاستثمار المحلي والأجنبي.¹¹⁸

هذا البحث لا يستهدف تقديم تحليل اقتصادي لسياسات التعديل الهيكلي التي تقدمها المؤسسات الدولية للبلدان العربية، بالقدر الذي يستهدف الوقوف أمام تداعيات هذه السياسات على الدولة والمجتمع، وتناول كيف عمقت الليبرالية الجديدة أزمتهما في سياق تطبيق سياسات التعديل الهيكلي والخصخصة المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، لأن تطبيقها لم يكن يستهدف معالجة الخلل في الاقتصاديات العربية بل دمجها في السوق الرأسمالي العالمي بما يخدم هذه السوق بغض النظر عن النتائج المترتبة على هذه البلدان.

وإذا كنا قد تناولنا سابقاً موضوع الدولة القطرية العربية، لكن ما يجدر تناوله هنا كيف أضحت الدولة ليست فقط ضعيفة خارجياً بل وأيضاً داخلياً، إذ أن وصفات صندوق الدولي قد تركزت في أحد جوانبها على دور الدولة ومحاولة تقييدها في مواجهة سلطة المؤسسات الدولية التي تخترق حدودها وتنتزع جزءاً رئيسياً من دورها، ليس في محاولة للحد من سلطوية هذه الدولة، بل "في محاولة لاحتواء هذه البلدان ضمن الشروط الجديدة لإعادة الحيوية لتراكم رأس المال في مراكز هذا النظام".¹¹⁹

¹¹⁸ محمد عبد الشفيق عيسى، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصوصية في مصر. في كتاب مصطفى محمد العبد الله وآخرون. 1999. الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص 282.

¹¹⁹ غازي الصوراني. أكتوبر 2003. عرض كتاب الليبرالية المستبعدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية. تأليف د. رمزي زكي. 1993. (7/9/2007). www.kefaya.org/reports/0401ramsizaki.htm

برامج التعديل والدولة القطرية العربية

تستهدف برامج التعديل الهيكلي بالدرجة الأولى دور الدولة الاقتصادي في البلدان العربية، الذي كان لفترة طويلة ما بعد الاستقلال يشكل محور العملية الاقتصادية من خلال القطاع العام أو ما جرى تسميته برأسمالية الدولة، فالدولة تملك وتسيطر على النشاط الاقتصادي وهي تتحكم بدرجة عالية بالسوق المحلية وبعمليات التبادل والإنتاج والتسعير. وقد تحملت الدولة هذه الوظيفة الاقتصادية في محاولة للنهوض بعبء عملية التصنيع والتنمية ومحاولة اصلاح ما دمره الاستعمار والقيام بمهام البناء في مرحلة كانت فيها الهياكل الاقتصادية الاجتماعية هشة غير قادرة على النهوض دون دور قوي للدولة تمارس من خلاله وظيفتها ذات الطابع السيادي سواء كدولة منتجة أم دولة متدخلة.¹²⁰

لقد حقق هذا الخيار عددا من الإنجازات الهامة سواء في مجال التصنيع أو الزراعة أو قطاع الخدمات، ولم يكن لهذه الإنجازات أن تتم لولا تدخل الدولة التي كانت اللاعب الرئيسي القوي في العملية الإنتاجية المسيطر على فائض العملية الاقتصادية.¹²¹ لكن هذه العملية التي استمرت حتى نهاية السبعينات، تعرضت للانتكاس والتراجع ودخلت الاقتصاديات العربية مرحلة الأزمة، وقد عزا البعض ذلك إلى عوامل الاستنزاف الخارجي عبر آليات الديون وتدهور شروط التبادل التجاري أو الاستنزاف الداخلي عبر أخطاء السياسات الاقتصادية وعمليات الفساد ونهب القطاع العام والإثراء غير المشروع،¹²² الأمر الذي يشير إلى تشكل فئة بيروقراطية طفيلية ومنفعة، تعيش على نهب القطاع العام، لم تعد مسألة التنمية الاقتصادية، أولوية لها، بقدر ما تشكل مصالحها وتكديس ثرواتها الأساس في توجهاتها ورؤيتها. وقد أدى ذلك إلى فشل الدولة في إحداث التنمية المطلوبة، مما أضعفها أمام قوة

¹²⁰ محمد عبد الشفيق عيسى. مصدر سابق. ص 280.

¹²¹ غازي الصوراني، مصدر سابق

¹²² نفس المصدر

المؤسسات المالية الدولية التي أصبحت تلعب دورا واسعا في محاولة لاستعادة السيطرة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث عموما، عبر حزمة من الوصفات الاقتصادية التي ارتكزت على ضرورة "إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة"¹²³ وأهم ما يميز الوظيفة الاقتصادية الجديدة للدولة أمران، "الأول هو زيادة وزن القطاع الخاص في مواجهة قطاع الدولة وذلك في مجالات الاستثمار والإنتاج والتشغيل. والثاني، إطلاق الآلية السعرية كأداة لتسيير الحياة الاقتصادية في مواجهة قوى التخطيط والتوجيه والتنظيم."¹²⁴ لكن هذا الانتقال في وظيفة الدولة لم يكن تحولا جذريا فقد حافظت الدولة على بعض مهامها السابقة، مع إعطاء مساحة متزايدة الحجم للقطاع الخاص والانفتاح، ثم اعتماد سياسات التكيف والتعديل الهيكلي التي جرى تبنيها مع مطلع التسعينات كانهيار للفكر الليبرالي الجديد، التي شرعت المؤسسات المالية الدولية إملاء وصفاته الاقتصادية على الدول الفقيرة الراغبة في الحصول على قروض مالية من صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص، وذلك لضمان تبنيها سياسات اقتصادية لا تتعارض مع مساعي دمج اقتصاديات هذه الدول بعجلة الاقتصاد الرأسمالي المتعولم الساعي إلى الهيمنة على أسواق العالم. ويعتقد د. رمزي زكي أن الدعامتان الرئيسيتان اللتان ستعتمد عليهما الليبرالية الجديدة لإنجاز هذه المهمة هما إضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفوائد الاقتصادي كمقدمة لإحياء محاولة احتواء هذه البلدان ضمن الشروط الجديدة.¹²⁵

لقد رافق التغير في وظيفة الدولة في البلدان العربية، تحول في المحتوى الاجتماعي لهذه الدولة، فالدولة التي تشكلت في مرحلة ما بعد الاستعمار سيطر عليها بالدرجة الأولى البيروقراطيات العسكرية التي قادت عملية التحرر خلال مرحلة الاستعمار، وحافظت على

¹²³ محمد عبد الشفيق عيسى، مصدر سابق. ص 281.

¹²⁴ نفس المصدر. ص 281.

¹²⁵ غازي الصوراني. مصدر سابق.

قوتها عقب عملية التحرر في مركز السلطة السياسية مستأثرة بالجزء الأكبر منها، ومتحالفة مع البرجوازية المحلية وملاك الأراضي، فيما تركيبة التحالف الجديد قد تكونت من تحالف القوى العسكرية والبيروقراطية وكبار الأغنياء والتجار وممثلي الشركات والوكالات الأجنبية.¹²⁶

الغنى والفقر والتنمية في ميزان برامج التعديل

أحد معايير الحكم على أي تجربة تنموية، يتم من خلال نتائجها المباشرة على البشر والطبقات الشعبية بشكل خاص، الذين يشكلون أغلبية السكان في أي بلد. فالبشر هم المستهدفون من نجاح أو فشل أي تجربة تنموية، وبرامج التعديل والتكيف تصيب مصالح الفئات الاجتماعية كافة، فهي تحول دون دعم الدولة للفئات الشعبية في مواجهة استغلال الفئات الطفيلية والتجار ووكلاء الشركات الأجنبية، الذين أطلقت أيديهم ورفعت الحواجز سواء الجمركية أو الضريبية أمام تنامي ثرواتهم وحرية نشاطهم الاقتصادي، فيما جرى بيع المؤسسات الاقتصادية العامة، التي كانت مملوكة للدولة، للقطاع الخاص، حيث جرى بيع نسبة كبيرة منها للاستثمارات الأجنبية، بما يعنيه ذلك من عمالة أجنبية وتسريح لآلاف العمال والموظفين من هذه المؤسسات، الأمر الذي يرفع وتائر البطالة إلى أرقام غير مسبوقة.

نتائج برامج التعديل على التنمية العربية

هناك صعوبات جدية في الحديث عن اقتصاد عربي موحد، فهناك اقتصاديات عربية متنوعة،

فهي تمتد من متوسط دخل الفرد يتراوح ما بين 18 ألف دولار حتى يصل في أخرى إلى

300 دولار سنوياً،¹²⁷ ناهيك عن تفاوت الثروات الطبيعية وعدد السكان. وهذا يصعب

الحديث عن البلدان العربية ككتلة اقتصادية واحدة، خاصة وأن العلاقات الاقتصادية البينية

الضعيفة، تجعل من الصعب اعتبار العرب وحدة اقتصادية واحدة تؤثر في بعضها البعض

أكثر مما تؤثر فيها القوى الأجنبية التي تنتظر للبلدان العربية إما كمصدر للمواد الخام

والثروات الطبيعية وإما كأسواق لبضائعها.

وليس مجالنا هنا البحث في الاقتصاديات العربية بقدر ما نرغب في المرور على نتائج

السياسات الليبرالية الجديدة المتمثلة بسياسات التعديل الهيكلي على حال التنمية والاقتصاديات

العربية وإلى أي مدى شكلت هذه السياسات مدخلا لتجاوز الاخلالات التي عانت منها

اقتصاديات البلدان العربية الفقيرة منها على وجه الخصوص.

يلاحظ من معطيات التقرير العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لعام 2006 أن

معظم الدول العربية قد حققت نمواً في إنتاجها المحلي بدرجات متفاوتة، لكن التقرير لم يعزو

ذلك بأي حال إلى السياسات الاقتصادية التي تقع ضمن نطاق إعادة الهيكلة، بل أن التقرير

اعتبر أن " نتائج تطبيق هذه السياسات لا زالت متواضعة، نتيجة تنفيذها بشكل غير متواصل

ولعدم اكتمال الإطار المؤسسي الذي طبقت فيه هذه السياسات."¹²⁸ بل أن تقريراً قدم إلى

¹²⁷ د. قصي قاسم الكليدار و د. حمد الله حمد الدياش. التفاوت في توزيع الدخل بين الأقطار العربية. في كتاب د. كريم محمد حمزه وآخرون. 2000. الفقر والغنى في الوطن العربي. وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية. بيت الحكمة. بغداد. ص 248.

¹²⁸ التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لعام 2006. ص 19. (10/7/2007) <http://www.amf.org.ae/amf/website/Weblisher/Storage/Uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/JOINT%20REPORT%202006/CHPTR-2.pdf>

المؤتمر الاقتصادي العالمي عام 2002 أشار بشكل واضح إلى أن نتائج التنمية العربية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي كانت مخيبة للآمال، فبعد نسب الزيادة المتسارعة ما بين أعوام 1963 - 1980 شهدت حصة الفرد تراجعاً كبيراً في العقدين اللاحقين اللذين شهدا نمواً بطيئاً وضعيفاً جداً، حيث أشار التقرير إلى أن نمو حصة الفرد في الدخل القومي ما بين أعوام 1963 - 1973 كانت أكثر من 4%، وقد تراجعت إلى حوالي 3% بين 1974 - 1980، ثم سالب 2% ما بين أعوام 1980-1985، وفي كل الأحوال فقد راوحت النسبة في العقدين الأخيرين مادون 1%.¹²⁹

والباحث في نتائج التنمية العربية في العقدين الأخيرين يجد أن نمو الناتج المحلي الذي تشير إليه تقارير بعض المراجع الرسمية مثل صندوق النقد العربي، لم ينعكس في تحسن مستوى المعيشة أو توفر فرص العمل والحد من البطالة المتنامية التي تعترف نفس التقارير أنه لم يطرأ عليها أي تحسن بل بالعكس فإن سياسات الخصخصة قد ساهمت بزيادة أعداد الباطلين عن العمل. كما أن هذه المؤشرات عن نمو الناتج المحلي لم يكن يعكس تحسناً في البنية الانتاجية السلعية غير النفطية، بل هو تحسن في الصناعات الاستخراجية التي تزايد وزنها في الاقتصاديات العربية المنتجة للنفط، بسبب ارتفاع أسعار النفط في العقد الأخير على وجه الخصوص. إضافة إلى تحسن في بعض القطاعات مثل السياحة والاستثمار في البنية التحتية والصناعات التحويلية، وهذا ما يشير له التقرير الاقتصادي العربي الموحد حيث يؤكد في استنتاجاته إلى أنه: "وبوجه عام، فقد لعب إنتاج وتصدير النفط الدور الأساسي في تحقيق معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها الدول العربية المصدرة للنفط، كما استطاعت الأردن

¹²⁹ Xavier Sala-i- Martin & Elsa V. Artadi. 2002. Economic Growth and Investment in the Arab world. (15/7/2007)
http://www.weforum.org/pdf/Global_Competitiveness_Reports/Reports/AWCR_2002_2003/Econ_Growth.pdf

وتونس ومصر وموريتانيا تحقيق معدلات نمو معتدلة بالرغم تأثرها السلبي بعوامل غير مواتية، وذلك من خلال الأداء الجيد لبعض القطاعات مثل الصناعات التحويلية وقطاع التشييد والخدمات الإنتاجية في الأردن، والسياحة والزراعة في تونس، والسياحة وزيادة الطلب المحلي في مصر، والاستثمار في البنية التحتية والتقيب عن النفط في موريتانيا، ولم تستطع سوريا وعمان أن تستفيدا من الارتفاع الكبير والمسجل في أسعار النفط خلال عام 2005 من خلال زيادة طاقتهما الإنتاجية من النفط. كما ارتبط النمو المحقق في جيبوتي بشكل كبير بحركة الموانئ وقطاع النقل بصفة عامة.¹³⁰

وهذا يقودنا إلى الخلل الهيكلي في الاقتصاديات العربية الذي يركز بالدرجة الأولى على القطاعات الاستخراجية التي يعود لها الفضل في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث "لا زالت الصناعات الاستخراجية تستحوذ على أعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 38.8 في المائة، وتحتل قطاعات الخدمات المركز الثاني في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وذلك بنسبة 36.8 في المائة تليها الصناعات التحويلية 9.8 في المائة ثم الزراعة 6.7 في المائة".¹³¹

ويجد الإشارة إلى أن هذا الخلل هو أحد نتائج برامج إعادة الهيكلة للاقتصاديات العربية التي يجري فيها التركيز ليس على نمو البنية الإنتاجية الصناعية، بقدر ما يجري التركيز على تحقيق تدفقات نقدية لسد العجز في ميزان المدفوعات لدى الدولة والذي يتم عن طريق الخصخصة، وتخفيض نفقات الدولة العامة، وفرض الضرائب وتخفيض قيمة العملات المحلية، مما يقلص العجز في ميزان المدفوعات لدى الدولة. يضاف لذلك أن سياسات التعديل الهيكلي تركز أكثر على رفع الحواجز والقيود الجمركية وتحرير التجارة عملاً باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تشكل أحد ركائز تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة، ورفع الحماية عن

¹³⁰ نفس المصدر ص 18.

¹³¹ نفس المصدر. ص 15.

الصناعات المحلية الوليدة، مما يجعلها أمام منافسة شرسة وغير متكافئة مع السلع المتدفقة من الدول الصناعية المتطورة التي تتفوق بجودتها وأسعارها، وهذا نتيجته الحتمية المؤكدة هي تراجع أداء القطاعات الإنتاجية السلعية غير النفطية، وتتامي دور الوكالات التجارية الأجنبية. كما يشير التقرير إلى أن تعاظم دور القطاعات الاستخراجية قد "أدى إلى تراجع مساهمة كافة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، فقد تراجعت مساهمة قطاع الزراعة من 7.5 في المائة عام 2004 إلى 6.7 في المائة عام 2005، وقطاع الصناعة التحويلية من 10.4 في المائة إلى 9.8 في المائة، وقطاع الخدمات الحكومية من 12.6 في المائة إلى 11.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي على حساب قطاعات الخدمات التي تراجعت مساهمتها من 40.3 في المائة إلى 36.8 في المائة في عام 2005".¹³²

ويذكر أن قطاعات الإنتاج السلعي العربية كما ورد في التقرير المذكور تتألف من عدة مكونات هي والصناعات الاستخراجية التي تشكل الجزء الأكبر من الإنتاج السلعي ثم الصناعات التحويلية يليها قطاعات إنتاجية أخرى ثم تأتي الزراعة في المقام الأخير. واستنتاجنا الأساسي أن سياسات التعديل الهيكلي لم تسهم في تنمية الإنتاج المحلي الإجمالي المستند إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية، حتى أن ارتفاع أسعار النفط والمدخولات الناتجة عن ذلك لم تساهم في بناء قاعدة إنتاجية صناعية قوية تستطيع منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العربية، بل أنها تستنزف في معظمها في مجالات خدماتي وسياحية وبذخ وإفساد وتعظيم أجهزة الدولة وعلى وجه التخصيص جهاز الأمن بالدرجة الأساسية. وهذا يقودنا إلى تدني نسبة الإنفاق الاستثماري التي تعادل 20.1 في المائة عام

¹³² نفس المصدر. ص 23.

2005، أي دون المستوى في الدول النامية حيث بلغت 22 في المائة حسب معطيات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية لعام 2005، فيما بلغت في مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي 35 في المائة.¹³³ ونفس الشيء يقال عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الذي سجل نسبة زياد إجمالية بلغت 50 في المائة، حيث اقترنت تلك النسبة المرتفعة بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية.¹³⁴

تنامي الفقر والغنى

يجري عادة تناول هذين المفهومين المتضادين في وحدة عضوية، لما لهما من علاقة وتأثير متبادل ومباشر، إذ أن تنامي غنى الأغنياء يقابله تنامي فقر الفقراء. فالسياسات الاقتصادية هي التي توفر المناخ لبروز ظواهر الفقر والبطالة وتدني الدخل وعلى النقيض من ذلك ظواهر الغنى الفاحش.

ويمكن ملاحظة مجموعة من القضايا التي تشكل هذا المناخ، والتي برزت كنتيجة لتلك السياسات المرتبطة بالخصخصة والتعديل الهيكلي. وكما أشرنا سالفاً، فإن هدف هذه السياسات من قبل واضعيها في المؤسسات المالية الدولية هو خفض العجز في ميزان المدفوعات بصرف النظر عن النتائج الاجتماعية المترتبة على ذلك، حتى لو كان ثمن ذلك المزيد من الفقر والبطالة على اعتبار أنه ثمن لا بد من دفعه، بذريعة أنه لا بد من التضحية ببعض الألم على المدى المنظور مقابل توقع نتائج أفضل على المدى البعيد.¹³⁵ ويمكن الإشارة إلى بعض هذه القضايا التي تعزز ظواهر تنامي والغنى كنتيجة لهذه السياسات الاقتصادية:

¹³³ نفس المصدر. ص 27.

¹³⁴ نفس المصدر. ص 20.

¹³⁵ Samir Amin. P 17

1. تشكل الخصخصة احد أهم مصادر تنامي البطالة في المجتمعات العربية، حيث يشكل بيع القطاع العام مدخلا لتسريح العديد من العاملين، على قاعدة أن وتائر النمو السابقة، قد حملت معها فائض من العمالة الزائدة التي لا بد من التخلص منها في سبيل تحرير العملية الاقتصادية من أعباء النفقات الزائدة، وهذا بدوره يقود إلى تسريح آلاف بل عشرات الآلاف من العمال والموظفين وضمهم إلى قوائم جيوش العاطلين.
2. ترك الصناعات الوطنية الوليدة دون حماية أمام منافسة غير متكافئة مع السلع الأجنبية، من شأنه توجيه ضربة قاصمة لهذه الصناعة وإلقاء العاملين فيها إلى الشارع وبالتالي المزيد من الإفقار.
3. رفع الدعم وإلغائه عن العديد من السلع الحيوية والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي المقدمة للفئات الفقيرة كنتيجة لخفض نفقات الدولة ضمن وصفات صندوق النقد الدولي، أضاف أعباء جديدة على هذه الفئات وساهم بالمزيد من إفقارها.
4. الضرائب المفروضة من قبل الدولة بهدف زيادة مداخيلها لسد العجز في ميزان المدفوعات، يقع عبئه الأساسي على الفقراء مما يساهم في تأزيم حالة الفئات الشعبية، وهو ما عبر عن نفسه بالانتفاضات الشعبية في مصر والأردن وغيرهما من الدول الأخرى.
5. إن إطلاق العنان للفئات الطفيلية الكمبرادوية التي تمثل الوسيط للسلع الأجنبية، سرع من وتائر الاغتناء الفاحش وفتح الباب أمام المزيد من الاستقطاب الاجتماعي، فقد تهاوت الشرائح الوسطي والدنيا من البرجوازية بفعل التدمير الممنهج

للصناعات المحلية أمام سيطرة السلع الأجنبية على الأسواق العربية، فزاد غنى

الأغنياء وتقلص عددهم، فيما تزايدت أعداد الفقراء وساءت أحوالهم أكثر.

لهذا كله يتضح أن عملية الاغتناء والإفقار هما وجهين لذات السياسة الاقتصادية التي وظفتها المؤسسات المالية الدولية في سبيل خدمة الاقتصاد الرأسمالي المتعولم، وإن هذه السياسات قد نتج عنها أبعاد اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى تركت آثارها على حياة المجتمع والأفراد في أدق التفاصيل حتى اليومية منها.

فقد ذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، أن المتوسط السنوي لنمو فرص التشغيل في البلدان العربية يقدر ب 2.6 في المائة خلال التسعينات، وهذا لم يواكب النمو العالي لمعدل نمو العرض من العمالة السنوي البالغ نحو 3.1 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. حيث يقدر متوسط نسبة البطالة في البلدان العربية 15 في المائة، مما يعني حسب التقرير وجود 15 مليون عاطل يبحثون عن العمل ولا يجدونه، وهذه النسبة تعتبر الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم. ويشير التقرير إلى أن التفاوت في معدلات النمو والدخل بين الدول العربية قد انعكست في التفاوت في معدلات البطالة بين الدول العربية حيث بلغت أقصاها 30 في المائة في الجزائر وأدناها 2.3 في المائة في قطر.¹³⁶

¹³⁶ التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لعام 2003 . (1/7/2007)

<http://www.amf.org.ae/amf/Weblisher/storage/uploads/docs/ECONOMIC%20DEPT/Theme%20Chapter/Theme-Chptr%202003.pdf>

الديمقراطية الجديدة!!؟

لعل الداعي لهذه التسمية هو محاولة ربط الليبرالية الجديدة بشكل جديد من الديمقراطية عرف في البلدان العربية إثر محاولات قوى الرأسمال العالمي فرضها بطرق مختلفة، لتجديد شرعية النخب السياسية الحاكمة التي لم تعد قادرة على تبرير بقاءها في السلطة في ضوء تردي أحوال شعوب المنطقة، في الوقت الذي شهدت فيه مناطق كثيرة من العالم موجة جديدة من التحول نحو الديمقراطية، وهو ما انعكس على مزاج الشارع العربي والنخب السياسية الأخرى مطالبة بالتغيير أسوة بالشعوب الأخرى التي تشهد تحولات ديمقراطية. واستخدام لفظة جديدة لوصف الديمقراطية لا يعني إلا تلك النسخة الجديدة من الديمقراطية التي وصفها البعض بالمقيدة، أو المفروضة من الخارج. فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي واكبت التحولات الدولية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، استدعت إيجاد تلك النسخة المكيفة من الديمقراطية التي تتسجم مع الوظيفة الجديدة للدولة القطرية التي أشرنا لها في مكان آخر ومع مستوى جديد من التنمية في ظل سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي. وما يميز هذه النسخة أنها لم تذهب بالديمقراطية إلى نهاياتها، بل أخذت منها ما هو شكلي يتعلق بالانتخابات التي صيغت بطريقة تحافظ على صيغة النظام الحاكم وبما يسمح بإشراك نخب جديدة تغطي شرعية النظام الحالي كما حال الانتخابات والدستور الجديد في الأردن مثلاً، الذي لم يغير شيئاً من سلطان الملك وكلمته النهائية في الشأن الداخلي والخارجي بما فيها تعيين وإقالة الحكومة وحل البرلمان المنتخب. وهذا يعكس أن الرأسمال العالمي في هذه

المنطقة قد تبدلت اولوياته في حماية مصالحه في المنطقة، فقد انتقل من حالة الحفاظ على سلطوية النخب الحاكمة لضمان استقرار مصالحه إلى السعي للحفاظ عليها في إطار تجديد شرعية تلك النخب مجددا. وحسب نوعام تشومسكي فإنه "إذا وفى قطر معين بشروط أساسية معينة، فإن الولايات المتحدة تتسامح عندئذ مع الإشكال الديمقراطي، ولكن هذا التسامح محدود، في الغالب، في العالم الثالث حيث يصعب ضمان النتيجة الصحيحة".¹³⁷

فالديموقراطية في هذه الحالة، هي ضرورة لا تمليها التحولات الداخلية الموضوعية، بل يلعب العامل الخارجي دورا أساسيا فيها، وهذا يضع أسئلة كثيرة أمام هذه النسخة التي أثارت الجدل بين المفكرين والسياسيين. فهل الاستعانة بالعامل الخارجي أمام استعصاء الحالة العربية على الديمقراطية يحفز المجتمعات العربية على التحول الديمقراطي؟ أم أن "الديموقراطية الجديدة" المستجلبة أو "المقيدة" أو المفروضة، لا تقود إلا إلى المزيد من التفتت وإثارة النزعات الطائفية والعرقية؟ هل تتناقض الليبرالية الجديدة مع الديمقراطية في العالم العربي؟ هذه الأسئلة تستوقفنا للإجابة عليها انطلاقا من أن ما يجري في العالم العربي اليوم ليس ديمقراطية للمجتمعات العربية، بل تكيف الحالة العربية مع متطلبات مصلحة القوى المهيمنة على النظام الدولي الجديد.

الليبرالية والديموقراطية.. تداخل المفاهيم

يجري عادة تناول هذين المفهومين دون تحديد الفواصل والحدود لكل منهما، والحقيقة أن الليبرالية هي الفلسفة التي نمت في كنفها الديمقراطية، وهي "حاضنتها الفلسفية والسياسية"،¹³⁸ لكن ذلك كما يشير برهان غليون لا يعني أنها تتطابق معها. فالليبرالية تعني حرية الفرد

¹³⁷ نوعام تشومسكي. 1992. إعاقة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديموقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص 378.

¹³⁸ برهان غليون. لماذا يخلط المثقفون العرب بين الليبرالية والديموقراطية. <http://www.mokarabat.com/m827.htm> 29/8/2006

وحقوقه بالدرجة الأساسية، فهي نشأت كرد على عصور الاستبداد القروسطوية التي شهدتها أوروبا في سياق الصراع بين السلطة الكنسية والسلطة الدنيوية، وكنتيجة لتحولات اجتماعية عميقة عاشتها المجتمعات الأوروبية، حيث لم يكن للفرد بحد ذاته قيمة، وقد كان شكل الخروج من هذا الصراع التاريخي هو ولادة الليبرالية التي حررت المجتمع والفرد من سلطة رجال الدين والحكام المستبدين. أما الديمقراطية فهي نظام حكم يعكس طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مهدت لها الليبرالية عبر منظومة الحقوق والحريات الإنسانية، وهي مفهوم ذو طبيعة نسبية، تطور واكتسب قوته التاريخية ايضا من أزمة الفكر الليبرالي نفسه، التي نتج عنها أزمات حادة عبرت عن نفسها بالثورات والانتفاضات العمالية وولادة المجتمع الاشتراكي، حيث اكتسبت الديمقراطية أبعادا أخرى غير ليبرالية، مثل دور الدولة في ضبط قوانين السوق والعدالة الاجتماعية والمساواة.

ويكشف هذا التناقض في طبيعة الليبرالية من حيث هي حاضنة للفكر الديمقراطي، ومن جانب آخر أساسا لولادة الظلم الاجتماعي والفوارق الاجتماعية الحادة، الطبيعة المزدوجة للفكر الليبرالي، فهي فكر اجتماعي طبقي، يعكس مصالح القوى التي تتحكم بالعملية السياسية والاقتصادية، سواء كان ذلك على المستوى المحلي الداخلي أم على المستوى العالمي. فالليبرالية الجديدة التي عبرت عن حالة العودة للصيغة الكلاسيكية لهذا الفكر حملت معها على المستوى العالمي في سياق تطبيقاتها على بلدان العالم الثالث نتائج طالت إضافة إلى ما ذكرناه سالفا مسألة الديمقراطية، التي جرى تكييفها سياسيا بما يضمن مصالح القوى المهيمنة دوليا. ويشهد على ذلك، الحالة التي رافقت التحولات في النظام الدولي، وانعكاساتها على العالم العربي في صيغ ديمقراطية مشوهة، تضمن نتائج تتطابق مع مصالح القوى الدولية المهيمنة، حيث يشير كيسنجر لذلك صراحة في سياق حديثه عن الديمقراطية في العراق، "أن

مسؤولياتنا هي الوضوح بخصوص نوعية النتائج المتطابقة مع قيمنا وأمننا العالمي.¹³⁹

فالديموقراطية مشروطة بتحقيق الأمن والقيم الأمريكية، شروط تفرضها القوة الخارجية لتطبيق الديمقراطية على النسق الأمريكي، وهي طراز جديد يكتسب بعدا أيديولوجيا ينطلق من قيم نيوليبرالية تعطي سلطة القوة العظمى حق فرض نتيجة العملية الديمقراطية في الدول الفقيرة. وهذا يكشف عن طبيعة التناقض الذي يكتنف الليبرالية الجديدة، فهي تدعو الى حرية الإنسان وفتح الحدود بين الدول وإزالة الحواجز، ومن جهة أخرى تستخدم هذه الحرية لفرض مصالح القوة العظمى على العالم. ولذلك فالليبرالية لا تتطابق مع مفهوم الديمقراطية، فمجال التطبيق الملموس يعكس أحيانا هوة سحيقة تنعكس في مصالح الدول وعلى طبيعة العلاقات الدولية. وهذا يفسر أن الفكر الليبرالي ليس بالضرورة أن يكون ديموقراطيا على صعيد العلاقات الدولية. وتجارب السنوات الأخيرة أظهرت نزوع الفكر الليبرالي الجديد على النطاق الدولي إلى تسويق استعمال القوة في إعادة صياغة العلاقات الدولية، حيث أن حروب تسعينات القرن الماضي ومطلع القرن العشرين جاءت تتويجا للممارسة العملية لهذا الفكر.

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي

لا نستهدف من هذا العنوان بحث أسباب ونتائج أزمة الممارسة العملية للديموقراطية في البلدان العربية، بقدر معالجتها بما يرتبط بمعايير العلاقات الدولية وانعكاسها على النماذج العربية، خاصة في العقدين الأخيرين، حيث أضحت هذه العملية جزءا من أجنحة القوى المهيمنة في النظام الدولي الجديد. فرغم كونها مرتبطة تاريخيا بنمط العلاقات السائدة في الوطن العربي، إلا أنها أيضا وبنفس المستوى تكشف عن أثر العلاقات الدولية على تطبيقات الديمقراطية في هذه البلدان.

¹³⁹ هنري كيسنجر. العراق. مخاض التحول نحو الديمقراطية ومخاطره. جريدة الشرق الأوسط. 22 يناير 2005 ع 9552.

(www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=278765&issue=9552) (5/7/2007)

فالدعوة للإصلاح والديموقراطية لا ترتبط فقط بمتغير الحرب على الإرهاب التي تشنها الولايات المتحدة، بل في حتمية التغيير في ثوابت السياسة العربية والعلاقات العربية الأمريكية، انطلاقاً من أن سياسة الحفاظ على سياسة الأمر الواقع بالنسبة للأنظمة العربية الحالية لم تعد تخدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بعدما تنامي العداء للسياسة الأمريكية في أوساط الشعوب العربية جراء سياساتها العدائية تجاه القضايا العربية.¹⁴⁰

البعض ينكر مثل هذا الأثر للعامل الخارجي، ويعزو هذه الأزمة إلى تنوع "أسس الفعل الاجتماعي وتعدد أطره الثقافية والفكرية، بحكم التنوع في الثقافة العربية الراهنة، وتعدد مصادرها التي تنطوي على تباينات واسعة فيما بينها، الأمر الذي جعل الصلة بين تيارات الفكر العربي المعاصر ومذاهبه ضعيف إلى حد كبير قد يصل إلى حد المقاطعة."¹⁴¹ وتبدو الأزمة في هذا التوصيف ذاتية لا تمت بصلة للواقع الموضوعي الذي انشأ هذا التنوع الفكري، وأنتج أزمة العلاقة بين تيارات هذا الفكر. وعلى النقيض من ذلك في البلدان الأوروبية والديموقراطية، يلعب هذا التنوع دوراً إيجابياً في تغذية المشاركة في الحياة السياسية. وهناك من يعتقد أن الأزمة في البلدان النامية عموماً "ناجمة أصلاً عن تنامي القوى الاجتماعية الساعية إلى المشاركة السياسية، وعجز المؤسسات السياسية عن استيعابها وتلبية مطالبها."¹⁴² وهذه أيضاً رؤية كمية للأزمة ترى الأمر في طبيعة المؤسسات السياسية المعيقة للديموقراطية وعدم قدرتها على استيعاب تنامي القوى الاجتماعية. ورغم أهمية هذه المؤسسات التي تشكل الوعاء الذي يحوي عناصر العملية الديمقراطية، إلا أنها في نهاية

¹⁴⁰ Tamara Cofman Wittes, July 2004. The Promise of Arab Liberalism.

<http://www.brookings.edu/views/articles/fellows/wittes20040701.htm> (11/8/2007)

¹⁴¹ أحمد الأصغر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية. المستقبل العربي، 198، (8.1995): 4-

17، ص 16 + 17.

¹⁴² حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة. المستقبل العربي، 236 (10.1998): 95-107، ص 95.

الأمر ليس إلا نتاج تفاعل مجموعة من العناصر التي تفسح المجال لولادة هذه المؤسسات كنتيجة لتنامي العملية الديمقراطية ونضجها الموضوعي.

ويطرح برهان غليون المسألة على النحو التالي بصيغة أسئلة: "أولاً، هل يشجع النظام العالمي الجديد بما هو ترتيب للقوى الدولية، وتنظيم للعلاقات بين الأمم والكتل والشعوب، وفرض لقواعد جديدة للعب الدولي، أي للاستراتيجية الشاملة، على تحقيق الديمقراطية أو بعض عناصرها في الأقطار العربية؟ وما هي هذه العناصر؟ وثانياً: هل تسمح البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أي هنا الدولة، بولادة نظام ديمقراطي..؟ هل تقبل بوجود حركة ديمقراطية اجتماعية وتستطيع أن تتكيف معها؟"¹⁴³

هذه الأسئلة تثير المسألة التي كنا قد تناولناها سابقاً، وهي هل تشجع المراكز الرأسمالية، انتشار الديمقراطية في دول المحيط؟ فممارسة الديمقراطية في هذه المراكز على النطاق المحلي لا يعني ممارستها على النطاق الخارجي، خاصة مع بلدان العالم الثالث الفقيرة. والترويج للديمقراطية إنما يعكس سعيًا من هذه المراكز لتأكيد ديمقراطيتهم وأفضليتهم، وتأكيد انتصارهم كنموذج اقتصادي اجتماعي في الحرب الباردة. والأمر الأهم هو تأكيد انتصار الليبرالية الاقتصادية أو النموذج الليبرالي الجديد، إذ أن طراز العلاقات الدولية في النظام الدولي الجديد قد حكمته قيم هذه النموذج الليبرالي، ويجري ربط الديمقراطية بهذا النموذج ليس بهدف الترويج للديمقراطية وللمفاهيم الليبرالية إلا بالقدر الذي تخدم فيه هذه القيم سلطة المراكز الرأسمالية في الهيمنة على العالم، فقد أجاب برهان غليون على أسئلته السالفة بأنه "ليس من علاقة مباشرة.. بين تزايد نفوذ الدول ذات النظم الديمقراطية وبين

¹⁴³ برهان غليون. 1993. الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو. في كتاب برهان غليون وآخرون. حول الخيار الديمقراطي. مؤسسة مواطن. رام الله. ص 132.

مصلحة هذه الدول في نشر الديمقراطية.¹⁴⁴ فتشجيع الديمقراطية لا ينطلق من حرص هذه النظم على تعميم القيم الديمقراطية، بل إن ما يتم تشجيعه هو ذلك الجزء من الديمقراطية الذي يرتبط بالأجندة السياسية للمراكز الرأسمالية في بلدان العالم الثالث. لقد اختزلت الديمقراطية بإجراء الانتخابات، وهو ما وصفه البعض بالديموقراطية غير الليبرالية (Illiberal Democracy).¹⁴⁵ إذ لم يجر في هذه الحالة ربط الديمقراطية بالحريات أو الحقوق الفردية، كأحد مبادئ وقيم الفكر الليبرالي، ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على العالم العربي بل شملت العديد من بلدان العالم الثالث التي تواجه مصيرا مماثلا للبلدان العربية. فحين تكون العملية خارج سياقها الموضوعي وترتبط بأجندة خارجية، فليس مهما ما هي الحقوق المكتسبة لمواطني هذه البلدان، بل الأهم هو مدى تطابق نتائج هذه العملية مع رغبات قوى السوق العالمية. وتجارب الانتخابات العربية في العقدين الأخيرين تشير إلى نفس الاتجاه، سواء كان الأمر في الأردن أو فلسطين أو العراق أو مصر.

تداعيات النموذج الديمقراطي الجديد

نتائج الممارسة الديمقراطية وفق نموذج قوى السوق العالمية، جلبت للمنطقة العربية تداعيات ذات طابع أساء لمفهوم الديمقراطية في أذهان المواطن العربي، من حيث ارتباط الممارسة العملية لهذا المفهوم بالسياسات الغربية تجاه المنطقة العربية، وهي سياسات تتسم بالعدائية في نظر شعوب هذه المنطقة، فمن غير المنطقي من وجهة النظر تلك، أن تكون من جهة هذه السياسات عدائية، ومن جهة أخرى تسعى لصالح ممارسة هذه الشعوب للديموقراطية. حيث "أن شيوع حالة الكراهية للسياسات الأمريكية في المنطقة بسبب تأييدها المطلق لإسرائيل ..

¹⁴⁴ نفس المصدر. ص 133.

¹⁴⁵ Fareed Zakria. 2000. The Rise of Illiberal Democracy. In Globalization and the Challenges of a New Century. Patrick O'Meara, Howard D. Mehlinger & Matthew Krain (ed). Indiana University Press. Page 181

وتجاهلها الحقوق والمصالح العربية وجعل الوطن العربي والعالم الإسلامي المستهدف الرئيس بالحرب ضد الإرهاب إنما يعمق الشكوك والهواجس بشأن الدور الأمريكي بهذا الخصوص.¹⁴⁶ وكما أشارت تجارب ممارسة هذا النوع من الديمقراطية المفروضة حسب تعبير برهان غليون أنه ينطوي على اخلالات جوهرية في أسس ممارسة الديمقراطية عكست نوايا غير صادقة تجاه العملية الديمقراطية نفسها سواء من حيث الأغراض أو من حيث الأدوات المستخدمة فيها أو الحوامل الاجتماعية لهذا المشروع. وهذا ما عبر عنه غليون حين قال بأنه "ينبغي علينا أن ندرك بأن الديمقراطية المغشوشة اخطر على النظام العام من الدكتاتورية الصريحة ذاتها".¹⁴⁷ فهي ديموقراطية تنزع في داخلها إلى تمكين النخب الحاكمة والمرتبطة بالمشروع الغربي إلى استعادة شرعية سلطتها على الحكم. فلم تعد هذه النخب قادرة وفق طرائق الحكم القديمة على تسويغ بقائها في السلطة في ضوء ما تعانيه شعوب هذه المنطقة من نتائج كارثية لهذه السياسات الاستبدادية، والتي جلبت الفقر والبطالة وتراجع وتأثر التنمية والحد من الكرامة الوطنية والقومية وفقدان السيادة والحرية. لذلك كان لا بد تماشياً مع ترويج القوى الغربية لفكرة انتصار الديمقراطية الليبرالية في مواجهة الاستبداد الشرقي الذي كانت تمثله الكتلة الاشتراكية، من الترويج لهذا الانتصار عبر صيغ ديموقراطية هي أقرب للصيغ الاستبدادية ولكن بصورة أكثر تدميراً لبنية المجتمع ووحدته الداخلية، مع بروز مظاهر خطيرة كالتطرف الأصولي والنعرات الطائفية والاثنية والجهوية. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه التداعيات التي عمقت أزمة هذا المشروع:

¹⁴⁶ حسنين توفيق إبراهيم. العوامل الخارجية وتأثيراتها على التطور و الديمقراطية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي.

العدد 349. آذار 2008. <http://caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/349-02.pdf>.

¹⁴⁷ برهان غليون. مصدر سابق. ص 196.

1. تنامي التطرف الأصولي: التطرف الأصولي في المنطقة العربية، جاء رداً على حالة التردّي التي تعيشها شعوب هذه المنطقة جراء فشل البرامج المختلفة سواء القومية أو اليسارية التي حاولت أن تكون بدائل اجتماعية لقيادة المجتمع، وكذلك رداً على العلاقة غير المتكافئة لهذه الدول مع مراكز الرأسمال العالمي، فقد تولد عن هذه العلاقة حالة من التبعية أسهمت في تعميق حالة البؤس والاستبداد من جانب أنظمة حكم تسلطية سلبت من الإنسان إرادته وحرّيته وكرامته. ويرى عزمي بشارة إلى أن العودة إلى الأصول قد تكون "من أجل تثبيت الهوية في الحاضر أمام مد استعماري ثقافي يهدد الهوية القومية، فيتخذ الدين كبعد من أبعاد الهوية الحضارية المهددة".¹⁴⁸ حيث يلعب التهديد الخارجي دوراً في تنامي الشعور بالعودة للأصول أو الماضي، حيث يؤكد ذلك عزمي بشارة بما ذكره برهان غليون بهذا الخصوص "من أن التهديد الخارجي، خصوصاً عندما يكتسب شكل التحدي للذات المغلوبة، لمقومات وجودها وشخصيتها ويجعل هذه الأخيرة تحتّم بالماضي، تنتكس إلى الوراء، وتثبت في مواقع خلفية من أجل الدفاع عن نفسها".¹⁴⁹ والمنطقة العربية هي الأكثر تأثراً بالتدخل الخارجي، فدعوى التدخل لدعم الديمقراطية أدت إلى رد فعل عكسي يرفض الديمقراطية على المقاس الأمريكي، والقوى الأصولية كانت الأكثر حضوراً في ظل غياب الاتجاهات الفكرية الأخرى التي عصفت بها الأحداث بعدما فقدت القدرة على التأثير. إن الطبيعة العقيدية لهذا الاتجاه التي ترفض الفكرة الديمقراطية وتصطدم بالمشروع الغربي أدّى إلى المزيد

¹⁴⁸ عزمي بشارة. مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدّين. في كتاب برهان غليون وآخرون 1993. حول الخيار الديمقراطي.

رام الله. مؤسسة مواطن. ص 70.

¹⁴⁹ نفس المصدر. ص 70.

من التطرف الأصولي، وهي اتجاهات لم تعد أي من البلدان العربية تخلو منه، وهي تنقسم بين قوى مسلحة وأخرى غير مسلحة وتشارك أو لا تشارك في الحياة السياسية حيثما أمكن لها ذلك. وقد أورد تقرير مجلس العلاقات الخارجية الذي تقوده وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في تقرير خاص له عن الديمقراطية في المنطقة العربية تعداداً للقوى الأصولية مصنفا إياها بين قوى تشارك بالحياة السياسية وأخرى مسلحة ولا تشارك بالحياة السياسية، ذكرا تاريخ نشأت كل حزب، فقد أشار التقرير إلى وجود أربعين حركة إسلامية أصولية على امتداد الوطن العربي، نشأ منها تسع حركات ما قبل عام 1980 أقدمها حزب الأخوان المسلمين الذي نشأ عام 1928م في مصر، وتسع حركات أخرى نشأت خلال عقد الثمانينات، أما البقية وهي اثنان وعشرون حركة فقد نشأت بعد سنوات التسعينات حتى اليوم. كما يشير التقرير إلى أن ستة عشر حزبا يشارك في الحياة السياسية من بينها فقط أربع قوى تحمل السلاح وهي جيش الإسلام وجيش المهدي في العراق وحماس في فلسطين وحزب الله في لبنان. فيما أربعة وعشرون حزبا لا يشارك في الحياة السياسية. ويوجد من بين هذه القوى خمسة وعشرين حزبا يحمل السلاح. وخمسة عشر تمارس نشاطها سلمياً.¹⁵⁰ والمعطيات السالفة تشير إلى أن معظم الحركات الأصولية قد نشأت في العقدين الأخيرين، وإن غالبية هذه القوى تحمل السلاح وتؤمن بالعنف كطريق لوصولها إلى السلطة، أو مقاومة التدخل الأجنبي.

¹⁵⁰ Council on Foreign Relation. 2005. IN Support of Arab Democracy: Why and How. P.59+60

(20/7/2007)

http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Arab_Democracy_TF.pdf

2. تأزيم التناقضات الداخلية: لقد أسفر التدخل الأجنبي في سياق

ما يسمى دعم الديمقراطية في البلدان العربية إلى تأزم التناقضات العرقية والطائفية والاثنية في الدول التي تم فيها التدخل مباشرة من خلال القوة العسكرية كالعراق، أم من خلال التدخل السياسي والضغط ومحاولة التأثير على الرأي العام كما هو الحال

في لبنان. ويشير برهان غليون إلى أن تنامي هذه النزاعات إنما يأتي في سياق

التنامي المتزايد لقوى الاحتجاج ورفض الدولة، والذي نتج عن الصعوبات والمشاكل والتوجهات السلبية التي خلقتها السلطة المطلقة على مستوى الدولة والمجتمع. وسواء

كانت العملية تتعلق بفرض للديموقراطية أو فراغ سياسي ناتج عن ضعف سلطة

الدولة، فإن هذا بدوره يولد صعوبة ومخاطرة نابعة كما يشير غليون أولاً من أن هذه

المجتمعات قد عاشت لفترات طويلة محرومة من حرية التعبير بسبب طغيان

العقائديات والمذاهبيات الجاهزة، مما يجعلها لا تتمتع بالنضج السياسي الكافي الذي

يحصن الأفراد فيها من الردود العاطفية ويصونهم من التأثير السريع بالدعوات

الخارجية والتجزئية وغير الوطنية. وثانياً الافتقار الى الهياكل والبنىات الحزبية

والمهنية والفكرية والسياسية القوية التي تضبط وتعقلن سلوك الأفراد والجماعات،

والتي تم تدميرها في سياق محاولة إخضاعها والسيطرة عليها، ويظهر ذلك خاصة

عندما يزاح عن كاهلها كابوس الأجهزة الأمنية والرسمية الأخرى، حيث تضطرب

المعايير ويخرج سلوك الأفراد والجماعات مفعماً بروح الانتقام والفوضى والتدمير

الذي يؤدي إلى تفكيك المجتمع. أما ثالثاً فهو غياب الحد الأدنى من الإجماع الوطني

بين النخب الاجتماعية المختلفة، وهو ما يدفع هذه النخب الى الدخول في صراعات

دموية وتدميرية، يشعر خلالها المجتمع بفقدان القيادة السياسية والاجتماعية الموحدة،¹⁵¹ وتكون النتيجة استعصاء ألامزمات الداخلية كما هو الحال في العراق ولبنان وفلسطين والسودان والصومال ومناطق أخرى بفعل التأثيرات الخارجية التي تضع العراقيل أمام التوافق الوطني الداخلي وتسعى لتسكير التناقض بدلا منه لضمان ديمومة تدخلها في المنطقة.

الخاتمة

جاء ظهور الفكر الليبرالي الكلاسيكي حصيلة تراكمات تاريخية شكلت امتدادا لصيرورة التطور البشري الشامل والانتقال من المراحل البدائية إلى الأكثر تعقيدا، وقد نشأت البدايات الأولى لهذا الفكر في المجتمعات الأوروبية التي كانت تعيش حالة من ولادة علاقات إنتاج بضاعية كانت بمثابة الأساس لعلاقات المجتمع الرأسمالي، الذي على أساسه ظهرت الحاجة

¹⁵¹ برهان غليون. مصدر سابق. ص 181 + 182.

إلى ولادة مفاهيم وقيم جديدة تتعارض مع قيم المجتمع الإقطاعي المتفسخ. لقد شكل ذلك الأساس لظهور التكوينات الفكرية التي برزت في عصر النهضة والتي استندت في ذلك إلى خلفيات سياسية واجتماعية واقتصادية رافقت مخاضات ولادة المجتمع الرأسمالي الجديد، ثم ظهور نظريات العقد الاجتماعي التي تكمن قيمتها في أنها قدمت الأسس النظرية لظهور الفكر الليبرالي وأرست مفاهيم أساسية وهامة تمهيدا لبروز هذا الفكر، مثل مفهوم الدولة الموحدة والقوية، والنزعة الفردية ومفهوم حماية الأمن والسلام والحرية والملكية والعقل، وكذلك مفهوم القانون الوضعي كنقيض للقوانين الإلهية التي كانت سائدة في العصر الوسيط.

إن ولادة الليبرالية الكلاسيكية بمفهومها بدءا من آدم سميث إلى يومنا هذا لم يكن بالإمكان إلا على أساس التحولات التي عاشتها المجتمعات الأوروبية والتي مهدت الأساس المادي للتحولات الفكرية بكل تلاوينها ودرجات تطورها. وإن التحولات التي شهدها هذا الفكر كانت مستندة بقدر كبير إلى ما راكمته التجربة البشرية من مستوى التطور الذي طال مختلف جوانب الحياة في المجتمعات الأوروبية. وعلى هذا الأساس جاءت مثلا أفكار كينز الليبرالية في الاقتصاد كي تستجيب لحالة الغليان والانتفاضات التي رافقت حالة الاستغلال التي ولدتها العلاقات الرأسمالية الجديدة، والتي أوجبت تدخل الدولة في العملية الاقتصادية للتخفيف من حدة هذا الاستغلال والظلم.

وكذلك أيضا فإن بروز الليبرالية الجديدة جاء مستندا إلى انتصار المعسكر الرأسمالي في الحرب الباردة على النموذج الاشتراكي السوفييتي المنهار، حيث جاءت هذه التحولات تتويجا لهذا الانتصار والذي اعتبره منظرو الليبرالية الجديدة نهاية التاريخ، ونهاية دور الدولة في الاقتصاد وإطلاق العنان لسلطة الاحتكارات دون عوائق ليس فقط في نطاق المجتمعات الغربية بل والعالم بأسره.

أما الليبرالية الجديدة فقد جاءت أيضا كنتيجة موضوعية للثورة التكنولوجية والمعلوماتية والتقنيات الحديثة التي دخلت حقل الاقتصاد وأسهمت في تنامي وتأثر النمو الاقتصادي الذي ضاقت به الحدود الإقليمية، وغدا بحاجة إلى التخلص من العقبات التي تعيق تمدده في أرجاء المعمورة، ولهذه تسعى السياسات الليبرالية الجديدة في مراكز رأس المال إلى تحقيق أكبر قدر من دمج الاقتصاديات العالمية باعتباره أفضل وسيلة للاستجابة لنهم الاحتكارات الاقتصادية العملاقة، وكذلك حاجة السوق الرأسمالي إلى التوسع ومواجهة أزماته الدورية. ويأتي أيضا في هذا السياق تنمية اقتصاديات البلدان الفقيرة التي يجب أن تتوافق مع حاجات السوق الرأسمالي، وهو ما يجعل أمر هذه التنمية مشكوك فيها بفعل النتائج التي أفضت إليها في هذه البلدان.

لقد كان ظهور الفكر الليبرالي في الحالة العربية صدى لتلك الأفكار التي رافقت ولادة وتطور المجتمع الرأسمالي في أوروبا، حيث تأثر الفكر الليبرالي العربي منذ نشأته الأولى إلى حد كبير بمراحل تطور الأفكار الليبرالية في موطنها الأصلي، وعالج إلى حد كبير ذات القيم والمفاهيم التي عالجها الفكر الليبرالي في أوروبا سواء حرية الفرد أو دور الدولة أو الدستور، فقد كان التقليد والنقل هو سمة الأفكار التي تناولها الليبراليون العرب، وهي عموما كانت سمة معظم الاتجاهات الفكرية الأخرى، فمسألة الإنتاج الفكري جاءت ضعيفة، وإلى حد كبير متأثرة بالتيارات الفكرية الغربية، دون أن يعني ذلك تغييب بعض الملامح الأصلية في الفكر العربي عموما. وبالنسبة لليبرالية العربية فقد جرى التأثر ليس بالأفكار بل أيضا بالمراحل التي مر بها الفكر الليبرالي في الغرب، من حيث الملامح الأساسية في هذا الفكر، خاصة ما يتعلق بدور الدولة، ففي مرحلة ما بعد الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح للدولة في البلدان العربية دورا مركزيا في التنمية وفق الفهم الكنزي، ونما لذلك القطاع العام على حساب

القطاع الخاص، وقد جاءت هذه الأفكار منسجمة مع التيارات الفكرية التي سادت في أوروبا، سواء الاشتراكية أو الكينزية أو القومية التي ثارت على استغلال الدولة الليبرالية الكلاسيكية التي أعقبت الثورات البرجوازية في أوروبا. لقد تعززت هذه التوجهات في المجتمعات العربية إثر تنامي الشعور القومي التحرري الذي تولد نتيجة المرحلة الاستعمارية. كما يمكن ملاحظة انتشار الأفكار القومية الداعية إلى روح المسؤولية الجماعية والقومية العربية والوحدة التي عبر عنها كلا من ساطع الحصري وقسطنطين ازريق. وقد كانت هذه الأفكار نقيضا لأفكار الليبراليين العرب الأوائل الذين دعوا إلى التغريب والتأورب،¹⁵² كأسلوب لبناء الأمة والدولة والاستقلال، والتي كانت أفكارا تصالحيه مع الهيمنة الغربية على الشرق باعتبارها مدخلا لقيم التحديث. لقد جرى استعادت هذه الأفكار من جديد من خلال أفكار الليبراليين العرب الجدد الذين تأثروا كسلفهم من الليبراليين العرب بما أنتجه الغرب من فكر عولمي في مرحلة انتصار الرأسمالية في الحرب الباردة، لذلك جرى ربط الليبرالية في أذهان الجمهور الواسع بالسياسات الغربية المعادية للمشاعر القومية والتحررية لشعوب هذه المنطقة، مما عمق من عزلة وأزمة هذا التيار. لقد وصلت المواقف الفكرية لهذا التيار حد العداء أحيانا للمزاج الشعبي، بل وتنسجم أحيانا مع التوجهات والأفكار الغربية وتلعب دورا مسوقا لها. ورغم أن المنطقة العربية بحاجة للقيم الليبرالية كنقيض لحالة التجهيل والظلامية السائدة، لكنها سوف تفقد قيمتها إن لم تكن قيما أصيلة تعبر عن حاجات الناس الأساسية والتي في مقدمتها التحرر من حالة التبعية لعجلة الاقتصاد الرأسمالي الغربي، وملحقاته السياسية والفكرية والثقافية والإعلامية والقيمية.

¹⁵² د. صفوت حاتم. الليبرالية العربية. رؤية نقدية لأسس التبعية المنهجية والأيدولوجية. الوحدة. ع 3. كانون الأول 1984. ص

كما أن النقل والتقليد للأفكار الليبرالية الغربية في بيئة اجتماعية واقتصادية مجافية ومتخلفة قد أدى إلى ولادة أنماط من التفكير الليبرالي في المنطقة العربية مشوهة وناقصة وغريبة عن بنية المجتمعات العربية، وهي أقرب إلى فكر نخبوي لا يحظى بالقبول المجتمعي ولا التفاف الرأي العام الشعبي، ولذلك تبقى أقرب إلى فكر الطبقات الحاكمة التي تأخذ من الفكر الليبرالي الغربي ما يعزز سلطتها وترفض ما يطال حريات وحقوق الناس وسبل مشاركتهم في الحياة العامة.

في ذات السياق يمكن النظر للفكر الليبرالي الجديد في الحالة العربية، حيث نجده يتميز بكونه لم يأتي كما جاء عالميا نتيجة للقفزة النوعية لثورة المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا المتطورة، وهزيمة النموذج الاشتراكي السوفييتي. بل أنه جاء صدى للتحويلات العالمية في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية متخلفة، عمقت من تبعية هذه البلدان للمركز الرأسمالي، لقد انعكست التحويلات الليبرالية الجديدة على البلدان العربية في جملة من السياسات والاشتراطات ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية، فرضتها المؤسسات المالية الدولية لإعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول بما يتوافق واقتصاديات العولمة في المراكز الرأسمالية، ويحقق اندماج اقتصاديات هذه البلدان مع الاقتصاد العالمي الساعي للهيمنة على العالم.

أما تيار الليبراليون العرب الجدد، الذين حملوا وروجوا للفكر العالمي في المجتمعات العربية ذات الطبيعة التقليدية والمتخلفة اقتصاديا وسياسيا فقد جاء متناقضا يعاني من انفصالية، حيث تشكل الأسئلة والمعالجات التي تناولها، انعكاسا للمعالجات المطروحة في المجتمعات الغربية، أكثر منها قضايا تمس حياة الناس في المجتمعات العربية، ولهذا اقتصر هذا الفكر على بعض الأكاديميين والمتقنين.

ويتضح ذلك من طبيعة القضايا التي تناولها هذا التيار من طراز محاربة الإرهاب الديني والقومي السياسي، والبيان الاممي ضد الإرهاب الموجه لمجلس الأمن، ثم طرح مسألة عدم الحرج من الاستعانة بالقوى الخارجية في قضايا التغيير الداخلي والإصلاح والديمقراطية، والدعوة إلى الوقوف إلى جانب العولمة وتأييدها.

فمحاربة الإرهاب بالمفهوم الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، لم يكن في أي وقت جزءا من المصالح الحيوية لشعوب ومجتمعات هذه المنطقة، بل أن بروز هذا المفهوم رافق ظهور الفكر العولمي مع انتهاء الحرب الباردة، وان ما يسميه هؤلاء بالإرهاب تعتبره شعوب هذه المنطقة جزءا من مقاومتها لمحاولة السيطرة والهيمنة عليها من القوى العظمى في النظام الدولي الجديد. كما أن فكرة البيان الاممي ضد الإرهاب لا تشكل أكثر من محاولة للتوافق مع الفكر الغربي العولمي الذي غزا عقول عدد من المثقفين والأكاديميين ورجال السلطة في البلدان العربية.

والقضية الأخطر ليس فقط انعكاس الأفكار العولمية في فكر هذا التيار، بل واستدعاء هذه الأفكار عن طريق الدعوة للاستعانة بالقوى الخارجية لإحداث التغيير بالقوة، وهذه تشكل أساس لاتهام هذا التيار من قبل قطاعات واسعة من شعوب هذه البلدان بالارتهاق سياسيا بأطماع الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة وإخضاعها لمصالحها المباشرة. كما يتناقض فكر هذا التيار مع دعوته للحرية، وهي دعوة لا تتسق مع استدعاء القوى الخارجية لفرض الديمقراطية في البلدان العربية. وتشير معطيات الواقع في العالم العربي أن نتائج هذه السياسات لم تجلب الإصلاح لشعوب هذه المنطقة بقدر ما جلبت التمزيق والتفكك والصراعات والمزيد من الإفقار، بل وإخضاع أجزاء من هذه البلدان للاحتلال المباشر من قوى أجنبية وتهديد أجزاء بذات المصير، وإلحاق أخرى بالسياسات العولمية.

ويتضح من خلال استعراض تداعيات السياسات الليبرالية الجديدة على الواقع العربي أن الدولة القطرية العربية هي احد ضحايا هذه السياسات، فضعفها وهشاشتها أمام هذه السياسات عمق من أزمته ومن تناقضاتها الداخلية ووضعها في مواجهة حادة مع المجتمع المحلي بسبب عجزها عن تحقيق تنمية حقيقية وشاملة. ومن جانب آخر دخلت هذه الدولة في تناقض مع القوى العولمية التي وضعت هذه الدولة أمام خيارين إما الخضوع لاشتراطاتها الاقتصادية والسياسية لدمجها في عجلة الاقتصاد العولمي، وإما رفض هذه الاشتراطات والدخول في تناقض مع هذه القوى قد يؤدي إلى انهيار هذه الدولة.

إن فشل هذه الدولة في مواجهة هذه السياسات إنما يعود إلى أنها كيان مأزوم وضعيف داخليا وخارجيا، وكذلك إلى سلطوية هذه الدولة ولاديموقراطيتها وتغييبها للقوى الفاعلة في المجتمع عن المشاركة السياسية، إضافة إلى هشاشة بنيتها الاقتصادية المعتمدة على الربح الخارجي الذي يجعل منها دولة تابعة لدول المركز.

لقد تعرضت الدول القطرية جراء السياسات الليبرالية الجديدة إلى تآكل سيادتها بسبب دخول تناقضات هذه الدولة وتنامي النزاعات العرقية والطائفية والاثنية والجهوية في نطاقها، وتصاعد العنف كأسلوب لحل التناقضات المحلية في ظل غياب الأساليب الديموقراطية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الشرعية وتعريض الدولة والمجتمع إلى حالة من التشطي والتفكيك.

أما على الصعيد التنموي فقد كانت السياسات الليبرالية الجديدة المتمثلة بحزمة الاشتراطات والوصفات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الفقيرة هي الأساس لإعادة هيكلة اقتصاديات هذه البلدان بزعم تنميتها أسوة بالاقتصاد الرأسمالي المتطور. وفي واقع الحال فقد استهدفت سياسات التعديل الهيكلي للاقتصادات العربية كأحد أدوات السياسات الليبرالية الجديدة، فرض حالة الاندماج لهذه الاقتصاديات في عجلة الاقتصاد الرأسمالي وليس تنميتها، كما شكلت الدولة

أيضا أحد الأهداف الرئيسية لهذه السياسات من حيث إضعافها وحرمانها من الفائض الاقتصادي كمقدمة لإحتواءها.

وقد أشارت المعطيات المتعلقة بالتنمية العربية أن أحد نتائج برامج إعادة الهيكلة هو الخلل في هيكله الاقتصادية العربية الناجم عن التركيز على القطاعات الاستخراجية، والسعي لتحقيق تدفقات نقدية لسد العجز في ميزان المدفوعات لدى الدولة عن طريق بيع القطاع العام وفرض الضرائب وخفض قيمة العملة المحلية وتخفيض نفقات الدولة ورفع الأسعار، مقابل إضعاف القدرة الإنتاجية في القطاعات الصناعية. وكان من نتائج هذه السياسة المزيد من البطالة بسبب بيع القطاع العام وإضعاف القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية، وتنامي غزو السلع والماركات الأجنبية للأسواق المحلية، والمزيد من تراجع المنتجات المحلية أمام المنافسة غير المتكافئة مع السلع الأجنبية.

كما كان من النتائج المباشرة أيضا لهذه السياسات تعزيز دور الشرائح التجارية الكمبرادورية وزيادة غناها، على حساب بقية الشرائح والطبقات الشعبية، التي اتسعت بفعل الحراك الاجتماعي الناجم عن هذه السياسات، فازداد فقرها كنتيجة لتنامي معدلات البطالة وارتفاع الأسعار وتدني الأجور.

أما على صعيد العملية الديمقراطية فقد جرى اختزالها لنتناسب مع الأجندات السياسية الأجنبية على قاعدة فرض ما يسمى بـ "الديموقراطية" من الخارج، حينما تبرز قوة ممانعة أو معارضة لهذه الأجندات. ويجري وفق ذلك تفصيل هذه الديمقراطية بحيث تقتصر فيها المشاركة السياسية على القوى الحليفة، واستبعاد القوى المقاومة للتدخل الأجنبي بكافة تلاوينها.

إن فرض الديمقراطية من الخارج بالصيغ المقيدة، يعكس طبيعة التناقض في الفكر الليبرالي، فهو من جانب شكل أساسا لوجود المجتمع الديمقراطي على أساس الحريات والحقوق الليبرالية، ومن جانب آخر شكل أساسا للظلم الاجتماعي والقومي والسياسي بما هو فكر طبقي يخدم مصالح القوى المتحكمة بالعملية السياسية والاقتصادية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم المستوى العالمي.

لم يكن هدف فرض الديمقراطية على دول المحيط خاصة في البلدان العربية مشاركة شعوب هذه المنطقة بالحياة السياسية والتنمية، بل محاولة تجديد شرعية النخب السياسية الحاكمة التي لم تعد قادرة على الاستمرار بالحكم بنفس الأساليب القديمة، بسبب فشلها في تحقيق إنجازات تذكر لصالح شعوبها. ويجدر القول أن هذه الديمقراطية هي صيغة جديدة لا تعبر عن أساس موضوعي يعكس حاجة شعوب هذه المنطقة للديمقراطية، ولا عن تفاعل مكونات المجتمع في سياق عملية اجتماعية سياسية تحدد أسس جديدة للعلاقات تقوم على أساس ديمقراطي يدفع بالعملية الديمقراطية إلى نهاياتها كي تشكل أساسا جديدا يخرج شعوب هذه المنطقة من دائرة التغييب والقمع.

لقد كان من نتائج فرض الديمقراطية على المقاسات الأجنبية، الإساءة لمفهوم الديمقراطية وربطها بالسياسات الغربية في المنطقة العربية، مما أدى إلى تنامي المد الأصولي والتطرف وكذلك تفاقم التناقضات الداخلية في المجتمعات العربية. فقد أظهرت المعطيات التي أوردتها الدراسة إلى أن حجم التطرف الأصولي قد تنامي بدرجات غير مسبوقة لم يعرفها تاريخ المنطقة من قبل في ظل السياسات الليبرالية الجديدة ومساعي ديمقراطية المنطقة العربية على المقاسات العولمية. لقد عبر هذا التنامي للأصولية عن محاولات العودة للأصول في ظل محاولات تهديد الهوية القومية والثقافية والتحدي الذي فرضته العولمة على شعوب هذه

المنطقة، وقد كان لمحاولات فرض الديمقراطية على المقاسات الأمريكية، رد فعل عكسي يرفض الديمقراطية وفق هذه المقاسات ويتجه نحو الأصولية في ظل غياب التيارات الفكرية الأخرى اليسارية أو القومية، وهذا يعزز الخيار الأصولي ويزيد من وتائر التطرف في المجتمع، في مقابل التقليل من قيمة العقل والاحتكام للمنطق.

أما من الجانب الآخر فقد أسفر التدخل الأجنبي في البلدان العربية سواء المباشر أو غير المباشر، عن تهديد الاستقرار الداخلي في المجتمعات العربية خاصة تلك التي تتميز بمكونات عرقية وطائفية مختلفة، حيث شكل إضعاف سلطة الدولة عن انفلات التناقضات الداخلية الكامنة التي غذتها القوى الخارجية بتأليب بعضها على بعض تمهيدا لمحاولات السيطرة عليها بدعوى محاولة فرض السيطرة الديمقراطية للخروج من دائرة الصراعات.

إن تنامي هذه الصراعات يجد تربته الخصبة في الأساس غير الديمقراطي الذي يحكم علاقات مكونات المجتمع وفي غياب الأطر والبنى والمؤسسات التي تعبر فيها عن نفسها وعن طموحاتها بطرق سلمية بعيدا عن العنف والأساليب القسرية، وكذلك في غياب الإجماع الوطني حول مجموعة القيم التي تشكل الهوية الوطنية لهذا الشعب أو ذاك، والتي تنتج خلال عملية طويلة من الصهر الداخلي لمكونات هذا المجتمع. وتجد القوى العولمية في هذه الشروط فرصة لفرض سياساتها وتميرير مصالحها.

إن تفاقم الصراعات واستعصاء التناقضات الداخلية على الحل هو ابرز مظاهر الحالة العربية في ظل السياسات الليبرالية الجديدة، حيث لا تخلو دولة عربية من المحيط إلى الخليج دون منسوب معين من العنف والتناقضات الداخلية سواء كانت عرقية أو طائفية أو سياسية وأيديولوجية، التي تهدد بدورها سيادة هذه الدول وحدودها الجغرافية التي تقع تحت طائلة التهديد بالتجزئة وتقسيمها إلى دويلات عرقية وطائفية لم تعرفها المنطقة العربية من قبل، رغم

كل الظلم الذي كان سائدا فيها وما يزال. ولهذا فإن التيار الليبرالي الجديد الذي وضع نفسه في خدمة هذه الأهداف ليس من المتوقع له أن يجد حاضنة شعبية تلتف حول أفكاره، فالشارع العربي يميل كثيرا للأفكار التي تؤكد على هويته وثقافته وحضارته ووحدته، وهذا ما لا يجده في أفكار هؤلاء الليبراليون الجدد.

المراجع

الكتب:

- الأنصاري، د. محمد جابر. تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- تشومسكي، نوعام. 1991. إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

- روبرتس، ج. تيمونز وأيمي هاييت. 2004. من الحداثة إلى العولمة. الجزء الثاني. ترجمة سمر الشيشكلي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.
- هيرست، بول وجراهام طومبسون. 2001. ما العولمة. ترجمة فالح عبد الجبار. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.
- قنديل، د. أمانى. المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية، تفاعلات فاعل دولي جديد وآثاره المنعكسة على العالم العربي. في كتاب أحمد السيد النجار وآخرون. 2000. موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة.
- السعيد، د. رفعت. 2002. الليبرالية المصرية، المثقفون وحزب الوفد. دار مصر المحروسة. القاهرة.
- عوض، د. لويس. تاريخ الفكر المصري الحديث. دار الهلال. القاهرة.
- العروي، عبد الله. 1973. العرب والفكر التاريخي. دار الحقيقة للطباعة والنشر. بيروت.
- بلقزيز، عبد الإله. 2001. أسئلة الفكر العربي المعاصر. دار الحوار. اللاذقية.
- حوراني، البريت. 1977. الفكر العربي في عصر النهضة. دار النهار للنشر. بيروت.
- دوب، موريس. الآلية الداخلية لانحطاط الإقطاع، في كتاب موريس دوب وآخرون. 1979. الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. ترجمة عصام خفاجي. دار ابن خلدون. بيروت.

- سوزي، بول. التجارة الدولية وانحطاط الإقطاع. في كتاب موريس دوب وآخرون. 1979. الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. ترجمة عصام خفاجي. دار ابن خلدون. بيروت.
- دوب، موريس. من الإقطاع إلى الرأسمالية. في كتاب موريس دوب وآخرون. 1979. الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. ترجمة عصام خفاجي. دار ابن خلدون. بيروت
- هلتون، رودني. الرأسمالية، أي مضمون للتسمية؟ في كتاب موريس دوب وآخرون. 1979. الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. ترجمة عصام خفاجي. دار ابن خلدون. بيروت
- ربيع، محمد محمود. 1994. الفكر السياسي الغربي، فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس. مطبوعات جامعة الكويت. الكويت.
- شوفالييه، جان جاك. 1979. تاريخ الفكر السياسي. ترجمة د. محمد زعرب صاصيلا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت.
- سباين، جورج. 1971. تطور الفكر السياسي. الكتاب الرابع. ترجمة علي إبراهيم السيد. دار المعارف. القاهرة
- بو، ميشيل – جيل دوستالير. 1997. تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز. ترجمة حليم طوسون، الطبعة الأولى. دار العالم الثالث. القاهرة.
- مل، جون ستيوارت. أسس الليبرالية السياسية. 1996. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس. مكتبة مدبولي. القاهرة.

- البيلاوي، د. حازم. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. 2000. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.
- المسافر، د. محمود خالد. إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي. في كتاب د. كريم محمد حمزة وآخرون. 2000. الفقر والغنى في الوطن العربي. بيت الحكمة. بغداد.
- العبد الله، مصطفى محمد. التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية. في كتاب مصطفى محمد العبد الله وآخرون. 1999. الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- عيسى، محمد عبد الشفيق، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصخصة في مصر. في كتاب مصطفى محمد العبد الله وآخرون. 1999. الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- الكليدار، د. قصي قاسم و د. حمد الله حمد الدباش. التفاوت في توزيع الدخل بين الأقطار العربية. في كتاب د. كريم محمد حمزة وآخرون. 2000. الفقر والغنى في الوطن العربي. وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية. بيت الحكمة. بغداد.
- ألمديني، توفيق. 2003. التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب. منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق.

- النابلسي، شاكراً. 2001. الفكر العربي في القرن العشرين 1950-2000. الجزء الثاني. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
- تشومسكي، نوعم. 2000. الربح فوق الشعب، الليبرالية الجديدة والنظام العولمي. دار التنوير. رام الله.
- برهان غليون. 1993. الديمقراطية العربية: جذور الأزمات وآفاق النمو. في كتاب برهان غليون وآخرون. حول الخيار الديمقراطي. مؤسسة مواطن. رام الله.
- بشارة، عزمي. مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين. في برهان غليون وآخرون 1993. حول الخيار الديمقراطي. رام الله. مؤسسة مواطن.
- ياسين، السيد. العولمة والهوية. في كتاب أحمد السيد النجار وآخرون. 2000. موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة.

الدوريات

- عباس، أشواق. 2006. الأزمات البنوية للدولة العربية المعاصرة. الديمقراطية. السنة السادسة. ع 24. مؤسسة الأهرام. القاهرة.
- اللحام، أحمد الأصفر. مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية. المستقبل العربي. 198. (1995. 8): 4-17.
- البيج، حسين علوان. الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة. المستقبل العربي. 236 (1998. 10): 95-107.

- حاتم. د. صفوت. الليبرالية العربية. رؤية نقدية لأسس التبعية المنهجية والأبيولوجية. الوحدة. ع 3. كانون الأول 1984. 33-40

الانترنت

- أمين، سمير. 2001. العولمة ومفهوم الدولة الوطنية. (31/8/2006)
<http://www.aarcegypt.org/arc10/seminars/file/samiramin.doc>
- الجابري، محمد عابد. 2001. أو هام الليبرالية الجديدة، هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ مناقشة المفاهيم. (18/8/2006)
www.iraqcp.org/fakri/0040908f4.htm
- شوكت، خالد. 2004. الليبراليون الجدد.. أو الليبرالية كما أفهمها.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23876>
(23/9/2004)
- دراج، فيصل. 2004. ثقافة قومية عربية مفقودة تعبر عصرين للعولمة.
<http://www.kefaya.org/reports/040416faysaldarag.htm>
(29/11/2005)
- النابلسي، شاكرو. 2004. من هم الليبراليون الجدد وما هو خطابهم. (1/9/2006)
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=19771>
- التقرير الاستراتيجي العربي. 2002-2003. السياسات الأمريكية تحت سطوة اليمين الديني والسياسي. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة.
<http://www.ahram.org.eg/acpps/ahram/2001/1/1/R2RB29.HTM>
(1/9/2007)

- اورلشتاين، ايمانويل. 2003. كانكون انهيار الهجوم النيوليبرالي.

(<http://fbc.binghamton.edu/commentr.htm> (1/10/2007

- أمين، سمير. 2003. السيطرة على الكوكب. طموح الولايات المتحدة

اللامحدود والاجرامي

http://forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/US_m

([military_domination.htm](http://forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/US_military_domination.htm) (1/9/2007

- الأخضر، العفيف. 2003. دور العمل الخارجي في إدخال العرب إلى

الحدث. (<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=12340>

((10/9/2007

- نص البيان الاممي للإرهاب. 2004 (7/11/2004)

<http://www.shabablek.com/vb/showthread.php?t=32284>

- أمين، سمير. كانون ثاني 2004. الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

http://thirdworldforum.net/arabic/Samir_Amin_Writings/Gap_b

([etween_riches_and_poors_\(SA\).htm](http://thirdworldforum.net/arabic/Samir_Amin_Writings/Gap_between_riches_and_poors_(SA).htm) (21/9/2007

- الترمان، جون. الليبراليون العرب هامشيون في بلدانهم ولا يستحقون دعمنا

الزائد. (<http://www.alhoreyah.net/showthread.php?t=6142>

((7/9/2007

- النابلسي، شاكر. الرؤية الليبرالية الجديدة للحالة العربية.

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?>

[IdPublication=7&NrIssue=1&NrSection=2&NrArticle=37996&](http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdPublication=7&NrIssue=1&NrSection=2&NrArticle=37996&)

([IdLanguage=17](http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17) (19/11/2006

- ماركس، كارل. 1867 رأس المال. المجلد الاول. القسم الثامن. الفصل 26. دار التقدم. موسكو.

<http://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1867-c1/ch26.htm>
(15/3/2007)

- فريدمان، ميلتون. 2006. استخدام السوق للتطور الاجتماعي. (17/2/2007

<http://www.misbahalhurriyya.org/policies/fullversion/119.html>

- سميث، آدم. النظام البسيط للحرية الطبيعية

<http://www.misbahalhurriyya.org/classics/show/29.html>
(2/1/2006)

- مل، جون ستيوارت. اعتراضات على تدخل الحكومة. (1/2006)

<http://www.misbahalhurriyya.org/pdfs/dc98f160e6af798e73fbd9499d791da2.doc>

- سميث، آدم. التجارة الحرة. (2/1/2006)

<http://www.misbahalhurriyya.org/pdfs/ce0cb6e4a7008993cd2dd68fcf3748ed.doc>

- غليون، برهان. لماذا يخط المتقنون العرب بين الليبرالية والديمقراطية.

(<http://www.mokarbat.com/m827.htm>) (29/3/2007)

- بلقرز، د. عبد الإله. أكتوبر 2007. الدولة الوطنية وأزمة الشرعية

السياسية. (10/3/2008)

http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=5707&Itemid=1

- الصوراني، غازي. أكتوبر 2003. عرض كتاب الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية. تأليف د. رمزي زكي. 1993.

(www.kefaya.org/reports/0401ramsizaki.htm) (7/9/2007)

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لعام 2006.

<http://www.amf.org.ae/amf/website/Weblisher/Storage/Uploads/Docs/EC%20ONOMIC%20DEPT/JOINT%20REPORT%202006/CHPTR-2.pdf>. (10/7/2007)

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لعام 2003.

<http://www.amf.org.ae/amf/Weblisher/storage/uploads/docs/EC%20ONOMIC%20DEPT/Theme%20Chapter/Theme- Chptr%202003.pdf> (1/7/2007)

- كيسنجر، هنري. العراق، مخاض التحول نحو الديمقراطية ومخاطره. جريدة الشرق الأوسط. 22 يناير 2005 ع 9552. (5/7/2007)
- www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=278765&issue=9552

- إبراهيم، حسنين توفيق. العوامل الخارجية وتأثيراتها على التطور و الديمقراطية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. العدد 349. آذار 2008. (5/5/2008)

<http://caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/349-02.pdf>

- Amin, Samir.1999. For a Progressive and Democratic New World Order. In Globalization and the Dilemmas of the state in the South. Macmillan Distribution Ltd. England.
- Ibrahim, Saad Eddin. 2004. Arab Liberal Legacies, Full Circle.
<http://www.eicds.org/english/publications/saadarticles/2004/Arab%20liberal%20ligacies.doc> (1/8/2007)
- Zakria, Fareed. 2000. The Rise of Illiberal Democracy. In Globalization and the Challenges of a New Century. Patrick. O'Meara, Howard D. Mehlinger & Matthew Krain (ed). Indiana University Press.
- Council on Foreign Relation. 2005. IN Support of Arab Democracy: Why and How.
http://www.cfr.org/content/publications/attachments/Arab_Democracy_TF.pdf (20/7/2007)
- DeLong, J.Bradford. 1998. Globalization and Neoliberalism.
http://econ161.berkeley.edu/Econ_Articles/Reviews/alexkafka.html (1/8/2007)
- Witte, [Tamara Cofman](#). july 2004. The Promise of Arab Liberalism.
<http://www.brookings.edu/views/articles/fellows/wittes20040701.htm> (11/8/2007)
- Xavier Sala-i- Martin & Elsa V. Artadi. 2002. Economic Growth and Investment in the Arab world. (15/7/2007)
http://www.weforum.org/pdf/Global_Competitiveness_Reports/Reports/AWCR_2002_2003/Econ_Growth.pdf